جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إنسانية حسب المقرر الرسمي

– السداسى الثاني–

إعداد:

الدكتور محمد الطاهر بنادي

الموسم الجامعي:2020–2021.

المقدمة

منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر، عانى الجزائريون من شتى صنوف القهر والإرهاب الإستعماريبعد أن حاولت فرنسا مسخ هويتهم وشخصيتهم الوطنية بشتى الطرق والأساليب، غير أنهم لم يستسلموا لواقعهم المر، بل كافحوا بكل ما يملكون من أجل الإستقلال حسب الظروف والتحديات التي واجهتهم.

ألقت أحداث الحرب العالمية الثانية بظلالها على الوضع العام في الجزائر، خاصة بعد سقوط هيبة فرنسا أمام الجزائريين بمجرد احتلال الألمان لها ،حيث عملت هذه الحرب على كسر حاجز الخوف لديهم بعد أن شاركوا في مجرياتها وشاهدوا تطوراتها الأمر الذي انعكس عليهم إيجابا وسلبا .

شهد العالم تحولات مثيرة عقب نهايتها، عجلت بأفول نجم القوى الإستعمارية التقليدية كفرنسا وبريطانيا وصعود قوى أخرى جديدة هي الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكمحصلة لذلك أصبحت فرنسا عاجزة عن إقناع العالم بأنها مازالت القوة العظمى التي تقهر الشعوب وتتحكم في مصائرها، وفي مقابل ذلك أدركت هذه الأخيرة هشاشة النظام الإستعماري الذي ترزح تحت نيره ،بل اقتنعت بأنها قادرة على أخذ زمام المبادرة ،و بأنها قادرة كذلك على دحره وبالتالي وضع حد ونهاية لواقعها الأليم وأنه من حقها أن تستعيد حريتها طبقا لما جاء في المواثيق الدولية التي نصت على حق الشعوب في تقرير مصيرها، مثلما حصلت عليه فرنسا بعد انكسارها أمام الألمان وتعرضها للاحتلال.

مثلت مجازر 8 ماي 1945م منعطفا حاسما في تاريخ النضال الوطني الجزائري فكانت بمثابة الصدمة التي تلقاها الجزائريون بعد أن عرت الإستعمار وكشفت عن وجهه القبيح حيث ازداد وعيهم بضرورة مواصلة الكفاح ضده.

بَعثت تشكيلات الحركة الوطنية المختلفة من جديد، في محاولة منها لإحياء تطلعات الجزائريين إلى الحرية والإستقلال والتي كانت باكورتها ثورة أول نوفمبر 1954م، حيث ولدت في ظروف داخلية، وإقليمية ودولية صعبة، لكن التحام الشعب الجزائري بها والتفافه حولها جعلها

تدخل مرحلة الحسم مع الإستعمار خاصة بعد سنة 1956م ،هذه الأخيرة زادتها تنظيما وشمولية إلى غاية مرحلة المفاوضات التي توجت بإعلان الإستقلال في 3 جويلية 1962م.

لقد انصب إهتمام الجزائريين على بناء الدولة الوطنية وخوض غمار التنمية في شتى الميادين وهذا ما استوعبته الدولة الجزائرية الناشئة وفاء لعهد الشهداء.

ولتسهيل مهمة طلبة السنة الأولى علوم إنسانية جذع مشترك في استيعاب المحاور الكبرى لهذا المقياس، اعددنا هذه المطبوعة الخاصة بالسداسي الثاني من الفترة (1939م-1992م)، وقد جاءت منسجمة مع محاور البرنامج المعتمد بتقسيمها إلى محورين:

- المحور الأول : تناول تاريخ الجزائر من (1939م إلى غاية1962م).
- المحور الثاني : تناول تاريخ الجزائر بعد (1962م)

المحاضرة الأولى:

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

تمهيد :

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في 1 سبتمبر 1939م ،لجأت فرنسا الى سياسة الضغوط القصوى على الجزائريين ،حتى تمنع اي نشاط معاد لها لذا قامت بحل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939 م ، وزجت بزعمائه في السجون بتهمة التحريض .فجاء اعتقال مصالي الحاج على خلفية ذلك في أكتوبر 1939 م ، وزجت به في سجن بربروس لمدة سنتين بتهمة التعاون مع الألمان ، كما قامت بتقديمه الى المحاكمة من جديد في 17 مارس 1941 م ، حيث حكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة وحرمانه من التواجد بالجزائر لمدة 20 سنة ، ومصادرة أمواله ، وفي 1943/12/10 م وضع بعين صالح ثم قصر الشلالة ، بعدها وفي شهر أفريل 1945 م تم طرده نحو الكونغو برازافيل ، كما قامت بتشديد الخناق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، حيث ألزمت رئيسها عبد الحميد ابن باديس على الاقامة الجبرية في قسنطينة ، ونفت نائبه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الى آفلو في أفريل 1940 م حيث بقي فيها لمدة 3 سنوات ، كما حجبت صحفها كالشهاب والبصائر ،و قادت حملة كبيرة ضد الناشطين السياسيين الجزائريين، حيث تعرض الآلاف منهم الى الاعتقال ، وموازاة مع ذلك استمالت الى صفها بعض الجزائريين من جماعة النخبة والبرجوازية ورجال الطرق الصوفية حتى تضمن دعمهم لها . بعد أن قدمت وعودها المعسولة بتقرير مصير الجزائريين وإجراء إصلاحات عميقة وتكريم من وقفوا معها في الحرب ضد النازية ،وفي خضم كل ذلك قامت باستغلال موارد الجزائر لخدمة المجهود الحربي،حيث زاد ذلك من تردي أوضاع الجزائريين اجتماعيا واقتصاديامع تجنيد الشباب الجزائري لخوض العمليات القتالية إبان الحرب ، وهكذا انقسم الجزائريون بين مؤيد ومعارض لفرنسا في هذه الحرب، نستشف ذلك من خلال رسالة وجهها أحد رؤساء هذه الزوايا إلى الجزائريين يطلب منهم الوقوف إلى جانب فرنسا، حيث جاء فيها ما يلي: « يا كرام أبناء الشعب الجزائري خصوصا ويا أمجاد رجال الشمال الإفريقي عموما ...لا يخفى على جانبكم ما هو جار وواقع الآن وقبل الآن من المظالم والجور والاستيلاء على الأمم الضعيفة المنكوبة بسبب الأطماع والتوسعة النازية،

لذلك أناشدكم إخواني ... أن تقفوا وقفة رجل واحد لتهديم وتكسير شوكة العدو ... سواء بذواتكم ... أو بالإعانة من أموالكم...». [1]

-موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الحرب:

أحست فرنسا بأن احتلال الألمان لعاصمتها باريس كان له أثر كبير على سياستها في الجزائر، لهذا سارعت إلى محاولة كسب تأييد الشعب الجزائري لها في الحرب، وذلك باستغلال رجال الدين للإفتاء بشرعية الجهاد معها ضد النازيين، لذا توجهت نحو العناصر القيادية في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، والتي تتمتع بمصداقية كبيرة في أوساط الشعب الجزائري، من أجل تجنيده للدفاع عنها غير أن رجالات الجمعية رفضوا تأييدها رغم كل العروض والإغراءات والمساومات. [1]

إن من بين الذين استهدفتهم فرنسا أحمد توفيق المدني ، الذي ورغم كرهه للنازية والفاشية، إلا أنه رفض عرض السلطات الفرنسية له، بإعلان التعاون معها وهذا ما أورده بالقول: « ...وكان العلماء قد قرروا من قبل، أنه إذا وقعت حرب واشتبكت فرنسا مضطرة أو مختارة في المجزرة البشرية، فإنهم سوف يلازمون السكوت ويعطلون الشبهات ولا يقدمون أي كلمة تفيد فرنسا أي إفادة، لقد نسيتنا ساعة رخائها فإننا ننساها ساعة شدتها والمستقبل لله...». [1]

-موقف حزب الشعب الجزائري من الحرب :

ندد حزب الشعب الجزائري بالممارسات التعسفية من قبل السلطات الاستعمارية ، فقد رفض حملة التجنيد الاجباري في حق الشباب الجزائري ، مصرا على عدم التعاون معها ، كما واصل نشاطوه عملهم الميداني من أجل تحقيق أهداف الحزب.

---

[1]- مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، تقديم: أبو القاسم سعد الله، دار بني مزغنة، الجزائر،[د.ت] ص233.

[1]- محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980، الجزائر، ص 64.

[1]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثاني، 1925-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1977، ص 274.

-موقف المنتخبين من الحرب :

وقفت هذه الفئة الى جانب فرنسا ، وتطوع أفرادها في الجيش الفرنسي.

-نزول الحلفاء بالجزائر:

اجتمع ممثلو الحلفاء بشرشال في 27 أكتوبر1942م ، وخططوا لعملية إنزال جنودهم بالجزائر، بحضور الجنرال جيرو ممثلا عن فرنسا وبعض أنصار الجنرال ديغول من الجمهوريين والمناوئين للنازية ولحكومة فيشي، كما حضر ممثل الولايات المتحدة الدبلوماسي روبرت مورفي والجنرال كلارك، وكذلك السيد هارولد ماكميلان وبعض الضباط بالإضافة إلى ممثل الاتحاد السوفياتي، وفي 08 نوفمبر 1942م نزلوا بالجزائر التي دخلت مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، حيث خضعت للحلفاء ومعها لجنة فرنسا الحرة وبقت على هذا الوضع إلى غاية 8 ماي 1945م. [1]

ومع عشية نزولهم أذاعوا منشورا وزعوه عن طريق الطائرات، على فرنسا وشمال إفريقيا والذي أذاعه ايزنهاور، حيث ادعى فيه بأن الهدف من الإنزال هو إيقاع الهزيمة بالايطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917م، كما خاطب مسلمي شمال إفريقيا بالقول: « ... إننا سنترك بلادكم عندما نذهب عنها خطر العدوان الألماني الايطالي وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير...». [2]

لقد استغل الزعماء السياسيون الجزائريون هذه الفترة، وعلى رأسهم فرحات عباس، جماعة النخبة، النواب وكل من كان يؤمن بالحرية في زمن الحرب العالمية الثانية، ليوضحوا موقفهم من هذه التطورات في الوقت الذي كان فيه مناضلو حزب الشعب وأعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إما مقيدون أو مبعدون عن الساحة السياسية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث،عالمالمعرفة للنشروالتوزيع،الجزائر، 2009، ص ص 193-197.

[2]- المرجع نفسه، ص 198.

وبعد اتصالات حثيثة بين قيادات الحركة الوطنية من جهة، وبين فرحات عباس ومورفي وأوغسطين بيرك (مسؤول الشؤون الأهلية الفرنسي في الجزائر) من جهة أخرى، رفع الجزائريون مذكرة إلى الحلفاء ومعهم الفرنسيون وذلك يوم 22 ديسمبر 1942م، وقد وقع عليها كذلك ممثلون عن الولايات الثلاث (قسنطينة، وهران والجزائر العاصمة)، بالإضافة إلى ممثل الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة والحكومة العامة الفرنسية بالجزائر.

إن المذكرة تضمنت زيادة على مشاركة الجزائريين في الحرب والتي طلبها الحلفاء، عقد مؤتمر اشترطه الجزائريون يتضمن دستورا سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا جديدا للجزائريين، واهم ما ورد فيه: «... إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة تحرير الشعوب والأفراد بدون تمييز بينها في العرق والدين، فان المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر». [1]

وكعادتها فان سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر رفضت هذه المذكرة، كما رفضتها انجلترا والولايات المتحدة أيضا، كونها تخص الداخل الفرنسي وأنها تعد تجاوزا للسلطات الفرنسية في الجزائر، وأن الأمريكيين والانجليز هم شركاء للفرنسيين في حكم الجزائر في هذه المرحلة ، وبنصيحة من مورفي ومن بيرك أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة من جديد وقدمها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر وقد تضمنت ما يلي:

1-عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين.

2-المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه بالإصلاحات.

3-إنجاز دستور جزائري يتضمن النص على كل القضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين .

[1]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 205-206.

4-ضمان جميع حقوق وحريات كل الجزائريين. [1]

وقد وقع على هذه المذكرة معظم النواب أيضا .

إن السلطات الفرنسية رفضت على لسان جيرو مقترحات الوفد الجزائري في بداية سنة 1943م، باعتباره مسؤولا على الحلفاء في الجزائر، كما مارس الجزائريون ضغطا جديدا على سلطات الاحتلال وهذا من خلال صدور بيان 10 فيفري 1943م.

-بيان 10 فيفري 1943م

إن نزول الحلفاءبشمال إفريقيا في 8 نوفمبر 1942م ، شجع الحركة الوطنية الجزائرية على النشاط، حيث مثلت تصريحات الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والتي تمحورت حول حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وكذلك ما ورد في ميثاق الأطلسي حافزا كبيرا للجزائريين.[2]

اجتمعت في شهر جانفي 1943م بمكتب المحامي أحمد بومنجل بالجزائر العاصمة نحو خمسين شخصية وطنية، تحت رئاسة الدكتور بن جلول، حيث اتفق الحاضرون على صياغة مذكرة تشرح الوضع في الجزائر وما يطالب به الجزائريون، وقد كلف فرحات عباس بتحرير عريضة عامة تعرض من جديد في أوائل فيفري 1943م، في اجتماع مضيق يضم 30 شخصية فقط، وقد عقد هذا الاجتماع بمكتب الدكتور عبد النور تامزالي فيما بين 2-10 فيفري 1943 م، وبعد أن تلي عليهم بيان للشعب الجزائري تمت المصادقة عليه ووقع عليه الحاضرون، كما وقع عليه النواب وأصحاب الرأي[3]، يذكر بأن محاوره العامة جاءت من حيث الأفكار وضبطها وترتيبها

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 207.

[2]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الرويبة- الجزائر، 2008، ص : 339.

[3]- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص ص 368-369.

، بمشاركة مختلف ممثلي الحركة الوطنية، والتي كان من أبرز وجوهها مناضلو حزب الشعب ، جمعية العلماء المسلمين والطلبة.[1]

-نص البيان:

احتوى هذا البيان على خمسة أقسام ، ومن أهم المطالب التي جاءت فيه ما يلي :

-إدانة صريحة للاستعمار والعمل على إجتثاثه.

-تقرير المصير لجميع الشعوب.

-منح الجزائر دستورا خاصا بها.

-الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة الفرنسية.

-حرية الدين لجميع السكان والعمل على فصل الدين عن الحكومة الفرنسية.

-حرية السكان والمساواة بينهم.

-إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين دون إستثناء.[2]

إن هذا البيان شرح الواقع الاستعماري، وأظهر فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، وحمل المستوطنين مسؤولية توسيع هوة الخلاف بين الشعبين الفرنسي والجزائري . ما يمكن قوله هو أن هذه الوثيقة تضمنت عدم الأخذ بالسياسة الفرنسية، كما فضحت ممارسات الاستعمار في حق الجزائريين مذكرة بمقاومة الشعب الجزائري منذ سنة 1830م، وبالتالي فانه من الواجب إلغاء النظام الاستعماري .

لقد كان رد فعل السلطات الفرنسية على البيان ، هو تشكيل لجنة الإصلاحات الإسلامية، حيث تمت دعوة فرحات عباس لطرح انشغالاته أمامها، وبعد لقاءه مع الشخصيات الوطنية التي

[1]- محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ،الجزء الأول ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2014 ، ص:44 .

[2] أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص : 270.

صاغت معه البيان، تقرر تقديم ملحق خاص ومحدد لبيان فيفري ، الذي احتوى على مطالب جديدة، وقدم إلى السلطات الفرنسية في 31 مارس 1943م ، كما أرسلت نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة، بريطانيا والاتحاد السوفياتي الموجودين في الجزائر، كما وجهت نسخة إلى الجنرال ديغول في لندن، والى الحكومة المصرية في القاهرة.[1]

إن السلطات الفرنسية أطلقت سراح مصالي الحاج من سجن لمباز(تازولت) وذلك في 1943/04/26 م ، لكنها فرضت عليه الإقامة الجبرية بمدينة قصر البخاري ، وأثناء طريقه إليها التقى بمدينة سطيف كلا من الشيخ محمد البشير الابراهيمي ، فرحات عباس ورئيس الحزب الشيوعي موريس لايون ، وقد ناقشوا في هذا اللقاء مستجدات أوضاع الجزائر السياسية . [2]

لقد تمثل الرد الفرنسي على ذلك من خلال خطاب ديغول بقسنطينة في 12 سبتمبر 1943م، والذي وعد من خلاله بمنح الحقوق الفرنسية لطائفة من المسلمين مع محافظتهم على الأحوال الشخصية الإسلامية، غير أنه لم يلق ترحيبا لا من الجزائريين ولا من المستوطنين، حيث رأى فيه الجزائريون بأنه استنساخ لما جاء في مشروع بلوم فيوليت 1935م،[3] وفي 7 مارس 1944 م أصدرت الحكومة الفرنسية قرار إصلاحاتها في إطار الإدماج الكلي للجزائر ضمن الدولة الفرنسية ، كمحاولة منها لإفراغ بيان فيفري 1943 م من محتواه ، والحد من غضب الجزائريين ، ومعه الحركة الوطنية وتجاهل مطالبها وقد سمي قرار الإصلاحات الفرنسية كذلك بأمريه 7 مارس 1944 م كما سمي بقانون حق المواطنة الفرنسية.

-**أحباب البيان والحرية:**رغم حالة الحرب الاستثنائية وتعطيل الحياة السياسية،ورغم خيبة أمل الجزائريين في حكومة فرنسا والحلفاء إلا أنهم لم يرضوا بالأمر الواقع وتجاوزا خلافاتهم

---

[1]- أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص: 208.

[2]-على غنابزية : «علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحزب الشعب الجزائري (1936-1954) مجلة المصادر ، العدد:21، السداسي الأول ، 2010، إصدار مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر، ص:67.

[3]- رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1954، SNED ، الجزائر، 1395هـ- 1975م، ص: 78.

الإيديولوجية في بيان 10 فيفري 1943م، لهذا انضووا تحت رابطة أحباب البيان والحرية ، خاصة بعد أن حاولت فرنسا ومنذ بداية الحرب حاولت فرنسا ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية تشديد الخناق على أقطاب الحركة الوطنية، خاصة أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومناضلي حزب الشعب، في حين كان فرحات عباس يتمتع بهامش من الحرية ، حيث مكنه ذلك من الالتقاء بمصالي الحاج في معتقله بقصر الشلالة، وبممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و تم الإعلان عن تأسيس جمعية أحباب البيان والحرية، والتي أصبح فرحات عباس ناطقا رسميا لها منذ 14 مارس 1944.[1] وبذلك شكلت جبهة وطنية موحدة مكونة من مثقفي جماعة النخبة، حزب الشعب، الكشافة الإسلامية، الشباب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وغيرها من المنظمات والشخصيات الوطنية، حيث توحدت من خلالها كلمة الجزائريين نحو هدف واحد وهو الحرية والاستقلال[2] ، وهكذا أودع فرحات عباس في14أفريل1944م قانون الحزب الأساسي، الذي تعود مرتكزاته الفكرية إلى بيان فيفري 1943م، خاصة ما تعلق منه بالتصدي للعنف والإرهاب الاستعماري في المستعمرات وإجهاض أمرية ديغول.

وعموما جمع هذا التنظيم التوجهات الثلاث الرئيسة والتي تعكس في عمومها انتماءات الشعب الجزائري، والذين كانوا ينادون بضرورة رص الصفوف والحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث نجح في أن يضم إلى صفوفه 500 ألف مناضل، والذي تعرض لمواجهة عنيفة من قبل الحكومة والأحزاب السياسية الفرنسية.[3]

كان لجبهة أحباب البيان والحرية جريدة المساواة الأسبوعية الناطقة باسمها والتي صدرت في 15سبتمبر1944م، لكن أحداث 8 ماي 1945م عجلت بنهايتها بعد أن طالت الاعتقالات أعضائها ومن مختلف التشكيلات الوطنية،[4] كما قادت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حملة

---

[1]– علي غنابزية: المرجع السابق، ص 69.

[2]– رابح تركي : المرجع السابق، ص 68.

[3]– محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 341.

[4]– علي غنابزية: المرجع السابق، ص 69.

للتعريف بمحتوى البيان، داعية الشعب الجزائري إلى الالتفاف حوله مؤكدة في الوقت ذاته الحفاظ على الثوابت الوطنية، وذلك بتجنيد كل طاقات الشعب الجزائري، من جهته نشط حزب الشعب في تعبئة الجماهير الشعبية لقطع الطريق أمام فرنسا، في حين كان لقيادة حزب أحباب البيان والحرية نشاط سري تركز حول تلاميذ المدارس الثانوية، حيث استطاعت تأسيس جمعية التلاميذ المسلمين في الثانوي ورابطة الطلبة المسلمين الجزائريين في الجامعة، والتي عملت على بث الروح الثورية في أوساط الشعب الجزائري.[1]

لقد تشكلت اتحادية عمالة قسنطينة التي عقدت مؤتمرها الأول فى22 ماي 1944م، الذي أصدر لائحة طالبت بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج، ورفع الحصار عن البشير الإبراهيمي، ورفض إجراءات الإدماج التي وردت في أمرية ديغول على أساس أنها تتعارض مع طموحات الجزائريين، كما طالب المؤتمرون بإطلاق حرية العمل الصحفي، حرية العبادة، حرية تعليم، اللغة العربية[2] ، كما عقدت الجبهة مؤتمر فيمابين 2 إلى 4 مارس 1945 خلص الى ضرورة حصول الجزائر على استقلالها ، وبالتالي العمل على إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة ، وقد لعب مناضلوا حزب الشعب الجزائري دورا حاسما في جعل الجزائريين يطالبون بالحرية والاستقلال ، وذلك يوم 8 ماي 1945 م ، تاريخ الانتصار على النازية.

لم يتقبل الشيوعيون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية طروحات جبهة أحباب البيان والحرية، ولم يكونوا مستعدين لتقبل فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة، لذا رأوا أن أي تطور يجب أن يتماشى مع إطار الإمبراطورية الفرنسية، وان الحل في الجزائر يكمن في المطالبة بالخبز وبالحقوق المادية، لهذا رفضوا عرض فرحات عباس للانضمام إلى هذه الهيئة معتبرين إياهم مغامرين ووطنيين مزيفين، وهذا ما صرح به الأمين العام للحزب عمر أوزقان أثناء مناقشات الندوة

[1]– محمد العربي الزوبيري: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2010، ص ص :277–278.

[2]– محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول،المرجع السابق ،ص :66.

المركزية التي نظمها الحزب الشيوعي الجزائري في 23 سبتمبر 1944م بالقول: «...إن مصلحة الجزائر تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال مستحيل وهو لا يخدم سوى امبرياليات أجنبية أخرى...»[1] ، إن مواقفهم جعلت الجزائريين ينظرون إليه على أنه امتداد للاستعمار وأن أعضاءه أقرب إلى المواطنة والى الجنسية الفرنسية.

وقد تضمن أول بيان لها ما يلي:«... إن القطر الجزائري كشقيقتيه تونس ومراكش يعيش اليوم موجة من الاضطهاد ولا يكاد الإنسان يجد لها نظيرا في تاريخ البشرية ...وهذا جزاء الجزائر التي آوت فرنسا المنهزمة يوم محنتها الكبرى وشاركت بمئات الآلاف من زهرة شبابها محاربين في صفوف الحلفاء في سبيل تحريرها ...ولا تزال أنباء بطولاتهم في محاربة الفاشيست في تونس وصقلية وايطاليا وفرنسا وبجميع الميادين الأوروبية»[2]، وبذلك عبرت هذه الأخيرة عن وحدة الكفاح المغاربي المشترك من اجل دحر الاستعمار وتحرير الشعوب المغاربية.

[1]– محمد العربي الزبيري: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف الى العلف ,المرجع السابق، ص : 279.

[2]– عبد الباقي علي محمد: « أصداء الثورة الجزائرية في الشرق العربي من خلال جهود الفضيل الورتيلاني في القاهرة والبلاد العربية»، مجلة سيرتا، السنة الرابعة، العدد6-7، رمضان 1402هـ-1982م، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة قسنطينة، مطبعة البعث ، قسنطينة، ص: 56.

المحاضرة الثانية :

مظاهرات 8 ماي 1945

اصدر حزب الشعب الجزائري يوم 1945/5/6 منشورا وزعه في الجزائر العاصمه وبعض المدن والقرى وذلك بمناسبة انتصار الحلفاء على دول المحور ، دعا من خلاله الى اقامه فعاليات كبرى بهذه المناسبة ، حاثا المناضلين على رفع العلم الوطني واللافتات المعبره عن مطالب الجزائريين التي كتب عليها : " من اجل الانعتاق " ، " حرروا مصالي الحاج " ، " تحيا الجزائر حرة ديمقراطية " ، " تسقط الامبريالية " ، " اطلقوا سراح المعتقلين والسجناء " ، وقد كان الغرض من تنظيم هذه المسيرات هو لفت نظر الحلفاء وحكومة ديغول الى التغيير الذي حصل في الجزائر بعد ازدياد وعي الجزائريين وقدرتهم على تقرير مصيرهم [1] ، كما اصدرت قياده الحزب اوامرها للمتظاهرين بضرورة سلمية المظاهرات وان لا يحملوا معهم اي نوع من انواع الاسلحة ، لكن الادارة الاستعمارية كانت تترصدهم ، لتحدث تلك المجازر، فقد كانت على اتم الاستعداد لقمعها.

وبناءا عليه وتطبيقا لتعليمات عامل ولاية قسنطينة ومساعديه في سطيف و قالمة ، اقدمت قوات الشرطة على استفزاز المتظاهرين في المدينتين حتى تتخذ ذلك ذريعة لإطلاق النار.

تشير بعض الروايات الى ان مسيره مدينة سطيف انطلقت بشكل سلمي من ناحيه المسجد الجديد ، وظلت على سلميتها لمسافة 1000 متر، حتى وصلت الى مقهى فرنسي ، حيث حاول مفتش الشرطهلافونLAFFONTبزيه المدني اختراق جموع المتظاهرين لينتزع منهم العلم الجزائري واللافتات المناديه بحياة الحلفاء و بسقوط الامبريالية ، و بعد رفض المتظاهرين الامتثال لذلك ، بدأ اطلاق الرصاص عليهم ، حيث بدأت المجازر، حتى ان وزير الداخليهالفرنسيه اعترف بان التقارير التي وصلته اكدت بان المتظاهرين لم تكن لهم نية عسكرة المظاهرات [2] ، كما عمت مناطق عديدة من الوطن منها خراطة ، قالمة ، بجاية ، وهران ، سعيدة ، الجزائر العاصمة. وباقي المدن الجزائرية ، حيث ذكر حسين آيت أحمد عن مظاهرات الجزائر العاصمة ما يلي : «....اندلعت كذلك في العاصمة واتخذت طابعا جماهيريا كثيفا ، ...لقد لبت العاصمة –ومن

[1] محمد العربي الزوبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص ص : 91 – 92 .

[2] المرجع نفسه ، ص ص : 96 – 97 .

الأعماق–نداء الحزب السلمي وخرجت كرجل واحد للمظاهرات وتدخلت الشرطة بقوة...وأمام تدفق العمال ، أطلقت النيران مخلفة سبعة قتلى وعشرات الجرحى.... ».[1]

سقط جراء هذه المجزرة 45 الف شهيد كما تم توقيف 5560 متظاهرا . حيث حكمت المحاكم العسكرية على 99 منهم بالإعدام و 64 بالأشغال الشاقة مدى الحياة و 329 بالأشغال الشاقة لفترة معينة في حين برأت 250 و 577 بقوا من غير حكم . [2]

إن السلطات الاستعمارية عتمت عن حقيقة ارقام الضحايا بعد نتائج التحقيق الذي قامت به اللجنة التي عينتها وقد صرحت بالتالي : عدد الضحايا الاوروبيين حوالي 103 قتيل وأكثر من 100 جريح بينما عدد الضحايا الجزائريين حسبها بلغ 1005 قتيل ، غير ان بعض المصادر غير الرسميه وهي شهادات بعض العسكريين الفرنسيين ذكرت بان عدد الضحايا في صفوف الجزائريين بلغ حوالي 8000 قتيل ، في حين اورد بعض المراسلين الاجانب بان عدد القتلى الجزائريين تراوح ما بين 18000 الى 20000 قتيل .[3]

كان الفرنسيون بعد هذه المجازر يأخذون المدنيين وهم احياء و يحرقونهم بعد رشهم بالبنزين ، كما كانوا يرشون ألاف الجثث بالجير. حتى لا يتأذى منها المستوطنون على ارصفة الطرقات ، اضافة الى حرق الجثث في الافران كما حدث في منطقه قالمة . [4]

لقد استمرت عمليات القبض على الوطنيين والمناضلين ، فقد بلغ عدد الموقوفين في شهر نوفمبر 1945 اكثر من 4650 منهم 3696 في منطقه قسنطينة لوحدها ، 505 في وهران و

---

[1] حسين آيت أحمد : روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942 –1952 م ، ترجمة : سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، مكتبة طريق العلم ، [د.ب] ،2012 م ، ص: 42.

[2] محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص : 346 .

[3] عبد المجيد عمراني ، النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية 1954–1962 ، مطبعة دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، [د،ت] ، ص : 51 .

[4] عمر سعدلله ، " جريمة الابادة الجماعية اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر " ، مجلة المصادر ، العدد : 18 ، السداسي الثاني ، 2008 ، اصدار المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ، ص ص : 75–76.

359 في العاصمة ، كما طالب المستوطنون بالحاق اقصى العقوبات بالشعب الجزائري والابقاء على حاله الطوارئ .[1]

لقد عبر احمد توفيق المدني بعد وصوله بالقطار الى مدينه قالمة بالقول : " ...كنت اسمع من بعيد اصوات الاستغاثة والبكاء والنحيب . وارى من بعيد سائمة ادمية غفيره العدد تغدو وتروح مفتشه عن ملجأ ، فلم تجد ملجأ من الله إلا اليه ، ومن نجا منها رجلا كان او امرأة ، إلا حصدته بعد ذلك مسدسات وبنادق القناصة من الاوروبيين . كانت مذبحة رهيبة فظيعة ... وقد اعدموا في مدينه قالمة كل الشبان الذين كانوا يحملون الشهادة الابتدائية وقد جمعوهم في مكان فسيح و امروهم بحفر أخدود طويل ثم اعدموهم بكل بروده ... وخلال اربعة ايام تمكنوا من قتل 45 الف جزائري وجزائريه مقابل مائه ونيف من الاوروبيين قتلهم من استطاع من الجزائريين انتقاما ... "[2] ، وبذلك ارتكب الفرنسيون فظاعات ترقى الى درجه جرائم الاباده الجماعية التي حرمها القانون الدولي الجنائي .

استهجن بعض زعماء الحركه الوطنيه السلوك الفرنسي منددين بما اقدمت عليه من مجازر في حق الجزائريين وقد شرح ذلك فرحات عباس في نداء مطول وجهه للشبيبة الجزائرية والفرنسية بالقول:

" ... لقد كانت مغامرة سطيف وقالمة الفظيعة موجهة ضدنا وضد احباب البيان والحرية ضد طموحات شعبنا الشرعية ... ضد الديمقراطيه الفتيه في الجزائر . شرع في تنفيذها بينما كان الوئام يسود العلاقات القائمه بين حركتنا وسائر التنظيمات الديمقراطية . وكان الغرض هو عزلنا وإثارة أوروبيي الجزائر والشعب الفرنسي ذاته ضد اصلاحاتنا وكان المقصود هو القضاء علينا وتنظيم الانتخابات بدوننا وتحضير الرجوع الى الوراء ... الى الاستعمار المطلق انها جريمة شنعاء

---

[1] توفيق برو ، " جنون الاستعمار و جرائمه في الجزائر " ، مجلة سيرتا ، العدد : 6-7 ، السنة الرابعة رمضان 1402 هـ ، جويلية 1982 ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،مطبعة البعث ، قسنطينة، ص : 13 .

[2] احمد توفيق المدني ، حياة كفاح مذكرات ، الجزء الثاني ، المصدر السابق ، ص : 381 .

ارتكبتها الادارة . وبشر بها كثير من المغرضين خاصة منهم لاَستُرَاد كربونال LESTRADE CARBONAL عامل الولاية الذباح الوصولي... فللقضاء علينا ذهبوا الى حد ارتكاب الجريمة ضد شعب اعزل . سلحوا و جمعوا في شكل ميليشيات عصابات من الاوغاد والرجعيين... ان ملف الثامن من مايو لم يغلق بعد " .[1]

كان موقف الشيوعيين من مظاهرات 8 ماي 1945 سلبيا لدرجه اتهامهم لإطارات حزب الشعب بأنهم مجرمون متمردون تسببوا في اراقة الدماء يعملون لمصلحه النازيه وعملاء للإمبريالية ، لهذا تنكروا لها واسقطوا عنها صفة التحررية، حيث رأو بأنها لم تكن سوى حركة من اجل الخبز وهذا ما عبر عنه موقفهم التالي : " ... لا وجود لثوره عربيه بل هي مؤامرة فاشيه ... ولقد اشار الحزب يومها الى ما يجب فعله ليعم الامن في الجزائر اي تزويد السكان المسلمين بالغذاء وتشديد العقاب على القتالين الهيتلريين الذين ساهموا في احداث الثامن مايو واعتقال المسئولين الحقيقيين الذين كانوا بالأمس يزودون رومل بما يحتاج لما يحتاج اليه .." ،[2] لقد شددت فرنسا الخناق على الحركة الوطنية بعد هذه المجازر حيث نقل مصالي الحاج الى برازفيل ، كما أعتقل فرحات عباس ، الدكتور سعدان والبشير الإبراهيمي ولم يطلق سراحهم إلا في سنة 1946 م.

مثلت هذه المظاهرات دافعا قويا للشعب الجزائري وللحركة الوطنية لإعادة النظر في كيفية التعامل مع الاستعمار وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

[1] محمد العربي الزوبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص : 104 .

[2] المرجع نفسه، ص : 283 .

المحاضرة الثالثة :

إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية

بعد الحرب العالمية الثانية

(1945-1954)

تمهيد :

مثلت مظاهرات 8 ماي 1945 منعرجا حاسما في مسار الكفاح الوطني ضد الاستعمار ونقطة تحول فارقه في مجابهته من النضال السياسي الى التفكير الجدي في الكفاح المسلح ، حيث زادت هذه المجازر من تعميق جراح الجزائريين وعملت على توسيع الهوة مع المستعمر وزادت من روح الحقد والانتقام .

ان هذه المجازر لم تثن الجزائريين عن التجنيد لأجل تحقيق مطامحهم الوطنيه في الحرية والاستقلال ، لان الاستعمار الفرنسي راهن بعد حدوثها بأنهم سيتراجعون عن نضالهم ، غير ان ما وقع هو العكس ، حيث بعثت الحركة الوطنية بنفس جديد ، بعد ان اتفقت كل قياداتها على هدف واحد وهو تحقيق الاستقلال ، خاصة بعد الحرب العالميهالثانيه التي عجلت بانهيار قوه الاستعمار.[1]

وهكذا وبعد صدور قرار العفو العام من طرف السلطات الفرنسيه عن قيادات احزاب الحركة الوطنيه يوم 16 مارس 1946، افتتح الشعب الجزائري صفحه جديدة في كفاحه ، حيث استثمر في نتائج الحرب العالميه الثانية . كخروج فرنسا وبريطانيا منهكتان مع بروز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية ، ونشاط حركات التحرر في المستعمرات وتجميد العمل السياسي اثناء الحرب ونتائج مجازر 8ماي ، كل هذه التطورات ساهمت في تغيير الحركةالوطنيهلأسلوب نضالها .

وهكذا انشأ فرحات عباس في 1946/08/09 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بدل حركةأحباب البيان والحرية التي أنشئت في 1944/03/14 ، والتي حلها الاستعمار ، في حين عاد حزب الشعب الجزائري بتسميةجديدة في مارس1946 وهي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما عادت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذا الحزب الشيوعي الجزائري للنشاط من جديد .

---

[1] عبد الكريم بو الصفصاف : " التحولات الاساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 " ، مجلة سيرتا : السنة الثالثة ، العدد : 5 ، رجب 1401هـ - ماي 1981 ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، ص : 30.

أولا :الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

ضمن اجراءات العفو الشامل الذي اقدمت عليه السلطات الفرنسية افرج عن فرحات عباس يوم 1946/03/16 ، وكانت فتره سجنه قد مكنته من تقييم مسار تجربته السياسية ، حيث بات مقتنعا بضرورة تكوين الجمهورية الجزائريةالمستقلة استقلالا داخليا ضمن منظومة الحكم الفرنسي ، فبعد خروجه من السجن بأسابيع اصدر بيان وجهه الى الشباب من المسلمين والفرنسيين وذلك مع حلول ذكرى عيد العمال سنة 1946 ، ضمنه تصوره بان الوصول الى الوطن الجزائري يرتكز على برنامج احتوى اطاره العام على ما يلي : لا للاندماج ، لا لسادة جدد ولا للانفصال ، حيث رأى بان تشييد الجزائر يجب ان ينبني على اسس واقعيه وتاريخيه تسمح لها بان تعبد طريق الديمقراطيهالعالميه ، لذا فان محاور هذا البرنامج ارتكزت على ما يلي :

1- المساواة المطلقه :بالقضاء على التمييز العرقي و تهميش الجزائريين .

2- التربية : وتتمثل في تهيئه كل المواطنين لخدمه المجتمع .

3- العلم والتكنولوجيا : وذلك بفتح المجال للجزائريين دون اقصاء عرقي او ديني وان يعاد الاعتبار للغةالعربية .[1]

وبذلك يكون فرحات عباس قد مهد الارضيه قبل نشر النداء وتوزيعه بان جمع حوله نخبا مؤمنة بطروحاته ، حيث اتفق معها على اعاده تشكيل حزب جديد سماه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث قدم قانونه الاساسي الى الجهات المختصه للحصول على الاعتماد ، وهذا بعد المنتصف الاول من افريل 1946 حيث خاض غمار اول انتخابات اجريت في 1946/06/02 والتي كانت مخصصه لتعيين الجمعية التأسيسية الفرنسية (المجلس النيابي الفرنسي) ، الذي حدد له 13 مقعدا للجزائريين ، واستطاع ان يفوزبأحد عشر مقعدا من هذه المقاعد .

لقد قدم فرحات عباس في 1946/08/19 تصور حزبه حول مشروع دستور الجمهورية الجزائرية وذلك امام المجلس التأسيسي الفرنسي كما طرحه امام البرلمان الفرنسي على شكل قانون

[1] محمد العربي الزوبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص ص : 131 -132- 133 .

في 1947/03/21 ضمن اطار التحضير لقانون الجزائر الاساسي وقد احتوى هذا المشروع على ما يلي :

– اقامة جمهورية جزائرية تمتلك سيادةكاملةوتامة على كل اقليمها فيما يخص كل الشؤون الداخلية، وتتجسد هذه السيادة في الأمة الجزائرية ، والتي يمارسها النواب الذين تنتخبهم الامة وهم يشغلون البرلمان الجزائري ، كما ان السلطة التشريعية يمارسها مجلس واحد وهو البرلمان الجزائري، ويتم انتخاب اعضائه عن طريق الاقتراع المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين ، وهو يشرع في حدود السيادة الجزائرية، ولا يفوض هذا الحق لأي كان ، جزئيا او كليا. وكل نائب له الحق في اقتراح القوانين كالوزراء[1] ، ولذلك فإن انشاء برلمان جزائري اصبح من اولويات فرحات عباس وحزبه .

ان هذا المشروع سبق وان تضمنه بيان صدر في شهر جوان 1946 والذي ذكر فيه فرحات عباس بان هذا البرلمان سيضم ممثلين لكل سكان الجزائر الاصليين والأوروبيين حيث ذكر بالقول: "... انه لم يكن اصلا في نيتنا انشاء دولةإسلامية، بل نحن نتابع دوما تكوين دولةجزائريه بحقوق مدنية متساوية للجميع بدون تفريق لا في الدين ولا في الجنس " .

كما طالب كذلك باستبدال النظام الانتخابي بفكرة الانتخاب الموحد في مجمع انتخابي مختلط وموحد حتى تكون هناك مساواة ، كما اقترح في مشروعه كذلك على ان تكون السلطةالتنفيذيه بيد حكومة جزائرية يرأسها رئيس الدولة ومعه مجلس الوزراء وانتمنح لرئيس الجمهوريه صلاحيات واسعة .

ان هذا التطور المفاجئ في طروحات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان مصدرها في المجمل بيان فيفري 1943 ، الذي طالب بمنح الجزائر دستورا خاصا بها يحقق الحريةوالمساواة

[1] ابراهيم لونيسي : " مفهوم الديمقراطية في ادبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954 " ، مجلة المصادر ، العدد: 11، السداسي الاول ، 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ، ص : 167.

المطلقة بين سائر سكانها ، ذلك دون تفرقة عرقية او دينية مع ضمان حرية الصحافة وحق تأسيس الجمعيات وإجبارية التعليم لجميع الاطفال ذكورا وإناثا .[1]

وموازاة مع نشاطه السياسي اعطى فرحات عباس اهمية بالغة للعمل الاعلامي ، حيث قام حزبه بإصدارالعديد من المنشورات تمحورت حول الدفاع عن افكاره ومبادئه ، وهي انشاء جمهورية جزائريةمستقلة ذاتيا في اطار الاتحاد الفرنسي مع تحسين اوضاع الجزائريين . من بينها جريده المساواة L'égalité وهي اسبوعية ظهرت في سبتمبر 1944 حتى ماي 1945 ، جريدة الجمهورية الجزائرية ظهرت في مارس 1946 حتى 1955 la repulique algérienne والتي حلت محل جريده المساواة وهي ناطقةباللغة الفرنسية .[2]

انه و بعد تغير قناعتهالفكرية التي كانت تربطه بالاتحاد الفرنسي استطاع ان يتفتح على الكفاءات المغاربية ضمن تكتل يهدف الى انهاء التسلط الاستعماري وأقامة نظم بديلة عنه تحترم مبادئ الديمقراطيةوالسيادة و تحرر شعوبها في مختلف الميادين مع ضمان حقوق السكان.

لقد تحاشى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الاصطدام المباشر بالادارهالفرنسيه ، وذلك بانتهاجه سياسه مرنه تجاهها ساعيا الى اقامه جمهوريه جزائريه ضمن الجمهوريهالفرنسيه غير ان التغير الكبير في طروحاته والتي رسخت لديه توجهه الوطني السليم ، دفعت بالسلطات الفرنسيه الى التضييق عليه ومحاصرته.

ثانيا : حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية:

بعد الترخيص الذي حصل عليه مصالي الحاج بدخول الجزائر العاصمة في 1946/10/13، ازدادت شعبيته لدى المناضلين والجماهير الشعبية ، لذا دعا الى عقد المؤتمر الثالث لحزب الشعب ، حيث تقرر فيه تسمية الحزب باسم جديد وهو حركه الانتصار للحريات

---

[1] ابراهيم لونيسي : " مفهوم الديمقراطية في ادبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954" مجلة المصادر ,المرجع السابق ، ص : 168 ، 169 .

[2] عبد القادركرليل : " واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1954 " ، مجلة المصادر ، العدد:14 ، السداسي الثاني ، 2006 ، منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحثفي الحركة الوطنية وثورة و ثورة اول نوفمبر 1954، الابيار ، الجزائر، ص: 52 .

الديمقراطيه mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques " MTLD " التي تأسست في نوفمبر 1946 م ، بعد عودة مصالي الحاج من منفاه ببرازافيل ، وقد قام بتقديم ملفها الاداري للسلطات الفرنسيه حتى يضفي على نشاطه السياسي صفة الشرعية وكذلك ليتمكن من المشاركة في انتخابات 1946/11/10. حيث مثلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطيهالواجهة القانونية التي وظفها حزب الشعب الجزائري لتقديم مرشحيه في الانتخابات التشريعيهالفرنسيه، كما اراد من خلالها العمل على استمرارية نشاطه العلني .[1]

وبعد انعقاد مؤتمرها في 14-15 فيفري 1947 ، بدأت حركه الانتصار للحريات الديمقراطيه تواجه الاستعمار على جبهتين الجبهة الاولى جبهة شرعيه عالمية والتي مثلها خمسه نواب في البرلمان الفرنسي دافعوا عن الحقوق الجزائرية ، حيث كان لهم نفوذ كبير في البلديات خاصة في المدن الكبرى، وقد تركزت نشاطاتهم حول استقلال الجزائر ، عضويه الجامعةالعربيةوإطلاق سراح زعيمها مصالي الحاج.

اما الثانية فهي جبهة غير شرعية سرية حيث اكد من خلالها الصراع مع الاستعمار شكل المواجهه المسلحة وهذا بعد تأسيس المنظمةالخاصة .[2]

لقد نشطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في اتجاه استقطاب اكبر عدد ممكن من الشرائح الشعبيةالمختلفةخاصةفئة العمال من اجل تسهيل عملية تجنيدها وتأطيرها، ولذا وفي سنة 1947 بدأت في تكوين تنظيمات نقابيةخاصة بالحرفيين اطلق عليها اسم الاتحاديات ، فظهر اتحاد الخبازين ، اتحاد الخضارين ، واتحاد التجار الصغار، واتحاد اصحاب المطاعم ، واتحاد الحلاقين وغيرها، وكانت كلها تحت تاطير مناضلين نقابيين.

كما أسست في شهر جويلية من السنة نفسها جمعيه النساء المسلمات الجزائريات التي اقتصر نشاطها على الجزائر العاصمة ، حيث قامت عضواتها بتعبئة اعداد كبيرة من النساء و

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الاول المرجع السابق ، ص : 188.

[2] عبد الكريم بو الصفصاف : " التحولات الاساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 " ، مجلة سيرتا ، المرجع السابق، ص : 34 .

توعيتهن بمتطلبات الكفاح التحرري. كما كان للحركة حضور قوي في جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين وهذا بعد تأسيسهاسنة 1944 ، حيث انشا لها فروعا كثيرةفي ثانويات الجزائر العاصمه ، كما فاز سنة 1947 بزعامة جمعيه الطلبه الجزائريين التي كانت قد تأسست سنه 1934 . كما هيمنت على الكشافه الاسلامية في شهر سبتمبر سنه 1947 وهذا بعد اختتام اشغال الجمعية العامة التي انعقدت بسيدي فرج ، كما كان لها الفضل الكبير في تكوين الجمعيات الرياضية ، والمراكز الثقافية والمدارس الحرة[1] ، وبذلك يمكن القول بان حركه الانتصار للحريات الديمقراطية تمددت وبقوة في اوساط المجتمع الجزائري بفضل تواجدها في كل المجالات .

لقد زاوجت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين النضال السياسي والعمل الصحفي ، لذا استمر نضالها وذلك بشرح برنامجها و بث روح الوعي في نفوس الجزائريين للتخلص من ربقة الاستعمار، وذلك برفع السلاح في وجهه حتى تحقيق الاستقلال.

- ثالثا : جمعية علماء المسلمين الجزائريين

استفادت اطارات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و على غرار التنظيمات السياسية الاخرى من قرار العفو العام في 16\03\1946، و بذلك واصلت نشاطها النضالي مبقية على تسميتها السابقة تحت رئاسة الشيخ محمد البشير الابراهيمي ، الذي اصبح رئيسا لها بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 16\04\1940.

رغم ادعاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في قانونها الاساسي بأنها ذات طابع اجتماعي ديني اصلاحي وأنها لا تتدخل في القضايا السياسية، الا انها وجدت نفسها غارقة في الخوض في الشؤون السياسية و ان قيادتها كانت تخوض فيها بشكل فردي، و هكذا فانه بعد عودتها من جديد الى النشاط بعد الحرب العالمية الثانية ، إن البشير الإبراهيمي طالب أثناء الحرب العالمية الثانيةبضرورة الاعتراف بالمواطنة للجزائريين على اساس الجنسية الجزائرية، وعلى

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص ص : 214 – 215 .

ضرورة انشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة امام برلمان جزائري ، وذلك استنادا الى التقرير الذي رفعه الى لجنة الاصلاحات الاسلامية في جانفي 1944بخصوص الجنسية.[1]

انصبت اهتمامات الجمعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على اعادة تاهيل المساجد ، الاوقاف ، محاربة البدع ، الخرافات ، شتى مظاهر الانحراف في المجتمع ، تحرير القضاء و جعله قضاء إسلاميا ، كما مارست الفعل السياسي و ذلك بالتصدي للاندماج و محاربة العنصرية ,كما اولت اهتماما كبيرا بتعميم تعليم اللغة العربية ، و لهذا سعت وبشتى الطرق من اجل رفع القيود على التعليم العربي , و الغاء مرسوم شوطان ، الذي اعتبر اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر , كما انشأت النوادي الشبابية للترفيه و التربية .

عقدت جمعية علماء المسلمين الجزائريين مؤتمرها الثاني بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك بتاريخ 30\09\1951، و قد اشتمل التقرير الادبي الذي تقدم به الشيخ محمد البشير الابراهيمي على ثلاثة محاور و هي: المشروع، المواقف و النصائح، في حين تلا البيان الختامي الشيخ العربي التبسيحيث ورد فيه ما يلي: " ... ان جمعية العلماء لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة و عقائد واحدة، و هي تتمع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية و حقوق الإنسان اذ الاسلام يقر العدالة الإجتماعية... اننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية، لان السياسة تدخلت في الدين، و لأننا نشاهد موقف فرنسا مع الاسلام في الجزائر موقف شاذ..." [2]

و في خضم صراعها مع الاستعمار لم تغفل قضايا و مشكلات العالمين العربي و الاسلامي ، فعملت على تمتين الروابط الانسانية و الثقافية بين الجزائر و الدول العربية و الإسلامية، و كان للمغرب العربي نصيب كبير من هذا النشاط، فقد مثلت القضية الفلسطينية احدى اهتماماتها الكبرى معتبرة اياها قضيتها المركزية، فقد اوردت جريدة الشهاب ما يلي:"...ان الخطر الكبير الذي

[1] إبراهيم لونيسي:"مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954"، مجلة المصادر,المرجعالسابق،ص: 272.

[2]محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص : 259.

يهدد العرب في كيانهم يمتد من الخطر الذي تواجهه فلسطين فمن واجب كل عربي مسلم اينما وجد مساعدة اخيه الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية ليست قضية وطنية فحسب بل تلخص العالم العربي و الاسلامي أجمع.."[1]

لقد زاوجت بين العمل الاصلاحي التربوي و الدين والانغماس في السياسة ، وانه لا يمكن اصلاح شؤون العامة بعيدا عن الشأن السياسي، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك كل الوسائل المتاحة متعاونة مع كل الطاقات الحية في الجزائر، كما نبهت الى ضرورة التمسك بثوابت الشعب الجزائري. مع التحذير من خطورة مشروع الاتحاد الفرنسي،وهو الموقف الذي تقاطعت من خلاله مع موقف حزب الشعب الجزائري الذي كان ينظر الى المشكل الجزائري بأنه يكمن في استرداد السيادة الوطنية و الاستقلال كاملا غير منقوص، لكن مناورات الاستعمار حالت دون استكمال تحقيق اهدافها و ذلك بالضغط على الدعاة و محاصرة المربين و التضييق على صحافتها.

رابعا : الحزب الشيوعي الجزائري:

يعد الحزب الشيوعي الجزائري امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي انفصل عنه سنة 1936 ، غير أن هذه الاستقلالية لم تكن إلا صورية على اعتبار أن منتسبيه كانوا من الجزائريين والأوروبيين، فهو لا يؤمن بأحقية الشعب الجزائري في الاستقلال خارج إطار الدولة الفرنسية وأن مشروع استقلال الجزائر هو مشروع بورجوازي ، وهذا ما أفقده الكثير من قاعدتهالنضالية، حتى أن مواقفه السلبية هذه تجاه الشعب الجزائري جعلته يفشل في الفوز في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية التي جرت في 1946/06/02[2].

---

[1](————):"تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962" ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الاول حول تطور الديبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962, منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 , الابيار الجزائر , [د.ت] ، ص 77.

[2]إبراهيم لونيسي: " مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954 "، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص:174.

لقد وقفت وراء عدم تمكنه من حجز مكانته ضمن تشكيلات الحركة الوطنية أسباب عديدة نذكر منها:

- تركيبته البشرية، فهو يضم جزائريين وفرنسيين.

- ارتباطه العملي مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

- عجزه عن استقطاب الجزائريين بسبب طبيعة مشروعه السياسي.[1]

تعامل الشيوعيون الجزائريون بعد 1945 م مع الإدارة الفرنسية التي كانت ترى بأن الجزائريين يرفضون الانفصال عنها وأن الحركة الوطنية الجزائرية تعمل لصالح قوى خارجية من أجل إضعاف فرنسا وإرباكها، لكنه سرعان ما غير بوصلته، إذ أصبحت له مواقف جديدة، خاصة بعد انحياز فرنسا كلية للمعسكر الغربي وخروج الشيوعيين الفرنسيين من السلطة بعد انسحاب ديغول منها، تضاف إليها مظاهرات 8 ماي 1945 ونتائجها، حيث كانت له مراجعات لمواقفه منذ الثلاثينيات ، وهذا ما عكسه النداء الذي وجهته لجنته المركزية للجزائريين في 01/07/ 1946 والذي تضمن برنامجا يفضي في النهاية إلى إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية لها دستورها ، وبرلمانها وحكومتها لتسيير شؤون الجزائريين تبقى مرتبطة بفرنسا على شكل فدرالية، كما ادعى كذلك بأنه هو الحزب الوحيد الممثل للأمة الجزائرية التي هي في طور التشكل، ولتجسيد هذه المواقف تبنى مشروع القانون الأساسي للجزائر في 13 مارس 1947، والذي انصب حول خطوات العملية الديمقراطية في الجزائر وكيفية تحقيقها، لكنه غير مواقفه من جديد خاصة بعد انعقاد مؤتمره الخامس في 1949/05/29، وذلك بعد صدور النداء الذي تضمن المطالبة

[1] عبد القادر كرليل : "واقعالصحافة الوطنية بين 1945-1954" ، مجلة المصادر ، المرجع السابق ، ص: 57.

الصريحة بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها وبرلمانها و حكومتها المنتخب ديمقراطيا والذي يمثل فعلا سكان الجزائر. [1]

جدد الحزب الشيوعي الجزائري مطالباته للحركة الوطنية من أجل إقناعها بالانخراط في مشروعه، الذي تمحور حول ميثاق وحدة وعمل، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني والدفاع عن حرية التعبير والنضال من أجل إطلاق سراح السجناء وعودة الجنود الجزائريين من فيتنام، غير أن تشكيلات الحركة الوطنية كانت تربط كل ذلك بفكرة إقامة جمهورية مفتوحة للجميع ضمن الإتحاد الفرنسي والتي بقي ينادي بها.

استعمل الإعلام كسلاح للرد على منتقديه، محاولا بث أفكاره بين أوساط الشعب الجزائري ، لذا اعتمد على صحيفتين هما الجزائر الجمهورية Alger Républicain؛ والتي تأسست سنة 1938 حتى 1956، وهي جريدة يومية تعد لسان حاله ، وقد لاقت استحسانا كبيرا لدى القراء، لكن تم توقيفها عن الصدور سنة 1956 بعد أن اتهمتها السلطات الفرنسية بتأييدها للثورة . أما جريدة الحرية Liberté، والتي صدرت بالجزائر العاصمة سنة 1943؛ وهي ناطقة بالفرنسية أوقفتها السلطات الاستعمارية في سبتمبر 1955. كما كثف نشاطه الإعلامي كذلك بطبعه للمنشورات والكتيبات التي تجسد أفكاره[2].

خامسا :القانون الخاص 1947:

إنّ التفاف الشعب الجزائري حول تشكيلات الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب، ترك انطباعا لدى المستوطنين بأن الشعب ملتف حول هذا الحزب ، خاصة بعد فوزه في الانتخابات البلدية، وبالتالي فهو أملهم في استرجاع السيادة الوطنية، لذا وحتى لا يتكرر هذا السيناريو ضغطوا بواسطة ممثليهم في الحكومة الفرنسية من أجل استبدالالوالي العام إيف

[1] إبراهيم لونيسي: "مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954" ،مجلة المصادر ،المرجع السابق، ص: 174.

[2] عبد القادر كرليل:"واقعالصحافة الوطنية بين 1945-1954" ، مجلة المصادر ،المرجع السابق، ص ص: 57-58.

شاتينيو CHatAigneau ، والذي اتهم من قبلهم بالتعاطف والانحياز للجزائريين، بوزير التربية السابق مارسيل إيدموندنايجلانMarcel Edmond Naegelen، والذي كانت مهمته قطع الطريق أمام التشكيلات السياسية الجزائرية. إن اسمه ارتبط بتزوير الانتخابات حتى أصبحت تسمى (على الطريقة النايجلانية).

استكملت دراسة القانون الأساسي للجزائر من قبل الجمعية الوطنية خلال شهر أوت 1947، وتمت الموافقة عليه في 1947/09/20، إن هذا القانون عرف عند الصحافة الفرنسية باسم دستور الجزائر، كما عرف كذلك باسم قانون 1947/09/20، وقد تمت الموافقة عليه بـ 325 صوتا مقابل 86، وقد جرى ذلك دون موافقة الممثلين الجزائريين كالنواب الاشتراكيين الجزائريين ونواب حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1].

وقد احتوى هذا القانون على عدة بنود هي:

على عشرة بنود أهمها :

-الجزائر جزء من فرنسا ، يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات وجنسيتهم الفرنسية.

-إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسي يساعده مجلس تنفيذي .

-إنشاء مجلس جزائري "تشريعي" يتكون من 120 عضوا ، 60 منهم يمثلون المجموعة الانتخابية الأولى (فرنسيون) ، و60 آخرون يمثلون المجموعة الثانية (جزائريون) وأن قرارات هذا المجلس لا تصبح نافذة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية.

لقد رفضه الجزائريون جملة وتفصيلا ، لأنه يعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، كما أنه يسوى بين الجزائريين البالغ عددهم آنذاك 10 ملايين نسمة ، وبين المستوطنين الذي كان عددهم

[1] هدى معزوزي: " الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962" مجلة المصادر، العدد: 11، السداسي الأول، 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر ص:205.

800 ألف نسمة ، ورغم احتوائه على بعض البنود التي لا ترضى المستوطنين ، إلا أنهم رحبوا بهم لاعتقادهم بأن فرنسا لن تطبق هذه المواد وأنها سوف تبقى حبرا على ورق.

جرت انتخابات المجلس الجزائري يوم 1948/04/04، بعد أن دعت فرنسا لإجرائها ، وقد مارس نايجلان كل الضغوط الممكنة لمنع الجزائريين من التصويت، بعد أن قام بمنع التجمعات الوطنية من جانب حزب الشعب، وتوقيف المناضلين والناشطين السياسيين، عدم توزيع بطاقات الاقتراع ،عدم احترام مواعيد فتح وغلق مكاتب الاقتراع.لقد جرت الانتخابات ، حيث فاز مرشحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ب9 مقاعد من مجموع 60 مقعدا ، كما حصل مرشحو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ب8 مقاعد ، أما باقي المقاعد وعددها 43 مقعدا فقد عادت إلى مرشحي الإدارة الفرنسية أو ما يسمون ببني نعم نعم .

إنّ اسم التزوير ارتبط بشخص نايجلان، حتى أصبح يقال "التزوير على الطريقة النايجلانية" أو "التزوير على الطريقة الجزائرية"، من ملء للصناديق لصالح المرشحين الإداريين ، استعمال القوة والتخويف، فرز الأصوات في جلسات مغلقة دون تحرير محاضر وسجن العديد من المرشحين الوطنيين[1] ، حتى أن حسين آيت أحمد علق على إجراءات الحاكم العام نايجلان بالقول "...تجرى إنتخابات المجلس الجزائري في دورتين يومي 4 و 11 أفريل سنة 1948 م ، ولأنه لم يكن في مقدور الحاكم العام الجديد إدموند نايجلان منعها فقام "بصنعها" ، فبعد أن مهد الطريق باعتقالات مسبقة كثيرة ، طالت مناضلين من حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) و مرشحيه ، قام بعملية تزوير انتخابي واسعة ومنقطعة النظير...فمن مجموع 60 مقعدا ، حصل المرشحون الإداريون والمستقلون (وهم إداريون مموهون) على 41 مقعدا بينما لم يحصل حزبنا إلا على 9 مقاعد ، مع أن كل شيء كان يوحي بأنه سيحصل على أغلبية المقاعد..."[2]ورغم رفض

[1] هدى معزوزي: المرجع السابق، ص: 206.

[2] حسين آيت أحمد : المصدر السابق ، ص 165.

الجزائريين لهذا القانون إلا أن الحاكم العام نايجلان استعمل كل الإجراءات القانونية في تمريره، الأمر الذي زاد من شدة الاحتقان السياسي في الجزائر[1].

سادسا :المنظمة الخاصة:

مثلت نتائج مجازر 8 ماي 1945، مرحلة مفصلية في كفاح الشعب الجزائري ضد النظام الاستعماري، بسبب نتائجها الوخيمة عليه، كما أنها أعطت لمناضلي حزب الشعب الجزائري من المؤمنين بالكفاح المسلح فرصة لطرح الخيار العسكري، الذي احتاج إلى ضرورة تبني إستراتيجية محكمة جسدتها المنظمة الخاصة والتي هي هيكل تنظيمي متكامل مهمته التحضير لعمل مسلح وهذا ما خرج به مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الأول فيما بين 14-15 فيفري 1947، بعد إقراره تأسيس منظمة سرية شبه عسكرية وهي المنظمة الخاصة[2] (O.S)؛ Organisation Secrete

تعريفها:

هي تنظيم سري شبه عسكري استغرق تشكيلها 6 أشهر مهمتها الإعداد لبداية الكفاح المسلح، مثلت تنظيما خاصا دقيقا، تكون من شباب متحمسين للعمل العسكري، يتسمون بالشجاعة، التحمل الجسدي، النضج السياسي والمهارة العسكرية، تراوح عدد أفرادها من 1000 إلى 1500 فرد[3]، وقد قال عنها محمد بوضياف بأن الهدف من تشكيلها هو إعادة الثقة بالنفس في صفوف مناضلي حزب الشعب الجزائري، وبناء عليه شكل لجنة رباعية من أجل إرساء قواعدها ورسم برنامج عملها، وبعد 6 أشهر تم انتقاء تنظيم شباني بقيادة محمد بلوزداد وبمساعدة

---

[1] Mohamed Harbi: 1954, La guère commence en Algérie, imprimerie Mauguin, Blida, 2009, p: 17.

[2] نفيسة دويدة: " المحاولات الأولى لبعث المشروع الوطني الثوري 1939 – 1954"، مجلة المصادر، العدد: 13، السداسي الأول، 2006،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر ، ص ص: 308 – 309.

[3] محفوظ قداش :المرجع السابق، ص: 365.

حسين آيت أحمد و5 مسؤولين جهويين بحسب المناطق، حيث ذكر آيت أحمد بأن قيادة المنظمة الخاصة تتكون من 8 أعضاء وهم : "...ستة قادة مناطق ، مدرب عسكري ، وقائد وهكذا وجدنا أنفسنا على رأس منظمة بالغة السرية لها مهمة التحضير للثورة ، مع أنه لم تكن هناك تجربة ثورية ، ولا حتى كفآت سياسية خاصة..."[1]

لقد تم تحديد تاريخ أول اجتماع لها في 11/13/ 1947، مع انتقاء أبرز المناضلين في الحزب ليكونوا أعضاء فيها، كما تم الاتفاق على فصلها عن باقي هياكله وتنظيماته الأخرى ، وللحفاظ على سيرتها عزلت هيآتها عن بعضها البعض، حتى لا تكتشف المخابرات الفرنسية أمرها، كما قسمت الجزائر إلى 23 دائرة وكل دائرة إلى نواحي. لقدضم أول اجتماع له كلا من: بلوزداد، آيت أحمد، بلحاج جيلالي، بن بلا، بوضياف، رقيميي، محساس وماروك بمسكن بلوزداد في القبة بالعاصمة [2].

- **هيكلها التنظيمي:**

1- هيئة الأركان العامة: تضم ثلاث قيادات هي:

أ- القيادة الأولى 1947: ترأسها محمد بلوزداد الذي حدد هيكلها العام وسطر برنامجها العام من تأطير للمناضلين وتحديد لوسائل المقاومة.

ب- القيادة الثانية: 1947 – 1949

ترأسها نائب محمد بلوزداد حسين آيت أحمد، الذي ضاعف من عدد المجندين فيها وعدد خلاياها عن طريق دورات تكوينية والتفكير في التحضير لبدء بعض العمليات المتفرقة.

جـ- القيادة الثالثة: 1949 -1950

[1] حسين آيت أحمد : المصدر السابق، ص : 145.

[2] محمد حربي: الجزائر 1954 – 1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قصير داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص: 70.

– ترأسها أحمد بن بلا خاصة بعد ظهور الأزمة البربرية، حيث اكتسب في هذه الفترة تجربة نضالية كبيرة، كما توسعت صلاحياتها من خلال ترصد المشبوهين ، العملاء والخونة حتى اكتشاف أمرها وحلها[1]

-برنامجها:

ركز برنامج المنظمة على شروط الانخراط للمجندين فيها، وهي شروط صارمة امتازت بالانتقائية، وقد روعيت في ذلك الشروط التالية:

– أن يكون المنتسب ذا خبرة عسكرية

– أن يكون أعزبا

– أن يكون على أتم الاستعداد للتضحية من أجل الوطن

– أن يتجرد كل منتسب من ولاءاته الحزبية[2]

وبعد عملية الانتقاء يتم استدعاؤهم لتأدية اليمين ليتم بعدها الشروع في تكوينهم، وقد شملت عملية تكوين المناضلين ثلاث محاور تمثلت في التكوين السياسي والذي أسند للمناضل لحول حسين، التكوين العسكري أشرف عليه مدربون لهم خبرة قتالية عالية والذين عملوا في الجيش الفرنسي، وشاركوا في حروب فرنسا الخارجية، والتكوين العقائدي والثقافي؛ وقد ارتكز على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال المحاضرات، الخطب، التعريف بمختلف مراحل التاريخ الجزائري وغيرها[3].

---

[1] نفيسة دويدة : المرجع السابق، ص: 312.

[2] عبد الكريم بوصفصاف :" التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1954" ، مجلة سيرتا ، المرجع السابق ، ص: 35.

[3] نفيسة دويدة: المرجع السابق، ص: 316.

- وسائل الكفاح لدى المنظمة:

- جمع السلاح: تم تجميعه بشتى الطرق والوسائل وطمره تحت الأرض، وذلك في الفترة الممتدة من 1947 - 1950، حيث أقتنيت أول دفعة منه من ليبيا عبر وادي سوف ، وقد شملت 300 قطعة، وقد أشرف حسين آيت أحمد بالتعاون مع بلحاج جيلالي على إعداد كراس خاص بالتدريب العسكري احتوى على 12 درسا يتكون من 50 صفحة تناولت طريقة استخدام الأسلحة وخوض حرب العصابات وتنفيذ الكمائن وعناصر أخرى من القتال الفرديوعمل المغاوير[1]، وقد وزع على قادة المفارز فقط، وقد أتبعت المنظمة ذلك بتنفيذها لعمليات نوعية، مثل التي حصلت بعد الهجوم على بريد وهران في 1949/04/07 م والاستيلاء على الأموال التي تساعد في الثورة واغتيال بعض الأفراد التابعين للباشا آغا آيت علي ودعم الثوار في جبال جرجرة ، إيدوغ والأوراس[2].

-**تأسيس المصلحة العامة:** ضمت قسم المتفجرات، قسم الإشارة، قسم الاتصالات، قسم التواطؤ وقسم الاستعلامات.

تميزت بنية المنظمة الخاصة بالتعقيد الشديد، فهي على شكل هرمي من القمة إلى القاعدة، قسمت العمالات إلى مناطق عسكرية والمناطق إلى مجموعات وكل مجموعة إلى أفواج وكل فوج إلى أنصاف أفواج وأنصاف أفواج إلى وحدة أولية في البناء، وقد خضعت كل هذه الهياكل في النهاية إلى هيئة الأركان العامة[3].

[1] محمد حربي : المصدر السابق ، ص 70.

[2] عبد الكريم بوصفصاف: "التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954"،المرجع السابق، ص: 36.

[3] نفيسة دويدة: المرجع السابق، ص ص317 - 318.

-إستراتيجيتها وأهدافها:

حرصت المنظمة الخاصة على انتهاج سبيل الكفاح المسلح حسب إمكانياتها المتاحة مع مراعاة طبيعة المواجهة مع المستعمر، فهي لم تحدد أسلوب المواجهة معه، وهذا استنادا للتقرير الذي رفعه حسين آيت أحمد لمؤتمر الحزب الذي انعقد بـ (زيدين) في شهر ديسمبر 1948، حيث خلص إلى ما يلي:

- إن كفاح التحرير لا يكون بانتفاضة جماهيرية.

- إن كفاح التحرير لا يكون بتعميم الإرهاب

- إن كفاح التحرير لا يمكن اختصاره بتكوين منطقة محررة، وإنما يكون الكفاح التحرري حرب ثورية حقيقية. [1]

يمكن القول بأن المنظمة الخاصة أرادت أن تهيأ الأرضية المناسبة للكفاح المسلح حسب إمكاناتها المتاحة معتمدة على طلائع التحرير والمقصود بها الإطارات النخبوية ذات الفعالية والكفاءة العالية مع شحذ الروح المعنوية للجزائريين.

في 18 مارس 1950، كانت مدينة تبسة مسرحا لحادث أصاب الحركة الوطنية وزعزع أركان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، حيث أن مناضلا تابعا للمنظمة الخاصة أخل بواجباته تجاهها يدعى عبد القادر خياري الملقب برحيم، وهذا بعد أن أتهم بالتخابر مع السلطات الفرنسية، وبعد تأكد الحزب من الخطأ الذي ارتكبه تقررت معاقبته بسبب عدم التزامه، ولذا اتخذ القرار على مستوى ولاية قسنطينة ليلة 1950/03/19 تحت رئاسة محمد بوضياف وبحضور العربي بن مهيدي وديدوش مراد، وهو تعيين فرقة خاصة يقودها ديدوش مراد ومعه بن زعيم محمد، بن عودة مصطفى، بليلي أحمد، غوشى عبد القادر وعجامي ابراهيم. انحصرت مهمتها في

[1] نفيسة دويدة: المرجع السابق، ص: 319.

اختطافه مع اتخاذ الإجراءات المناسبة في حقه، غير أن قلة الخبرة في مجال الاختطاف أفشلت الخطة، حيث نجح خياري في الإفلات من قبضة المجموعة ليتوجه مباشرة إلى محافظة الشرطة ليبلغ عنهم ويكشف الجناح العسكري للحركة، مما دفع بمحافظ الشرطة (غريمالدى) إلى اصدار أوامره بالبحث عن المختطفين، حيث تم تطويق موقع الفرقة التي جاء أفرادها من عنابة، وألقي القبض في مساء 1950/03/19 على إثنين منهم في مدينة وادي زناتي، وأوقف الثلاثة الآخرون في اليوم الموالي بمدينة عنابة، في حين نجا ديدوش مراد من عملية القبض عليه[1].

بعد حادثة تبسة تمكنت الإدارة الفرنسية من وضع يدها على العديد من الأدلة التي تثبت وجود هذا التنظيم العسكري السري، وذلك بعد عمليات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون، مما أدى إلى شل المنظمة الخاصة واعتقال المئات من إطاراتها ومناضليها، وقد قدر عددهم مابين 400 إلى 3000 مناضل ومعهم مناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومنتخبيها، كما اختفى من استطاع الفرار نحو الجبال أو نحو فرنسا أو القاهرة، كما لجأ بعضهم إلى مناطق غير مناطقهم[2],ورغم هذه الإجراءات القمعية إلا أنه لم يتم اكتشاف أمر الكثير من الخلايا النائمة، من جهته كذب حزب الشعب إدعاء وجود منظمة سرية منضوية تحته ، وأن الأمر لا يعدو أن يكون إلا مؤامرة حيكت من قبل فرنسا ضده، ولذلك أقدم على حلها.

ومهما يكن من أمر فإن الجزائريين لم يرضهم هذا الواقع الاستعماري لأن الهوة ازدادت مع الإدارة الفرنسية اتساعا وأن الشرخ كبير بين الجانبين، هذه الأخيرة انتابها القلق والشك حول مصيرها في الجزائر، كما أن المنظمة الخاصة ورغمامتلاكها لبنية عسكرية قوية وأن منتسبيها على قدر كبير من التدريب والاستعداد إلا أن عملياتها كانت محدودة جدا، ولعل مرد ذلك اقتناع مصالي الحاج بأن العمل العسكري لم يحن أوانه.

[1] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، تقديم: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص: 29.

[2] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص: 372.

سابعا: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها

نشرت جريدة المنار في جويلة 1951 بلاغا بإسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري ، تضمن تكوين لجنة تحضيرية لتشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها ، وهذا استجابة لنداء كان قد وجهه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دعا فيه إلى إقامة وحدة بين مكونات الطبقة السياسية في الجزائر من أجل تحقيق الغايات التالية : إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في 1951/06/17 و التي تولت السلطات الاستعمارية خلالها تعيين أشخاص لا يمثلون الشعب الجزائري –إحترام حرية التصويت في المجموعه الانتخابية الثانية –إحترام الحريات الاساسية (حرية الضمير ، حرية الفكر ، حرية الصحافة وحرية الاجتماع)–محاربة القمع بجميع أنواعه و العمل على تحرير المعتقلين السياسين و إلغاء الاجراءات التعسفية المتخذة في حق مصالي الحاج –إنهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شوؤن الدين الاسلامي .[1]

و بعد لقاءات و مشاورات عديدة بين مختلف أطياف الحركة الوطنية أتفق على تكوين لجنة تحضيرية مهمتها التأسيس لهذه الجبهة في 1951/07/27، و هكذا كان الاعلان عن ميلادها رسميا بقاعة دنيا زاد بالجزائر العاصمة حضرته الفعاليات الجزائرية الممثلة لمختلف أنحاء الوطن ، حيث وقع على الاعلان من جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ العربي التبسي و الشيخ محمد خير الدين و عن حزب الشعب أحمد مزغنة ومصطفى فروخى ، و قد دام هذا الاجتماع يوما كاملا في 3/08/ 1951[2]، حيث توج بإعلان ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و إحترامها و التي تكون تحت إشراف مجلس إداري يتكون من 30 عضوا يسيره مكتب دائم من 10 أعضاء لقد تشكلت من ممثلي كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العربي التبسي، محمد خير الدين و أحمد توفيق المدني ، أما حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فمثلها أحمد مزغنة ، مولاي مرباح و عبد الرحمان كيوان في حين مثل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كل منأحمد فرنسيس ، أحمد بو منجل ،البشير بو يجرا وقدور الساطور ، كما مثل

[1] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،الجزء الأول، المرجع السابق ، ص:256.

[2] علي غنابزية :المرجع السابق، ص: .70

الحزب الشيوعيالجزائري يونس كوش ومسيو كابا ليروني ،في حين مثل الأحرار المستقلون أحمد توفيق المدني ، الذي أصبح فيما بعد ممثلا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين .[1]

كان الهدف من تأسيسها هو البحث عن إطار مناسب يتفق عليه الشركاء الجزائريون لوقف تجاوزات الشرطة الفرنسية و المتعاونين معها في حقهم و إحباط المحاولات التي تستهدف حياة الشباب الجزائريين و أنها لن تتوقف حتى يوضع حد لكل أنواع القهر الاستعماري ، و حتى يتمتع الجزائريون بحقوقهم في حرية التعبير و التنقل .[2] و رغم إدعاء البعض بأنها ولدت ميتة إلا أنها عملت على توعية الشعب الجزائري و ذلك بتسخير هياكلها لتوعية الجماهير الشعبية و تذكيرها بمعاناة المناضلين، كما سعت لتقريب وجهات النظر بين مختلف المكونات السياسية في جبهة متحدة بعد قرابة 40 سنة من بداية النضال السياسي ، فقد كانت تعقد اجتماعاتها بمكتب أحمد توفيق المدني بالجزائر العاصمة .[3]

عقدت أول اجتماعاتها في الملعب البلدي بحسين داي في 1951/08/14 حضرته جموع غفيرة من أبناء الشعب الجزائري ألقى فيه البشير الإبراهيمي كلمة طالب فيها بفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية منددا بسوء معاملتها للإسلام و المسلمين حيث قال " ... أيها الملأ الكريم ! مضى قرن و بعض قرن و الحكومة معتدية على الديمقراطية في شخص الديانة الإسلامية، ساخرة بأصولها، كابتة لمعتقداتها، مستخفة بأصولها و فروعها...."[4].

لقد وقفت الجبهة ضد انتخابات الحاكم العام نايجلان و قررت مقاطعتها ، غير أن الحزب الشيوعي قرر المشاركة فيها ، مما أدى إلى تصدعها خاصة بعد أن استنكر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هذا التصرف و قرر الانسحاب منها ، الأمر الذي جعلها تفقد تجانسها و تتلاشى[5]

---

[1] أحمد توفيق المدني:المصدر السابق ، ص : 402.

[2] محمد العربي الزوبيري: تاريخالجزائر المعاصر ، الجزء الأول ،المرجع السابق ، ص:173.

[3] أحمد توفيق المدني:المصدر السابق ص: 405

[4] محمدالعربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الأول،المرجع السابق, 173.

[5] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق ، ص: 405

-ثامنا : أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1950-1953 م :

بعد تواصل عمليات القمع الاستعماري وضيق أفق العمل السياسي خاصة بعد عمليات التزوير التي طالت انتخابات 1948 م، وملاحقة المناضلين الجزائريين، خاصة مناضلي حزب الشعب، والحد من حرية الصحافة ومنع المظاهرات[1]، وبعد عملية تفكيك المنظمة الخاصة، سادت حالة من الإحباط في صفوف مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

وبعد عودة مصالي الحاج إلى الجزائر حددت اللجنة المركزية للحزب في منتصف شهر مارس 1952، موعدا لعقد المؤتمر الرابع من أجل تقييم المسارات السياسية السابقة، ووضع برنامج يتماشى مع التطورات الجديدة ، مع رسم إستراتيجية تراعى تطورات الأحداث، لذا حددت أيام 12،13 جويلية 1952 موعدا لعقد هذا المؤتمر.

لقد بدأ مصالي الحاج منذ 15 أفريل 1952 جولة قادته نحو الشرق الجزائري ، لكن والي قسنطينة منعه منها، لذا اتجه نحو الغرب الجزائري عبر الصومعة بالبليدة، قصر الشلالة، مليانة، ثم الشلف التي وصلها في 14 ماي 1952، لكن السلطات الفرنسية وبعد نجاحه في تعبئة الجماهير الشعبية، قامت مجددا باختطافه ونفيه نحو فرنسا في السنة نفسها، حيث وضع تحت الإقامة الجبرية بمدينة (نيورت)Niort. [2]

إن القبض على مصالي الحاج ونفيه من جديد أدى إلى تأجيل تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب الذي حدد لاحقا أيام 4،5،6 أفريل 1953، حيث سبقته مؤتمرات تحضيرية في كل من العاصمة، قسنطينة، وهران وتيزي وزو، وقد بدأت أشغاله في مقر الحزب بشارع عمار القامة(شارتر سابقا)، حضره حوالي 100 مندوب يمثلون قواعده، منتخبيه وباقي منظماته الجماهيرية، تميزت جلساته

[1] محفوظ قداش : المرجع السابق، ص: 385.

[2] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1 ، المرجع السابق: ص: 234.

بالصراحة، حيث صودق على اللائحة العامة في جلسته الختامية التي أكدت على أن الحزب تعرض لهزات عنيفة منذ سنة 1947.[1]

تشكلت اللجنة المركزية للحزب في بداية شهر ماي 1953، تحت رئاسة بن يوسف بن خدة الذي كون قيادة جماعية هدف بها إلى ضمان فعالية الحزب، كما أقدم على إزاحة أحمد مزغنة ، الذي يعتبر أحد مساعدي مصالي الحاج الأكثر ولاء له من عضوية مكتبه السياسي ، وقد أثارت هذه القرارات حفيظة مصالي الحاج الذي اعتقد بأن ذلك يعد محاولة لإبعاده ومن ثمة عزله من قيادة الحزب، حيث أعلن حربا على قيادة اللجنة المركزية.[2]

لقد دفع تفجر الأزمة بين مصالي الحاج وقيادة اللجنة المركزية، إلى توجهه مباشرة نحو اللجنة المركزية متجاوزا أمانتها العامة ومكتبها السياسي، طالبا منها منحه سلطة مطلقة كي يتمكن من تقويم الحزب وإصلاحه ، مدعيا بأن الظروف التي مر بها الحزب تستدعي رئيسا واحدا ، لكنها رفضت مطلبه، ما جعله يعلن عليها هي الأخرى الحرب ، وهذا بعد أن اتهم بعض أعضائها بالعمالة لفرنسا،وبذلكإنقسم على نفسه فظهرت مجموعتان ، مجموعة أنصار رئيسا الحزب أو أنصار النزعة الفردية (المصاليون) ، ومجموعة أنصار اللجنة المركزية أو أنصار النزعة الجماعية(المركزيون) ، إن اللجنة المركزية لم تساير سلطة مصالي الحاج المطلقة في شهر سبتمبر 1953 ، ومع حلول شهر نوفمبر كلف بعض الأعضاء المخلصين له بتعميم موقفه على مستوى قاعدة الحزب في الجزائر مستغلا الذكرى السابعة عشر لتأسيسه ليوجه نداء للمناضلين حثهم فيه على رفض أوامر معارضيه، كما أقدم في شهر جانفي 1954 على سحب الثقة من بن يوسف بن خدة والمكتب السياسي، وعوضهما بلجنة الإنقاذ العمومية، كما طلب من قسمات الحزب تجميد الأموال وقطع العلاقة مع المكتب السياسي وبأن لا تتعامل إلا مع ممثليه هو فقط[3]،

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص: 234.

[2] عيسى كشيدة : المرجع السابق، ص: 59

[3] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائرالمعاصر ، الجزء الاول ، المرجع السابق، ص: 237.

ومع ازدياد الشرخ بين الجانبين وتمسك كل طرف بمواقفه ، عقد كل منهما مؤتمران ، الأول في بلجيكا دعا إليه مصالي الحاج فيما بين 13-15 جويلية 1954 م ، والثاني بمدينة الجزائر فيما بين 13-16 أوت 1954 م ، والذي دعا إليه حسين لحول وجماعته (المركزيين) .

-اللجنة الثورية للوحدة والعمل :

أمام انسداد أفق أية محاولة لإصلاح الحزب وتقريب وجهات النظر بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج، أسست بعض إطاراته اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954/03/23 م ، بمدرسة الرشاد، محاولين بذل قصارى جهودهم لرأب الصدع وعقد مؤتمر وطني جامع لتوحيد الصفوف ونبذ الخلافات، وقد ضمت بين صفوفه حسين لحول، سيدي علي عبد الحميد، مصطفى بن بولعيد، بشير دخلي ومسؤولين سابقين في المنظمة الخاصة نذكر منهم محمد بوضياف، مراد ديدوش، رابح بيطاط، ومحمد العربي بن مهيدي، وقد ركزت نشاطها على المناضلين في الحزب من خلال جريدة Le patriote، كي تشرح وجهة نظرها، غير أن أنصار مصالي الحاج رأوا في مساعيها انحيازا للجنة المركزية.[1]

عقدت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أواخر جوان 1954 م اجتماعا تمخض عنه تشكيل لجنة خماسية ضمت محمد بوضياف، مصطفي بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، ثم انضم إليها فيما بعد كريم بلقاسم، بعدها أصبحت تسمى بلجنة الست.لقد كانت مهمتها بالأساس هي التخطيط والتحضير الجدي لاندلاع الثورة، لهذا السبب عقدت مجموعة من اللقاءات، تناولت العديد من القضايا المعقدة، كمسألة الغطاء السياسي لهذه الحركة على اعتبار أن العناصر المخططة للثورة لم تكن معروفة لدى عموم الشعب الجزائري[2]، لهذا وقع الاختيار على محمد لمين دباغين الذي كان محل ثقة من الجميع وهو مهندس العمل المسلح في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتصل به كل من محمد بوضياف، كريم بلقاسم ومصطفى بن

[1] إبراهيم لونيسي :"مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية قبل 1954"، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص : 134

[2] المرجع نفسه، ص : 142.

بولعيد، لكنه أبدى لهم استعداد كل من منظقتي الأوراس والقبائل فقط للقيام بالثورة ما جعل المجموعة تستغني عن خدماته في قيادة لعمل المسلح، بعدها قررت لجنة الستة تبني مبدأ القيادة الجماعية.[1]

[1] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص: 21.

المحاضرة الرابعة:

ثورة التحرير

1962-1954

أولا : مرحلة الإنطلاق(1954-1956):

-تفجير الثورة :

ان احتدام الصراع بين مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب مع غياب أي أفق لحله، أدى إلى تقوية صفوف اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، بل وساهم في إيجاد توافق كبير بين أعضائها وثقة وتكافل بينهم ، وقد عبر عن هذا التماسك محمد بوضياف بالقول : ".... ان هذا التماسك والانسجام قد بلغ درجة جعلت مسئولي اللجنة الثورية يقررون بالإجماع التخلي عن الأهداف التي سطروها في البداية ليكرسوا جهودهم لتحضير الكفاح المسلح الذي أعتبر الحل الوحيد لتجاوز أزمة الحزب وإعادة تفعيل حركة التحرير الوطني على أسس جديدة ، ومع هذا التوجه الجديد للجنة الثورية صار كل مناضلي الحزب وليس فقط أعضاء المنظمة الخاصة ، مدعوين للانضمام الى تحضير الثورة المسلحة..... "[1]

لقد عقد في 23 أكتوبر 1954 م اجتماع لجنة الستة تدارس فيه المجتمعون النداء الى الشعب الجزائري وبيان أول نوفمبر 1954 م ، ومسألة المصادقة عليها كأرضية مع اختيار تسمية جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وذلك بعد أن تم تحديد التقسيم الاقليمي الذي تكون من ستة نواح موزعة حسب المسؤوليات كالتالي :

-الناحية الأولى : مصطفى بن بولعيد ، المساعدان : شيهاني بشير وعجول عاجل.

-الناحية الثانية : ديدوش مراد ، المساعدان : زيغود يوسف و بن طوبال لخضر.

-الناحية الثالثة : كريم بلقاسم ، المساعدان : أوعمران عمر وزعموم محمد المدعو صالح.

-الناحية الرابعة : رابح بيطاط ، المساعدان :سويداني بوجمعة و بلحاج أحمد المدعو سي أحمد.

[1] عيسى كشيدة : المرجع السابق ، ص : 17.

-الناحية الخامسة : العربي بن مهيدي ، المساعدان :بن عبد المالك رمضان وبوصوف عبد الحفيظ.

-الناحية السادسة : في طور التكوين ملحقة بالناحية الأولى وتركت لبن بولعيد مهمة تشكيلها.

-اعتماد مبدأ القيادة الجماعية.

كما عين محمد بوضياف منسقا وطنيا في اتصال مع الداخل والخارج.[1]

كان وراء كتابة نص النداء والبيان المناضل العيشاوي محمد ، الذي إنخرط في صفوف حزب الشعب في حدود سنة 1946 م ، وقد عمل صحفيا في باريس لحساب مجلة موندا أراب (العالم العربي) Monde Arabe ، حيث تعرف عليه محمد بوضياف عندما كان مسؤولا في فرنسا ، والذي طلب منه تقديم خدمات تمثلت في تحرير وثائق دعائية سرية ، وبعد أن تمت عملية كتابة الوثيقتين اجتمع محمد بوضياف و مجموعة الستة التي وافقت عليهما في 1954/10/24 م، بعدها تنقل محمد العيشاوي الى منطقة القبائل وبالضبط الى قرية إيغيلإيمولا في 27 أكتوبر لملاقاة كريم بلقاسم ، الذي وفر له آلة راقنة وجهاز استنساخ ، فقام بسحب 2300 نسخة من النداء الى الشعب الجزائري و 1100 نسخة من بيان أول نوفمبر ، بعدها تكفل كريم بلقاسم بنقلها الى الجزائر العاصمة .[2]

دعت جبهة التحرير الوطني من خلال هذا البيان كافة مكونات الشعب الجزائري الى الوحدة ونبذ الخلافات والالتفاف حول مطالبها، التي تسعى الى الاستقلال وهو مطلب كل الجزائريين، كما دعتهم الى الانضواء تحت رايتها بعيدا عن التحزب والانتماء السياسي والأيديولوجي، والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية[3] ، ولقد اجتمعت عدة أسباب محلية ، اقليمية ، ودولية في قيامها منها :

-الوجود الاستعماري في حد ذاته وممارساته التعسفية في حق الجزائريين.

---

[1] عيسى كشيدة : المرجع السابق ، ص 98.

[2] المرجع نفسه ، ص : 102.

[3] المرجع نفسه، ص 103.

-الأوضاع السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي كان يعاني منها الجزائريون.

-إقتناع الجزائريين بعد جدوى النضال السياسي السلمي وأن الاستعمار لا يفهم إلا بلغة القوة.

-أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

-انتشار موجة التحرر في إفريقيا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية.

-استقلال ليبيا 1951 م ، ونجاح الثورة المصرية 1952 م.

-تصاعد الكفاح الوطني في تونس والمغرب.

-هزيمة فرنسا في الفيتنام 1954 م.

-تراجع مكانة فرنسا الدولية.

-إقرار المواثيق الدولية بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

تميزت العمليات الهجومية الأولى على مستوى النواحي وليست على المستوى المركزي ، وكان الغرض من اختيار الأهداف هو إحداث صدمة لدى الاستعمار ، حيث تم التركيز على مهاجمة الثكنات العسكرية للحصول على الأسلحة ووسائل الاتصال ، مع مهاجمة الضيعات الاستعمارية . كما مست عمليات التخريب البنى التحتية للاستعمار[1] ، والجدول التالي يوضح جغرافية مناطق العمليات العسكرية.

جدول يوضح جغرافية مناطق العمليات العسكرية :

المنطقة	التحديد المكاني	المسؤول	النائب
المنطقة 1	أوراس النمامشة	محمد بوضياف	بشير شيحاني

[1] Mohamed Harbi ; Opcit , p : 70.

المنطقة 2	قسنطينة	ديدوش موراد	زيغود يوسف
المنطقة 3	القبائل	كريم بلقاسم	محمد أوعمران
المنطقة 4	الجزائر العاصمة	رابح بيطاط	بوجمعة سويداني
المنطقة 5	وهران	العربي بن مهيدي	بن عبد المالك أو بوالصوف حسب اختيار العربي بن مهيدي.

المصدر: Mohamed Harbi ; opcit , p : 21.

إن ما ميز الثورة الجزائرية شعبيتها ، أي أنها انطلقت من رحم الشعب الجزائري ، فهي لم تكن ثورة نخبة معينة وإنما كانت متأصلة في أعماق الجزائريين ، تولى قيادتها مناضلون مخلصون لقضيتهم ، لذا فإنها تميزت بالأصالة ، وذلك بعد أن اختمرت فكرتها في أذهان الجزائريين ، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945.[1]

-ردود الفعل الوطنية :

-**الشعب الجزائري** : بارك الثورة المسلحة ، حيث رأى فيها فرصته للخلاص من الواقع الإستعماري الذي عانى منه منذ 1830 م ، لذا عمل على احتضانها وساهم في نجاحها.

-**الحركة الوطنية** : لقد تحفظت التشكيلات السياسية الجزائرية من قيامها بسبب خوفها من إخفاقها وبالتالي عدم تحقيق أهدافها ، في حين ذهب البعض الى ان موعد انطلاقها لم يحن بعد وأنهم لم

[1]عبد الكريم بوالصفصاف :" الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الافريقية " ، مجلة سيرتا ، العدد 6-7 ، السنة الرابعة ، رمضان 1702 هـ ، جويلية 1982 م ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،مطبعة البعث ، قسنطينة ، ص: 37.

يستشاروا في مسألة قيامها ، لذا عارض المصاليون من حيث المبدأ الكفاح المسلح ، غير أن الكثير منهم إنضوى تحتها وشارك فيها ، لكن مصالي الحاج وأنصاره بقوا مصرين على رفضها حتى الاستقلال ، كما أن المركزيين رأوا بأنها مغامرة غير محسوبة العواقب ، لكن سرعان ما تغير موقفهم بعد أن إنضمت غالبيتهم إليها .

-**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** : تحفظ فرحات عباس عن تأييدها فهو لم ينضم إليها منذ إنطلاقتها ، غير أنه وفي سنة 1956 م بادر الى حل حزبه معلنا انضمامه الى الثورة ومعه معظم مناضلي حزبه منهم أحمد فرنسيس وتوفيق المدني.

كانت نظرة فرحات عباس للثورة على أنها مغامرة غير محسوبة العواقب ، لكنه غير من موقفه مع منتصف شهر ماي 1955 ، وهذا بعد أن أقام علاقات مع جبهة التحرير الوطني ، حيث توج ذلك باجتماع قادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسويسرا بتاريخ 1956/01/30 ، أعلنوا فيه انضمامهم الى جبهة التحرير الوطني ، بعدها أعلن فرحات عباس وبشكل رسمي يوم 22 أفريل 1956 بالقاهرة انضمامه الى جبهة التحرير الوطني رفقة أحمد فرنسيس وتوفيق المدني.[1]

-موقف جمعية العلماء:

التمس أحمد بن بلة من الشيخ البشير الإبراهيمي يوم 1954/11/02 أن يتوجه بنداء الى الشعب الجزائري كي ينخرط في الكفاح المسلح ، لكن هذا الأخير رفض ذلك جملة وتفصيلا ، وقد اتضح ذلك من خلال جريدة البصائر التي امتنعت عن أي تعليق على الحدث وكان التحفظ لا بد منه : ".... لا نملك حاليا معلومات مفصلة وكافية.....لا يمكننا إذن أن نقوم بأدنى تعليق

[1] محمد حربي : ا المصدر السابق ، ص ص 118-119.

....أضف الى ذلك أن البصائر ليست هي التي في وسعها السماح لنفسها بإظهار العجلة في هكذا حقول ...."[1]

كان أعضاء جمعية العلماء المسلمين منقسمين الى فريقين :

-فريق يميل لحزب الشعب ، وهو الأقلية من حيث الأفكار وطريقة تحليل الأحداث السياسية ،وهو بذلك يمثل التيار الثوري في الجمعية ومستعد للثورة المسلحة.

-فريق له ميول للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، ويمثل معظم أعضائها لكنه يختلف مع الاتحاد في مسالة الإدماج والتجنيس.[2]

إن تسارع الأحداث دفع بالجمعية الى تبديل موقفها مع نهاية 1955 ، خاصة بعد أن كثف العربي التبسي اتصالاته مع جبهة التحرير الوطني ، وفي 1956/01/07 نشر العلماء بيانا جاء فيه مايلي ".....أنه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسميا ودون مداورة بوجود الحر للأمة الجزائرية ، كما بشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية وجمعيتها التشريعية السيدة ، وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف ..."[3] ، وهكذا فإنها لم تحسم أمرها فيما يخص الموقف الصريح والنهائي من اندلاع الثورة ، غير أنه وبعد دراسة الأمر بجدية تحملت مسؤولية تأييدها ، ورأت ضرورة الانضمام الى صفوف جبهة التحرير الوطني وهذا حسبما نشرته جريدة البصائر في أواخر مارس 1956.

-موقف الشيوعيين:

مع بداية الثورة التحريرية اعترض الحزب الشيوعي الجزائري على جبهة التحرير الوطني ، منكرا عليها التحدث باسم الأمة الجزائرية ، وذلك من خلال بيانه الصادر في 1954/11/02 ، والذي لم يتطرق فيه الى مطلب الاستقلال ولا ضده ، بل دعا الى حل ديمقراطي يحترم مصالح

---

[1] محمد حربي : ا المصدر السابق، ص 121 .

[2] عبد القادر كرليل : "واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1962 " مجلة المصادر 14، المرجع السابق ، ص: 54.

[3] محمد حربي : المصدر السابق ص 121.

كل سكان الجزائر ، كما رفض استعمال العنف ، داعيا الى التعايش بين كل الجماعات السكانية بالجزائر.[1]

تذكر بعض المصادر بأن الشيوعيين يظهرون بأنهم مع طموحات الشعب الجزائري غير أنهم مازالوا متمسكين بفكرة الجزائر فرنسية ، حيث أن بيانه السالف الذكر انتقد فيه بشكل صريح قيام الثورة ، بل وأرسل وفدا الى منطقة الأوراس لحث الناس على عدم الالتحاق بها كما أسس جناحا عسكريا سماه (المحاربون من أجل الحرية) للتصدي للثورة محملا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مسؤولية اندلاعها ، غير ان الكثير من مناضليه التحقوا فيما بعد بها وساهموا فيها كأفراد [2] بعد أن كانوا والى غاية شهر جوان 1955 لا يؤمنون بها ، والذين قاموا بتأسيس منظمة سرية خاصة في مارس 1956 أطلقوا عليها اسم مقاتلي التحرير ، والتي تم دمجها ضمن صفوف جيش التحرير الوطني في جويلية من السنة نفسها.[3]

-رد الفعل الفرنسي :

قام الجيش الفرنسي بإلقاء آلاف المنشورات على منطقة جبال الأوراس ، في محاولة منه لعزل الشعب عن المجاهدين الذين اعتبرهم فلاقة وخارجين عن القانون ومشاغبين ، لذا أقدم سلاح الطيران يوم 1954/11/20 على رمي هذه المنشورات يدعو فيها السكان الى إلتزام الهدوء والتخلي عن العصاة ، وهجرة قراهم الى أماكن أكثر أمنا ، ولكن ورغم محاولاتها المتتالية إقناع السكان بمغادرة قراهم إلا أنهم أصروا على البقاء فيها ، لذا أعطيت الأوامر الى خمس كتائب من الجيش الفرنسي للزحف على منطقة الأوراس والانتقام من سكانها.[4]

---

[1] محمد حربي : ا المصدر السابق ، ص 122.

[2] عبد القادر كرليل : " واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1962 ، مجلة المصادر ، المرجع السابق ، ص 59.

[3] محمد حربي : المصدر السابق ، صص 122-123.

[4] أمال قبايلي : " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955 " ، مجلة المصادر ، العدد 17 ،السداسي الاول 2008, إصدار المركز الوطني للدرسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ،ص :176.

وفعلا شرعت القيادة العسكرية في الجزائر بتاريخ 1955/01/9 في شن عمليات واسعة في منطقة الأوراس ، وإنزال آلاف الجنود المدججين بمختلف الأسلحة لتمشيط المنطقة ، وقد سميت هذه العملية بعملية فيرونيك ، والتي كانت تحت إشراف ليونار ، كما تبعتها يوم 1955/01/23 عملية فيوليت هذه الأخيرة كان الهدف منها هو تطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والتي تبلغ مساحتها حوالي 250 كم²[1]، كما صدر مرسوم 5 نوفمبر 1954 م ، والذي نشر في الجريدة الرسمية يوم 1954/11/07 تضمن حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها مع منع نشاطها في كل أنحاء الجمهورية الفرنسية بما فيها الجزائر ، فقد ألقت مصالح الأمن القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر على أكثر من 2000 من مناضلي ومسؤولي الحركة ، متهمة إياهم بأنهم مجرمون ومسبوقون قضائيا وأن هناك اياد خارجية تقف وراءهم ، وقد دفعت هذه الإجراءات التعسفية الى التحاق الكثير بالجبال خوفا من الوقوع تحت الاعتقال.[2]

كان ينقص الثورة في ايامها الأولى السلاح والذخيرة خاصة بعد عمليات التمشيط المكثفة واستعمال مختلف أنواع الأسلحة في إخمادها مع أعداد كبيرة من الجنود ، كلها ساهمت في إحراج الثورة والتضييق عليها في الشرق الجزائري ، خاصة المنطقة الأولى وجنوب المنطقة الثانية.[3]

لجأت الثورة الى تنظيم حملات توعية في المناطق الأخرى من الجزائر في صفوف مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، كما أن العمليات العسكرية لم يشرع فيها إلا في ربيع 1956 ، من خلال نصب الكمائن للحصول على الأسلحة وتصفية عناصر الشرطة ، حراس الغابات ، القياد والمتعاونون مع الاستعمار.

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تالريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2014، ص :30.

[2] محمد العربي الزوبيري:تالريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثانيالمرجع السابق ، ص :24.

[3] المرجع نفسه ، ص : 40.

عجل قيام الثورة الجزائرية بسقوط حكومة مانديس فرانس Mendes France التي سحبت منها الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة في 1955/02/04 ب 319 صوت مقابل 273 صوتا ، كما توالت هزائم فرنسا في الجزائر حين سقطت حكومة بينو pinane بعد أن عرض برنامجه على مجلس الامة في 1955/02/8 لكن الجمعية الوطنية أسقطته ب 312 صوتا مقابل صوت واحد ، وهكذا بقيت فرنسا بدون حكومة حتى جاءت حكومة إدغارفور Edgarefaure .[1]

أصدرت السلطات الفرنسية نصا تضمن حالة الطوارئ تحت رقم: 55-385 المؤرخ في 3 أفريل 1955 ، حيث تقرر تطبيقه في الجزائر ، ثم ألحق بالمرسوم التنفيذي رقم 55-386 المؤرخ في 6 أفريل 1955 والمتعلق بكيفية تطبيق حالة الطوارئ التي أسندت مهمة الإشراف عليها الى الجنرال بارلنجparlange في 28 أفريل 1955 .[2]

سار جيش التحرير الوطني على أسس مثلت قواعد انضباط لكل منتسبيه وهي :

-مواصلة الكفاح إلى ان تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.

-مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.

-تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.

-الجنوح بأقصى ما يمكن الى الحركة والخفة والى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك الهجوم.

-تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

-توسيع شبكة الاستخبارات وسط العدو ووسط السكان.

---

[1] أحمد مريوش : " الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي إستراتجية جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها " دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام -الأسلاك الشائكة المكهربة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الأبيار،الجزائر،[د.ت] ص :146.

[2] أمال قبايلي : المرجع السابق ، ص :172.

-توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا.

-تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

-تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل في نفوس المجاهدين.

-مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.[1]

-ردود الفعل الدولية:

سارعت دول العالم الثالث على رأسها الدول العربية إلى تأييد الثورة ودعمها ، حيث كان موقف الجامعة العربية تجاهها مميزا ، بعد مساندتها للثورة مساندة مطلقة ، منددة بالفظائع التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر ، وقد تطور موقفها الإيجابي تجاهها خاصة بعد تقديم عبد الحميد مهري مذكرة الى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 1956/03/22 ، قدم من خلالها قراءة سياسية معمقة للوضع في الجزائر بغية تحريك الضمير العربي تجاه المناورات السياسية الفرنسية لتشويه الثورة والعمل على افشال الخطة الفرنسية ، كما قدم محمد خيضر بعدها وبأسبوع فقط مذكرة الى أمينها العام بعدها أقدم مجلسها بعد جلسة طارئة على الاستجابة لمطالب الوفد الجزائري في الرسالتين وقد عقد هذا الاجتماع في 1956/03/29 ، حيث اتخذ قرارا تاريخيا ومما جاء فيه :

"...لقد قررت جامعة الدول العربية ان تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري وكفاحه من أجل استرجاع الاستقلال... وستقدم جميع البلدان العربية الاعضاء مساعدتها للشعب

[1] مصطفى طلاس ، بسام العسلي : الثورة الجزائرية ،دار الشورى ، بيروت ، [د.ت] ,ص ص:104-105.

الجزائري الاعزل الضعيف بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر ..."[1]

-التطور العسكري (هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م) :

بعد ان فرضت قوات الاحتلال حالة الحصار في 1955/04/03 م وتشكيلها لمحاكم خاصة لقمع الجزائريين ، مع فرض الإقامة الجبرية ، النفي والسجن ، تزامن كل ذلك مع محاصرة الأوراس وخنقها لذا جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 1955/08/20 م ، وذلك بعد أن أدرك قادة جيش التحرير الوطني صعوبات مواجهة قوات الاحتلال ، التي تملك التفوق عدة وعددا صاحبها نقص فادح في الأسلحة والذخيرة ، لذا فكروا في ضرورة فك الحصار على جبال الأوراس وقراها فكانت هذه الهجومات من قبل زيغود يوسف وهو من قدماء المنظمة الخاصة (O.S) والمناضل البارز في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

إن الهدف من هذه الهجومات هو :

-العمل على إيجاد مناطق توتر أخرى عدا منطقة الاوراس لتشتيت قوات العدو ورفع الحصار المضروب عليها .

-توسيع نطاق الحرب ليشمل المدن والقرى، حتى يتيقن العدو من شمولية الثورة.

-توجيه رسالة الى الرأي العام الفرنسي والعالمي مفادها أن الشعب الجزائري قد تبنى جبهة التحرير الوطني وخياراتها وهو مستعد للتضحية من أجل الاستقلال الوطني.

-تدويل القضية الجزائرية وإلزام الجمعية العامة للأمم المتحدة على برمجتها في جدول اعمالها للدورة 55.

---

[1] محمد خيشان : " تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة (1954-1962) " ، مجلة المصادر ، العدد : 14 ، السداسي الثاني ، 2006 ،. إصدار المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، ص ص: 226-227-228.

-مساندة الأشقاء في المغرب على اساس ان كفاح الشعبين واحد.[1]

بدأت الهجومات عند منتصف النهار، وفي وقت آذان الظهر مباشرة ، حيث كان موعد تناول وجبة الغداء عند الاوروبيين المدنيين ، لان العسكريين كانوا يسبقونهم في تناولها بسرعة او بنصف ساعة تقريبا ، وبما أن هذا الشهر هو صيف تشتد فيه الحرارة ، لذا بدأ الهجوم وكان شاملا للشريط الممتد من سكيكدة ، القل وقسنطينة ، وقد شمل خاصة سكيكدة وضواحيها مثل مدن رمضان جمال ، صالح بوشعور ، الحروش ، مزاج الدشيش ، سيدي مزغيش ، زيغود يوسف ، وادي زناتي ، القل ، الميلية ، قسنطينة ، والخروب.[2]

ردت قوات الاحتلال بعمليات قمع وحشية ، مست كل المواطنين دون تمييز، وقد قدرت المصادر الفرنسية عدد القتلى بحوالي 1500 شخص منهم حوالي 120 أوروبيا ، في حين قدرت جبهة التحرير الوطني عددهم ب 12 ألف قتيل ،غير أن العدد تجاوز ذلك بكثير . نستنسف ذلك من تصريح أحد الجنود الفرنسيين في سكيكدة ، حيث ذكر: "...اننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع دون تفريق .... وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم ....وظللنا مدة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة الاوتوماتكية تقذف النار على الجمهور ....بعد ذك جاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الاسرى ، وفي الغد على الساعة السادسة صباحا سطرت المدافع الرشاشة أمامهم . ثم أطلق الرصاص ، وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء وكانت أعدادهم هائلة الى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة...."[3]

كما قامت بتعزيز تواجدها بالجزائر ، وذلك باستقدام 400 ألف أغلبهم من الذين شاركوا في حرب الهند الصينية ، ورغم نتائج هذه الهجومات الوخيمة على الشعب الجزائري إلا أنها حققت نتائج إيجابية منها :

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص ص 52-53.

[2] المرجع نفسه ، ص: 55.

[3] المرجع نفسه ، ص: 56.

-تحقيق الحصار على الأوراس.

-زيادة التلاحم بين الشعب والثورة.

-كسب الدعم الإقليمي والدولي.

-التطور السياسي:

أدى إصرار الثورة على استمرارها في نهجها المقاوم للاستعمار الى إحداث اضطرابات في نظام حكمه بالجزائر ،حيث تتالى سقوط الحكومات الواحدة تلو الأخرى ، فبعد سقوط حكومة منديس فرانس في 1955/02/4 م ، حلت محلها حكومة إدغار فور في 1955/02/23 م ، لتسقط في 1956/01/04 م ، لتحل مكانها حكومة غير موليه في 1956/01/13 م ، كما عين جاك سوستيل حاكما عاما على الجزائر في 1955/01/26 م ، والذي قاد عمليات وحشية ضد الجزائريين كما قام بزيارة لمنطقة الأوراس في 1955/02/15 م ، حيث وعد السكان بتقديم مشروع إقتصادي شمل إصلاحات سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية.

نجحت الثورة في تأسيس العديد من التنظيمات والجمعيات منها :

-الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1955 م:

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية بالغة للحراك الطلابي باعتباره سندا قويا تتركز عليه الثورة ، لهذا راودت الطلبة الجزائريين في باريس فكرة تكوين منظمة طلابية خاصة بهم ومستقلة سنة 1954 م ، سميت بإتحاد الطلبة الجزائريين لباريس U.E.A.P أو إتحاد الطلبة الجزائريين لمدينة باريس ، ونتيجة لتطورات الأحداث بعد إندلاع الثورة التحريرية وتجسيدا للائحة 1955/02/26 م وبوحي من جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا A.E.M.A.N ((association des étudiants Musulmans d’Afique du nord ، فرع الجزائر وبنداء

من جبهة التحرير الوطني تم عقد ندوة تحضيرية بباريس أيام 4-7 أفريل 1955 م حيث تمخض عنها إنشاء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[1] U.G.E.M.A

(union Géneral des étudants Musulmans Algériens)

كان الهدف من هذه الندوةهو توحيد صفوف الطلبة الجزائريين في جامعات ومدارس فرنسا وكرد فعل على تأكيد الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين لسياسة فرنسا في الجزائر، انعقد مؤتمره التأسيسي في قاعة التعاضدية LA Mutualité بباريس فيما بين 8-14 جويلية 1955 حضرته شخصيات ثقافية وسياسية وممثلون عن منظمات طلابية آخرى من بينها الاتحاد العام لطلبة فرنسا وقد بلغ عدد الحاضرين حوالي 2000 طالبا يدرسون في مختلف قارات العالم منهم 500 طالب يدرسون بالجزائر حيث تم الاعلان فيه رسميا عن إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين [2] ، وقد زكى المؤتمر أحمد طالب الابراهيمي رئيسا للإتحاد ، حيث تمحور برنامجه حول المحاور الثلاثة التالية:

1-جمع شمل الطلاب الجزائريين وتوحيد صفوفهم وذلك باستيعاب أكبر عدد ممكن منهم.

2-العمل على إعطاء اللغة العربية مكانتها ووضعها في إطارها الطبيعي، الذي أبعدت عنه منذ سقوط الجزائر تحت براثن الاحتلال الفرنسي، على اعتبار أن هذه اللغة هي المحرك الأساس للثقافة الجزائرية.

3-مشاركة الاتحاد في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة. [3]

---

[1] عمار هلال : نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، الطبعة الثانية ، ص : 24.

[2]- عمار رخيلة: "صفحات من نضال الحركة الطلابية الجزائرية"، مجلة المؤرخ، العدد6، جويلة 2005، دار الكرامة للطباعة والنشر ، الجزائر، ص 208.

[3]- عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص ص 25-26.

أصبح هذا التنظيم وحدة نضالية تابعة لجبهة التحرير الوطني وذلك بمناهضته سياسة القمع والارهاب الاستعماري في حق الشعب الجزائري، خاصة بعد أحداث 1955/08/20 رافعًا احتجاجا قويا ضد الأساليب الوحشية التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية والتي قتلت من خلالها الآلاف ودمرت القرى والمداشر. [1]

لقد ألقت الشرطة الفرنسية القبض على الطالب عمارة رشيد بقسم الآداب بجامعة الجزائر في 1955/12/27،والذي كان رئيس ودادية الطلبة الشباب المسلمين الجزائريين ومناضل في جبهة التحرير الوطني وقد وجهت له تهمة توزيع منشورات سرية تحريضية تهدد كل جزائري يشارك في الانتخابات التشريعية التي ستجري يوم 1956/01/02، كما عثر على جثة الطالب زدور بلقاسم بعد أن اعتقلته شرطة وهران في 1955/11/06. [2]

وكرد فعل على ذلك أصدر الاتحاد وكبداية لنشاطه الميداني منشورًا ندد فيه بأعمال القمع التي تسلطها قوات الاحتلال ،وبهذا الصدد صرح أمينه العام أحمد طالب الابراهيمي يوم 1956/01/20 قائلا: « ...فإذا كان المقصود بالمتمردين والخارجين عن القانون هم أولئك الرجال الذين يطالبون بحريتهم وهم لا يطالبون بها مسلحين إلا لأن كل الأبواب الأخرى قد سدت أمامهم ويكافحون في سبيل كرامتهم وحقهم في الوجود وخارجون عن القانون... »[3]، كما أعلن في ذات اليوم عن نصف شهر تضامن مع الطلبة المعتقلين وذلك بإعلان إضراب عن الطعام والدروس لمدة يوم واحد وكان هذا اليوم الاحتجاجي تنبيهاللاستعمار عبروا من خلاله عن تضامنهم المطلق مع قضية شعبهم ووطنهم.

---

[1]– غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكوفونية، 1880–1962، ترجمة: م–حاج مسعود وآخران، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 227.

[2]– المرجع نفسه، ص: 229.

[3]– محمد العربي الزوبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 150.

عقد الاتحاد مؤتمره الثاني بباريس فيما بين 24-30 مارس 1956 تحت رئاسة مولود بلوان، حيث اتخذ موقفا صريحًا من الاستعمار وهذا من خلال المطالب التي تم رفعها إلى السلطات الاستعمارية والتي جاء فيها ما يلي :

-إعلان استقلال الجزائر

-إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين الوطنيين

- الشروع في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. [1]

لقد صعدت السلطات الفرنسية من اجراءاتها القمعية حيث اعتقلت العديد من الطلبة الذين تعرضوا لشتى أنواع التعذيب ،كما نظم الطلبة الجزائريون في باريس مظاهرة رفعوا من خلالها العلم الوطني، مما دفع بالشرطة الفرنسية إلى استفزازهم واعتقال العديد منهم وتعرض البعض منهم للتعذيب والاعتقال.

إنه ولتأكيد مناصرة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين للثورة التحريرية دعا من نادى سعدات بالعاصمة إلى الدخول في إضراب شامل يوم 1956/05/19 ردًا على الانتهاكات الفرنسية في حق الطلبة الجزائريين داعيا إلى اضراب عام غير محدود عن الدروس والامتحانات ،مع الدعوة إلى الانخراط في صفوف جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنيين، وقد سرب هذا المنشور سريا في غرف الإقامة بن عكنون خلال الليل.[2]

ثمنت جبهة التحرير الوطني هذا الحراك الطلابي ،كما أثنى مؤتمر الصومام على موقف الطلبة الجزائريين، مشيدا بموقف المثقفين الجزائريين تجاههم وهذا ما نقلته جريدة المجاهد في عددها الرابع نوفمبر 1956.[3]

---

[1]- عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائرييناإبان حرب التحرير1954، المرجع السابق، ص: 31.

[2]- غي ىبرفيلي: النخبة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 240.

[3]- عمار هلال، نشاط الطلبة إبان حرب التحرير 1954 ،المرجع السابق،ص:39.

وكعادتها سارعت السلطات الفرنسية. إلى معاقبة الطلبة باتخاذ إجراءات قاسية في حق المضربين عن الدروس في كل من الجزائر وفرنسا وبفصل المنح وإقصاءهم من المصالح الجامعية والأحياء الجامعية ، ولكن الاتحاد قام بتأسيس لجنة خاصة في باريس في شهر ديسمبر 1956 من أجل مساعدتهم. [1]

ترك هذا الإضراب صدى واسعا في أوساط التنظيمات الطلابية العالمية حيث أكسبته تأييدا دوليا واسع النطاق بل وحصل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على اعتراف المؤتمر العالمي السادس للطلاب في شهر سبتمبر 1956. [2]

إن من بين نتائج إضراب الطلبة 19-05-1956 وضع كل طلبة الجامعة الثانوي والمتوسط تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، و بعد أن أمرت جبهة التحرير الوطني بإنهاء الاضراب قرر المكتب الاداري للاتحاد الذي اجتمع بباريس يومي 21-22 سبتمبر 1957 وبالإجماع، تعليق الاضراب عن الدراسة والامتحانات بدءًا من السنة الدراسية (1957-1958) موجهًا نداء لكل الطلبة والطالبات في المتوسط ،الثانوي و الجامعة باستئناف الدروس، ماعدا جامعة الجزائر التي أبدت كرهها للقضية الجزائرية.

وبعد هذا النداء سلطت فرنسا كل أنواع البطش والتنكيل في حق قياداته في فرنسا حيث اعتقلت شرطتها في 12-11-1957 كاتبه العام الطالب محمد خميسي بمدينة مونبيليه، كما أقدمت بتاريخ 28-01-1958 على حله، وذلك بعد أن طبقت عليه قانون 10-01-1936 الذي يمنع إنشاء الميلشيات التي من شأنها الإخلال بالأمن العام والطمأنينة وبأنه ينتمي لجبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى القيام بسجن مسؤوليه ومصادرة كل الوثائق بمقره بباريس. [3]

---

[1]- عمار هلال، نشاط الطلبة إبان حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص: 39.

[2]- عمار رخيلة: "صفحات من نضال الحركة الطلابية الجزائرية"، مجلة المؤرخ، المرجع السابق ,ص: 209.

[3]- عمار هلال : نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، المرجع السابق ، ص ص: 123-124.

عقد الاتحاد مؤتمره الثالث بمدينة باريس فيما بين 23-28 ديسمبر 1957 تحت رئاسة مسعود آيتشعلال حيث صادق بالإجماع على اللوائح السياسية العامة التي تضمنت لفت انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي بضرورة بذل الضغوطات القصوى على فرنسا، كي تستجيب لطموحات الشعوب في الاستقلال ولقد لاقى هذا المؤتمر نجاحًا كبيرًا حيث حضر جلسته الختامية مندوبو اتحادات طلابية غفيرة إلى جانب ممثلي الاتحاد العام للطلبة والاتحاد العام لطلبة الولايات المتحدة. [1]

بعد قرار حل الاتحاد وبعد الإفراج عن المسجونين من أعضائه، أعيد بعثه من جديد لكن خارج حدود فرنسا وفي دول أوروبا والدول العربية، حيث دخل مرحلة السرية، لذا عقد مؤتمره الرابع بتونس فيما بين جويلية وأوت 1960 .

وقد تناول تقريره الأدبي مسار الثورة الجزائرية وإسهامات الطلبة فيها بالقول: « ...إزاء الجنون الإجرامي للاستعمار ورفضه كل إمكانية لتحقيق السلاموإصراره على سحق الشعب الجزائري باللجوء إلى المناورات «الميكيافيلية» إزاء كل هذا فإن واجبنا هو أن نضع نصب أعيننا أن الحرب سوف تكون طويلة الأمد وواجبنا هو الاستعداد لمواجهة تلك المحنة الشاقة... تتمثل مهام مؤتمرنا الرابع الرئيسية في البحث عن الوسائل المناسبة والأكثر فعالية لدعم مساهمتنا في دفع الثورة وتطوير مشاركتنا في الكفاح التحرري داخل التراب الوطني وخارجه... ». [2]

-الإتحاد العام للعمال الجزائريين :

أتخذ قرار تأسيسه خلال الإجتماع الذي عقد بمنزل بورويبة بوعلام من 4 إلى 7فيفري 1956 بحي سانت أوجين(بولوغين) ، و قد جرى التنسيق بين بورويبة و عيسات إيدير لإعداد مشروع يتضمن طبيعه الإتحاد، و قد حضر اللقاء كل من عبان رمضان ،بن يوسف بن خدة

[1]- محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 151.

[2]- غي برفيلي: المرجع السابق، ص :375.

دراري محمد و الدكتور شولي ، و حسبما أورده بن خدة فإنه تم عقد إجتماع ثان يوم 16 فيفري بمقر شركة صناعه المشروبات الغازية التي كان يملكها (مولين مولود) المناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و عضو المنظمة الخاصة و قد حضره كل من بورويبة بوعلام ، عيسات إيدير، عطا الله بن عيسى و جرمان رابح و قد إتفق المجتمعون على تكوين اللجنة التنفيذية و الأمانة العامة برئاسة عيسات إيدير و أقرت تاريخ 1956/02/24موعدا العقد الجمعية العامة، كما أعلن عن تأسيس صحيفة العامل الجزائري يوم 1956/4/6 .[1]

تولى عيسات إيدير أمانته العامة ، و قد وضع الكفاح التحرري نصب عينيه،محددا نفس أهداف جبهة التحرير الوطني و هي : مجابهة الإستعمار مركزا على الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين و حماية مصالحهم و التخطيط للمستقبل الاقتصادي للجزائر بعد الإستقلال،و أمام نشاطه المتزايد أقدمت السلطات الاستعمارية على إعتقال ألاف المناضلين و الإطارات النقابية، ثم قامت بإصدار قرار حله بدعوى إرتباطه بحزب سياسي.[2]

لقد إرتكز الإتحاد العام للعمال الجزائريين في رده على اللائحة رقم : 35 الصادرة عن الندوة العالمية للشغل و التي نصت على أن هدف أية حركة نقابية هو الوصول إلى تقدم إقتصادي و إجتماعي لمصلحة العمال، و من أجل تحقيق ذلك تلجأ النقابات طبقا للقوانين المعمول بها إلى التعاون مع الأحزاب السياسية . إن دخول الإتحاد مجال العمل السري زاد من تحركاته بين جموع العمال الجزائريين ، عاملا على تطبيق برنامج جبهة التحرير الوطني [3].

عموما فإن مؤتمر الصومام زكى هاذا التنظيم الجديد حيث رأى فيه بأنه : "..... تعبيرا عن رد فعل سليم قام به العمال الجزائريون ضد التأثير المُشل الذي يصدر عنمسيرى الكونفدرالية

---

[1] عمار رخيلة: "الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956_"1962 ، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ،العدد:181–182، جانفي 2016، الموافق ل20 ربيع الأول 1437هـ الى 30 جوان 2016، الموافق ل25 رمضان 1437هـ، دار النشر ANEP ، الجزائر ، ص: 34 .

[2] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص: 148 .

[3] المرجع نفسه، ص148.

العامة للشغل والقوات الشغيلة الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"[1]. لقد أشرف عليه وطنيون جزائريون سعوا إلى كسر الإحتكارات التجارية الأوربية التي كانت تخنق التجار الجزائريين و العمل على نشر الوعي الثوري في أوساط التجار الذين يجب أن يساهمو في دعم و تمويل الثورة و مقاطعه تجار الجملة الأوروبيين.

خاض الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 28 جانفي 1957 م ، إضرابا عاما مفتوحا مؤكدا بصفة رسمية دعمه لجبهة التحرير الوطني [2].

-دور المرأة في الثورة التحريرية:

حملت المرأة الجزائرية على عاتقها مسؤولية الكفاح التحرري، فقد كانت ركيزة أساسية و دعامة قوية للثورة ,فبالرغم من أعباءها الأسرية ,الا أنها شاركت و بكثافة في العمليات القتالية لقد تعددت أوجه مشاركتها من خلال : تشجيع المجاهدين ,المشاركة في الإضرابات ,العمل في وظيفة التمريض ,الإرشاد ,الإعلام و التوجيه و التربية ،أما النساء غير المتعلمات فكن يقمن بإمداد المجاهدين بالغذاء ، المؤونة ، الدعم اللوجستي و يرصدن تحركات العدو ,فكن مسبلات و مناضلات يجمعن التبرعات لصالح جبهة التحرير الوطني[3].

بلغ عدد المجاهدات في الولاية التاريخية الثانية لوحدها ما يقارب 500 امرأة ,تحمل البعض منهن مسؤوليات كبيرة في جيش التحرير الوطني[4]، كما مارست المرأة الجزائرية مهام أخرى ,خاصة بعد أن تم تدريبها على حمل السلاح ,علاج المرضى ، الجرحى ، رعايتهم ،التكفل

[1] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، المرجع السابق ، ص: 81

[2] عبد القادر جغلول : تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1982 ، ص:165.

[3] سيد أحمد نقاز : « الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي » ,مجلة المصادر ,العدد: 13 ,السداسي الأول ,2006 ,إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,ص:202.

[4] أبو طارق محمد العربي: « دور المرأة الجزائرية مشتلة الثورة و حاضنة الوطنية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة -كفاح المرأة الجزائرية- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت] ,ص:117.

بالشؤون الإدارية و مساعدة قيادات الثورة ،إعداد المنشورات .إيصال الاشتراكات ،كتابة التقارير والتنسيق بين جبهة التحرير و جيش التحرير الوطنيين[1].

لقد كانت حاضرة في معركة الجزائر، إضراب 8 أيام من 1957/01/28 إلى 1957/02/04 و مظاهرات 1960/12/11[2] ، كما أبدت صلابة كبيرة في مقاومة الاستعمار لمالها من شجاعة و إقدام ,رغم ما كان يقوم به الاستعمار في حقها بعد أسرها ،حيث تطبق عليها أقسى أنواع العقوبات ,الاستنطاق و استباحة كرامتها و عرضها ,و هذا ما اعترف به الجنرال الفرنسي جاك ماسو jaques Massu في كتابه معركة الجزائر الحقيقية La Vrais bataille d'Alger بالدور المهم للمرأة الجزائرية أثناء الثورة بالقول :« . . . لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل و وضعتها في الأماكن المناسبة و أصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية ,بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن و البراءة المصطنعة في سلوكها ,استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو . . . و بصفتها مسؤولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ مهام ذات ثقة . . .»[3].

---

[1] هند قديد : « دور المرأة أثناء الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة –كفاح المرأة الجزائرية– منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائرد.ت] ,ص:125

[2] محمد الواعي : « مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية الكبرى » المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1963 الى سبتمبر 1962 ,إصدار جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس ,منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1416هـ ,1995 ,الجزائر ص ص: 46 – 47.

[3] (————) : « مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المراة الجزائرية ,المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,ص:252

-التمويل والتموين أثناء الثورة :

اعتمدت الثورة في مواجهتها للاستعمار على جمع الأموال حيث كانت مصادرها عن طريق الاشتراكات والتبرعات التي يقدمها التجار وميسوري الحال ، الغرامات التي تفرض على الأشخاص المخالفين ، الغنائم من الخونة ، المستوطنين ،المتعاونين مع العدو ، الرسوم التي تتم من عقود الزواج والطلاق ، البيع ، الشراء ، الزكاة ، الضرائب على شراء العقارات ، تحصيل الأموال من الخارج في شكل هبات وتبرعات من قبل أصدقاء الثورة والمؤيدين لها والمهاجرون الجزائريون[1]،

كانت هذه الأموال تصرف على المؤن الخاصة بجيش التحرير الوطني ، شراء الأسلحة ، الذخيرة ، الألبسة ، الأدوية ، المواد الغذائية ، الإعانات لذوي الشهداء ، المجاهدين والأسرى ، كما أعطت الثورة أهمية بالغة للتموين، فكان الشعب يطعم المجاهدين في الليل ،كما كانوا يحملون معهم بعض المواد الغذائية ، التي لاتتعرض للتلف ، كما شمل أيضا التموين بالسلاح من داخل وخارج الوطن . كما قامت الثورة بعد 1956 بهيكلة عملية التموين ، حيث اعتمدت على عملية التخزين في مخابئ خاصة في الجبال والمشاتى و المغارات الطبيعية وقد شملت المواد التالية : القمح ، الدقيق ، الفارينة ،التمور ، التين ، الزيوت النباتية وغيرها ، الألبسة الجاهزة عسكرية ومدنية ، الجلود ، الأحذية ، الآلات الطبية ، الورق ، الأدوية ، وكان مصدرها داخليا وخارجيا في حين لعب سكان القرى والمد اشر دورا كبير في هذه العملية ،والتي مست على وجه الخصوص الأسلحة بمختلف أنواعها و أحجامها والتي تحصل عليها الجيش من الغنائم و الكمائن .[2]

أرادت فرنسا قطع طرق التموين ، حيث نجحت عمليات الجيش الفرنسي المتمثلة في تفتيش السفن في المياه الدولية من مصادرة حمولاتها ، وبالتالي حرمت جيش التحرير الوطني من التزود

---

[1] حفظ الله بوكر :" الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتجية جيش التحرير الحربية بين 1954 _ 1962 " ، مجلة المصادر ، العدد : 13، السداسي الأول ، 2006 ، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول 1954 ، ص ص 234 _ 235 .

[2] المرجع نفسه: ص ص: 236 _ 237_ 238 _239.

بالأسلحة والذخائر والعتاد الحربي، ففي 16 / 10/ 1956 جرى تفتيش المركب آتوس، الذي كان يرفع العلم البريطاني في أعالي مياه البحر المتوسط ، حيث جر إلى المرفأين الجزائريين نيمور ثم المرسى الكبير ، كما تم في 18 جانفي 1958 تحويل مسار السفينة اليوغسلافيةسلوفينجيا نحو وهران ، و بذلك لم تعد الأسلحة تمردون مخاطر كبرى إلا عبر طرابلس الغرب ومصر .[1]

-مؤتمر باندونغ 1955 والقضية الجزائرية :

حرصت جبهة التحرير الوطني على إخراج القضية الجزائرية من نطاقها الضيق وهو الصراع مع الاستعمار منذ سنة 1830،إلى نطاقها العالمي باعتبارها قضية شعب ينشد الحرية والاستقلال ، لذا عملت على جعلها واقعا أمام الرأي العام العالمي ،فالثورة بدأت في محيطها المغاربي و العربي ، حيث احتضنتها شعوبها بعد أن رأى قادتها أن الصراع مع الاستعمار لا يقتصر على الداخل الجزائري بل يتعداه إلى النطاق العالمي بهدف كسب تعاطف الشعوب والحكومات المؤيدة للثورة الجزائرية ،ولذا فان جبهة التحرير الوطني خاضت المعركة الدبلوماسية موازاة مع المواجهة العسكرية ضد الاستعمار والعمل على تكسير الجدار الاستعماري الذي فرض على الثورة .[2]

يعد هذا معلما تاريخيا تزامن انعقاده مع بداية الثورة الجزائرية ،وقد سبق انعقاده لقاء تحضيري في بوقور يومي 29/28 ديسمبر 1954،شاركت فيه جبهة التحرير الوطني بوفد شمل كل من حسين ايت حمد ،ومحمد يزيد ،وذلك للتعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها ،حيث طالبا بالأخذ بعين الاعتبار التطورات المتلاحقة في الجزائر والوضع في البلدان المغاربية وبان تدرج مسالة المغرب العربي ضمن جدول أعمال المؤتمر الإفريقي والأسيوي الأول .

---

[1] محمد حربي : المصدر السابق ، ص: 175.

[2] أحمد سعيود : "الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي "، مجلة المصادر ، العدد :12 ، السداسي الثاني ، 2005 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الأبيار ، الجزائر ، ص:159.

إن مؤتمر باندونغ انعقد في الفترة الممتدة من 24/18 من شهر أفريل 1955 بالاعتماد على التوصية التي رفعت في لقاء بوقور، وقد حضرت وفود 29 دولة بالإضافة إلى أربع حركات تحررية من تونس ،المغرب ،الجزائر وقبرص بصفة ملاحظ ،وقد مثل الجزائر كل من حسين ايت حمد ومحمد يزيد ،وقد اقر المؤتمر ضرورة إيجاد حل سياسي في شمال إفريقيا وان من حق شعوبها تقرير مصيرها بنفسها، وأن المؤتمر يؤيد مطالبها حيث أعلن فيه ما يلي "...يعلن تأييده لشعوب الجزائر ،مراكش وتونس أن تقرر مصيرها بنفسها وان تعلن استقلالها ،وبحث الحكومة الفرنسية على اللجوء إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير ..."[1]،كما ألح على ضرورة تمتع شعوب المستعمرات بحقوقها الأساسية كالحق في التعليم وتطوير شخصيتها الثقافية وعدم الحيلولة دون تطور العلاقات بين الشعوب الإفريقية والأسيوية.

لقد استغلت الثورة حضورها في المؤتمر لتعطي دفعة قوية للكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري ،كما نجحت في التعريف بها في المحافل الدولية بفضل نشاطها الدبلوماسي المكثف وكذا وجودها ضمن الوفد المغربي الموحد الذي يمثل شمال إفريقيا ما جعلها تكسب المعركة الدبلوماسية على المستوى الدولي مع اعتراف المشاركين في المؤتمر بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري [2]، كما تبنى المؤتمر قرارات سياسية هامة أبرزت دبلوماسية الثورة التحريرية ،التي عدت مكسبا مهما لها ،بفضل قراراته المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري ،حيث أرسلت 14 دولة مشاركة في المؤتمر بعريضة مؤرخة في 1955/07/26، الى الأمين العام للأمم المتحدة (هامر تشولد) تطالبه بإدراج المسالة الجزائرية في جدول إعمال الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .[3]

---

[1] أحمد سعيود : "الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي" ، مجلة المصادر ، المرجع السابق ، ص: 166.

[2] المرجع نفسه :ص:166.

[3] منصف بكاي : دور الجزائر في افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2017 ، ص: 20.

-القضية الجزائرية في الأمم المتحدة :

إحتضنت الشعوب العربية القضية الجزائرية مع الأشهر الأولى لانطلاقها،لذا أبدت بعض الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة حرصها على عرضها من على منبر الأمم المتحدة،وقدجسد هذه المبادرة ممثل المملكة العربية السعودية الذي وقع في 1955/01/05،مذكره إلى مجلس الأمن نبه فيها إلى خطورة الوضع في الجزائر والذي أصبح يهدد الأمن والسلم العالميين [1].

وبسبب عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن الدولي كانت جبهة التحرير الوطني تلجا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ،التي تنص المادة العاشرة من ميثاقها على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي التعريف بعدالة القضية الجزائرية، وقدوجه محمد خيضر رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مذكرة إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1955/08/22، التمس من خلالها التعجيل في إيجاد حل لإنهاء النزاع في الجزائر بطرق سلمية مرتكزا على البند الخاص بحق تقرير المصير، كما دعا الدول الأعضاء إلى ضرورة وضع حد لأعمال الإبادة الجارية ضد الشعب الجزائري الأعزل ،حيث أن الوضع يزداد تدهورا .

لاقى طلب الكتلة الافرواسيوية تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لدراستها ،اعتراض ممثل فرنسا السيد بينو وزير الخارجية ورئيس الوفد الفرنسي على إدراجها، حيث قاد حملة دبلوماسية واسعة خارج أروقة الأمم المتحدة وداخلها ، معتبرابأن المسالة الجزائرية هي شان داخلي فرنسي بحت وهي مسالة سيادة فرنسية ،وانه ليس من حق الأعضاء في الأمم

[1]أحمد سعيود : "الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة "، مجلة المصادر ، العدد :13 ، السداسي الثاني ، 2005 ، اصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الأبيار ، الجزائر ، ص:216.

المتحدة صلاحية البث في المسالة، وبالتالي فلا يجوز لها أن تنظر في الموضوع و أن الجزائر منذ 1834 تمثل جزءا لايتجزء من التراب الفرنسي وان الجزائريين مواطنون فرنسيون .[1]

وبعد صراع طويل ومناقشات حادة في أروقة الأمم المتحدة أقرت الجمعية العامة اقتراعها الذي تضمن إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها ،حيث جاء التصويت بأغلبية 28 صوتا مقابل 27 صوتا مع امتناع 5 أعضاء عن التصويت ،وقد جاءت هذه النتيجة مخيبة لآمال فرنسا ،ما جعل ممثل الوفد الفرنسي بينو يعلن عن انسحابه من الجلسة معتبرا أن التوصية التي تصدرها الجمعية العامة لاغية . وأمام هذا الانسداد اقترح مندوب الهند كريستامنون مشروع لائحة تضمنت قبول إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها ، و هذا في حد ذاته يعتبر انجازا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية .[2]

ثانيا-مرحلة التنظيم والشمول (1956-1958) :

إن إشتداد الثورة واتساع نطاقها دفع بقيادتها الى التفكير جديا في عقد مؤتمر وطني جامع ، حيث جرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقياداتها ورغم تعدد الآراء بخصوص مكان انعقاده لظروف جغرافية وأمنية تقرر في آخر المطاف عقده بوادي الصومام مركز قيادة المنطقة الثالثة ، حيث كلفت لجنة خاصة بتحضير جدول أعماله .[3]

لقد انعقد بقرية إيفري أوزلاقن بغابة أكفادو مع سفوح جبال جرجرة الشرقية ، حيث تم استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح المسلح بعد نقاش دام لأيام . وقد حضره ممثلو كل

---

[1] أحمد سعيود: "الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة "، مجلة المصادر ، المرجع السابق, ص: 219.

[2] ، المرجع نفسه،ص: 266.

[3] محمد لحسن زغيدي : مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات واللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 م ، ص : 141.

المناطق ما عدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول ممثليها ، والجنوب الذي تم إرسال تقريره الى المؤتمر .

نوقشت فيه قضايا عديدة نظامية ، عسكرية ، مالية ، وسياسية ، وبذلك تم حصر النقاط التي يجب دراستها بعد ما استفادت الثورة من تجاربها السابقة ، لتجاوز العقبات التي تحول دون إستمرارها وبالتالي وضع تصور مستقبلي لها يجنبها الوقوع في أخطاء محتملة ، لقد تم وضع استراتجية ثورية مستقبلية شاملة كل النواحي السياسية ، العسكرية ، والاجتماعية.[1]

-القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام:

***على المستوى السياسي:**

ركزت العديد من قيادات الثورة وعلى رأسها عبان رمضان على أولوية السياسي على العسكري ، ومبدأ أولوية الداخل على الخارج ، وكان المقصود بذلك ، هو أن الثورة لا يمكنها دحر فرنسا الدولة العظمى بقوة السلاح ، خاصة وأنها عضو في حلف شمال الأطلسى ، لذا يجب التركيز على مبدأ التفاوض تمهيدا لوقف إطلاق النار ، غير أن البعض ممن حضروا أشغال المؤتمر تحفظوا على هذه المسألة ، حيث اعتقدوا بأن عبان رمضان وأعضاء لجنة الصياغة ومعهم سياسيون، أرادوا السيطرة على مسار الثورة .

إن تكريس فكرة اللامركزية وأخذ القرارات وبالتالي إعطاء حرية المبادرة لكل منطقة ، بسبب اتساع رقعة البلاد التي تجعل من الصعوبة بمكان التقيد بجهاز مركزي.[2]

[1] محمد لحسن زغيدي : مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص ص : 143-144.

[2] إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962 ، المرجع السابق ، ص : 43.

1-إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا ، وذلك بإنشاء ست ولايات حربية هي : ولاية الأوراس ، ولاية الشمال القسنطيني ، ولاية القبائل، ولاية العاصمة وضواحيها ، ولاية وهران ،ولاية الجنوب ، (وهذه الاخيرة تم إستحداثها خلال المؤتمر).

2-العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية : الأمم المتحدة – المنظمات الإقليمية .

3- نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها قيادة جماعية برجال أمنوا بالثورة و قدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص.

4-ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

5-العمل على تحرير الوطن وتحقيق الإستقلال التام و إقامة دولة ديمقراطية إجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير و التعامل في إطار المصالح المتبادلة.

6-تنظيم الشعب للإلتفاف حول جبهة التحرير الوطني ،و تحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر و محاربته بكل الوسائل المتاحة.

7-إتخاذ موقف ثابت ضد كل الاعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة .

8-مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج .

9-العمل على إستغلال كل الطاقات و الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والإستقلال.

10-إقرار أولوية الداخل على الخارج.

11-إعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للإتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول وقف القتال.

12-فيما يخص إنشاء الحكومة المؤقتة، فقد تركت الصلاحيات للجنة التنسيق والتنفيذ التي يمكنها أن تدرس ذلك وتبت فيه بالتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاؤه في الخارج.

13-تزويد ممثلي جبهة التحرير الوطني لدى المنظمة الأمم المتحدة بكل المعلومات و التعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم وتساعدهم على خدمة القضية الوطنية.

14-تبنى المؤتمر فكرة تعيين زيغود يوسف و مزمودى إبراهيم لحل مشاكل سوق أهراس والنمامشة و أوعمران و سي الشريف و عميروش لحل مشاكل الاوراس و الجنوب.

***على المستوى العسكري :**

اتخذت عدة قرارات أهمها :

1-توسيع نطاق العمليات الفدائية و العسكرية و تعميمها

2-وضع خطة عسكرية إستراتجية جديدة تتماشى ومستحدثات الظروف لإحباط كل مخططات العدو و ذلك بنصب الكمائن وشن الهجومات على مراكز العدو وثكناته و ممتلكات المعمرين ومراكز التموين و غيرها قصد شمل إقتصاد العدو .

***الجانب التنظيمي** :التنظيم الإداري و العسكري : القيادة المحلية

تم تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات ، و حددت الحدود الفاصلة بين كل ولاية ، كما تم تحديد المسؤليات على مستوى كل ولاية بأقسامها و نواحيها و مناطقها ، ولاستكمال تغطية الثورة لكامل مناطق الوطن ، تم استحداث الولاية السادسة ، حيث كلف على ملاح بتأسيسها والإشراف

على قيادتها لذا فإن التنظيم الثوري في الصحراء لم يكن حاضرا رسميا إلا بعد 1956 م [1] ، إن هذه الولاية شملت مساحات شاسعة من الصحراء الوسطى والشرقية ، أما الجزء الغربي منها فكان تابعا للولاية الخامسة.

-توحيد القيادة:

لقد أسفر المؤتمر على تشكيل قيادة جماعية وطنية موحدة ، بعد إستخلاصه للعبر من تجارب الفترة التي قطعتها الثورة منذ إندلاعها حتى إنعقاد هذا المؤتمر.

-المجلس الوطني للثورة:

تقرر أثناء إنعقاده ، أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ،لها الحق بالتحدث بإسمهواختيار الرجال الذين يمثلونها ، نتيجة لذلك تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من 34عضوا منهم 17 دائمون و 17 إضافيون .

-صلاحيات وإختصاصات المجلس الوطني للثورة:

- من حيث الصلاحيات والإختصاصات فإن المجلس الوطني للثورة يجتمع مرة كل سنة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات ، وفي الحالات الإستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائد واحدا .

- وفي حالة المداولات ، فلا تكون سارية المفعول إلا إذا حضر إثني عشر عضوا دائما أو إضافيا .

-للمجلس الوطني للثورة صلاحيات في إتخاذ القرار السياسي والعسكري كمواصلة الثورة ضد العدو ،والعمليات العسكرية ، والتفاوض معه في حالة ما إذا أظهر نوايا حسنة ، أو عبر عن إستعداده

[1] محمد مبارك كديدة : "محاولات الولاية السادسة نشر ثورة التحرير في أقصى الجنوب الجزائري " أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة والثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول والثاني ، منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، 2015 ، ص ص : 104-105.

في ذلك،وإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة ، أوقبول التفاوض حول وقف إطلاق النار .

-هذا المجلس هو عبارة عن برلمان لجبهة التحرير الوطني ، يمثل مختلف الإتجاهات الوطنية الأساسية :حزب الشعب الجزائري – حركة أنتصار الحريات الديمقراطية – الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري – جمعية العلماء المسلمين أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد إستبعد من التمثيل في هذا المجلس.

-لجنة التنسيق و التنفيذ:

على إثر إنعقاد مؤتمر الصومام تكونت لجنة التنسيق و التنفيذ ، تتكون من خمسة أعضاء .

توحيد الجيش من حيث رتبه ، قياداته و تشكيلاته[1]

ان وثيقة الصومام أرادت تحقيق الأهداف التالية :

-الاعتراف بالسيادة الوطنية في مختلف المجالات بما فيها الدفاع عن الوطن والسياسة الخارجية.

-الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري وأنه شعب واحد.

-الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري وهي من تملك حق التفاوض باسم الجزائريين.[2]

سعت وثيقة الصومام الى تعبئة الجماهير الشعبية في الأرياف والمدن، وذلك بتوعيتها وإرشادها بعد ما كانت الحركة الوطنية تعتمد على النخب المثقفة في تحقيق أهدافها، وبذلك مثل المؤتمر منعرجا حاسما لإمداد الثورة بزعامة ثورية موحدة ، تستخلص ما جاء به بيان أول نوفمبر

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ، منشورات ANEP، الجزائر، 2005 ، ص ص : 30-36.

[2] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص : 66.

1954 م كما أن قراراته ساعدت على ضبط التنظيم الجغرافي للثورة وتحديد المسؤوليات والرتب العسكرية وتوحيدها مع رسم خارطة طريق تمكن من خلالها التفاوض مع المستعمر.

-مؤتمر الصومام والإعلام الثوري

واجهت الثورة الجزائرية عقب اندلاعها تحديات ومصاعب كبيرة من أهمها :

-دحض النظرية الاستعمارية التي روجت لها الإدارة الفرنسية والتي مفادها بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، وبأن هناك أمة جزائرية لها تاريخها وماضيها ، وأن هناك شعب يئن تحت وطأة الاستعمار ، وهو من حقه استرجاع سيادته المسلوبة ، وهو قادر على بناء دولته المستقلة.

-فضح وتعرية وجه فرنسا الحقيقي وأنها لا تمت بممارساتها لقيم الثورة الفرنسية وشعاراتها.

-العمل على اقناع الرأي العام الدولي بأن الكفاح التحريري في الجزائر يهدف إلى بناء دولة مستقلة عن فرنسا.[1]

كما أنشأت الثورة إذاعة سرية، بعد أن تم إدخال تعديلات على إذاعة الوحدات الكبيرة للجيوش والتي كانت تستغلها وحدات الحلف الاطلسي في ربط الاتصالات بين الجيوش ، وكانت طاقتها لا تتجاوز 400 واط ، حيث تم نقلها الى المنطقة الشمالية المغربية بالقرب من الحدود الخاضعة في تلك الفترة للنفوذ الاسباني ، وتم تعيين حجاج أول مصطفى المدعو محفوظ مسؤولا عن هذا المراكز بمعية مجموعة الراديو ، حيث أخضع حجاج أول مصطفى هذه المجموعة الى فترة تكوينية على كيفية استعمال هذا الجهاز لرفع جاهزيتهم التقنية ، وهذا بعد البث التجريبي الذي امتد أسبوعا كاملا والذي وجه صوب الجزائر.

---

[1]( ) " وسائل الإعلام أثناء ثورة التحرير (1953-1962)"، الملتقى الوطني حول الاعلام والإعلام المضاد أثناء الثورة ، الجزائر 24-25 سبتمبر 1996 ،إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ،[د.ت], ص، 361 ، أيضا(لمياء بوقريوة ، "الاستراتجية الاعلامية للثورة الجزائرية " المؤتمر العلمي الأول حول وسائل الاعلام والمجتمع.28 -29 نوفمبر 2010 ، قسم العلوم الانسانية ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر ، ص 228.

لقد اعتبر ذلك انطلاقا لصوت الجزائر الحرة المكافحة وهي صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين يخاطبكم من قلب الجزائر وذلك يوم 16 ديسمبر 1956 م ، كانت تبث على متن شاحنة متنقلة من نوع GMC ، كما أصبح لإذاعة الجزائر الحرة المكافحة مقر بالناظور شمال المغرب في 1959/07/12 م ، وقد أوقفت بث برامجها بشكل نهائي في 1962/07/07م، أما فرعها بطنجة فتوقف بدوره عن البث في 1962/04/05 م .

جاء مؤتمر الصومام ليحدد الجهات الإعلامية للثورة ، وذلك حسب الأهمية مع اختيار الوسيلة الدعائية المناسبة لها وهي :

-الجبهة الداخلية : إستهدفت من خلالها الشعب الجزائري في المدن والقرى ، جيش التحرير الوطني في الجبال . وقد ارتكزت هذه الوسيلة الدعائية على الصحف ، الاذاعة السرية ولجان الدعاية الداخلية.

-الجبهة الخارجية : ركزت على الراي العام العربي خاصة في البلدان المغاربية ، الرأي العام الأسيوي والإفريقي والرأي العام الغربي خاصة الفرنسي منه ، وقد استخدمت الثورة في هذه الجبهة الصحافة كجريدة المجاهد باللغة العربية ، حيث كانت موجهة للرأي العام العربي وجريدة المجاهد باللغة الفرنسية وقد كانت موجهة للرأي العام الغربي ، إضافة إلى الإذاعة ، مكاتب الاعلام ، وكالة الأنباء الجزائرية ، السينما والاسطوانات.[1]

شملت لجان الدعاية الداخلية الولايات ، المناطق والنواحي فقد انحصرت مهامها في شرح وتحليل المستجدات الفكرية والسياسية مع إصدار البيانات ، النشريات ، المحاضرات و الاشراف على طبع النشرات في الولايات الست كذلك نشرات وزارة ألأخبار ،والتي كانت توزع على مستوى السفارات والصحافيين الأجانب للرد على الدعاية الفرنسية والتعريف بواقع الثورة الجزائرية، وقد

[1]( ) : "وسائل الاعلام أثناء ثورة التحرير 1953 - 1962 "، المرجع السابق، ص 369 ، أيضا : (أحمد بن جابو : " الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية (1954-1962)" ، الملتقى الوطني حول الاعلام المضاد اثناء الثورة , الجزائر, 24-25 سيتمبر , إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 " ، ص 94-95.

لعبت الصحف دورا معتبرا في هذا الاتجاه ، أهمها صحيفة المقاومة الجزائرية مع نهاية سنة 1955 ، وصحيفة المجاهد في جوان 1956 بالجزائر العاصمة .[1]

كما كانت اذاعة القاهرة ممثلة في اذاعة صوت العرب من القاهرة، صوت الجزائر من تونس سنة 1956 ، صوت الجزائر من دمشق والذي توقف سنة 1961 ، صوت الجزائر من بغداد سنة 1958 ، صوت الثورة الجزائرية من ليبيا من خلال محطتين اذاعتين هما محطة طرابلس ومحطة بنغازي، بالإضافة الى الاذاعة السرية في مدينة القنيطرة المغربية والتي بدأت نشاطها سنة 1957 ، لكنها توقفت بعدها تم افتتاحها من جديد بإذاعة بمدينة الناظور.[2]

تم استحداث وزارة الأخبار بعد الاعلان مباشرة عن قيام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وكانت مهمتها تنظيم شؤون الاعلام والدعاية داخليا وخارجيا ، ترأسها محمد يزيد ، حيث كانت تصدر النشرات السياسية ، عقد المؤتمرات الصحفية، اشرافها على اجهزة الاعلام الجزائرية منها : جريدة المجاهد ، مكاتب الاعلام الخارجي للإذاعة ، لجان الدعاية الداخلية ، انشاء مكتب الوثائق والمعلومات ، والذي كلف بجمع كل المعلومات حول ما يكتب عن القضية الجزائرية خارج الجزائر ، كما أنشأت قسما للسينما ووكالة الأنباء الجزائرية.[3]

تعددت مكاتب الاعلام بالخارج والتي توزعت في العديد من دول العالم ،وكان أول مكتب لها هو مكتب القاهرة الذي أفتتح سنة 1955 ، وقد انتشرت هذه المكاتب في الدول العربية الاسيوية ، الافريقية ، الأوروبية والولايات المتحدة ، وقد لعبت دورا هاما في التعريف بأحداث الثورة وتطوراتها من خلال توزيع جريدة المجاهد النشرات ، التصريحات الرسمية ، اعداد التعليقات المقدمة من

---

(1) : " وسائل الاعلام أثناء ثورة التحرير (1953-1962) ، المرجع السابق ، ص ص : 371-372.

(2)جمال ورتي : " وسائل الدعاية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية الصحافة والفرق الادارية والخاصة نموذجا " ، المؤتمر العلمي الأول ، وسائل الاعلام والمجتمع يومي28- 29 نوفمبر 2010 ، قسم العلوم الانسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، دار الخلدونية للطباعة والنشر و التوزيع , القبة , الجزائر ,ص ص 166-167-169.

3لمياء بوقريوة : " الاستراتجية الاعلامية للثورة الجزائرية " ، المرجع السابق ، ص ص 241-242.

الاذاعة ، توزيع الاخبار العسكرية على الصحف المحلية ، بالإضافة الى النشريات اليومية التي توزع على الصحف العالمية والسفارات.[1]

ارتأت الثورة تأسيس وكالة الانباء الجزائرية لتعبر عن تطلعات الشعب الجزائري وإسماع صوته في المحافل الدولية ، حيث أسست بتونس سنة 1961 ، انحصرت مهامها في الإطلاع على الانباء والتعليقات ومراجعتها ، توزيع نشرة إخبارية يومية ، التنسيق مع وكالات الأنباء العالمية وهذا عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط مع الدول العربية ومع وكالة شيتا التشيكية مع الدول الاشتراكية, و بالمزازاة مع ذلك أسست قسما للسينما سنة 1959 ،شمل الأفلام التسجيلية التي تغطي كل أحداثها كما ساهم المسرح بشكل فعال في الثورة التحريرية من خلال تأسيس الفرقة الفنية التابعة لجبهة التحرير الوطني بتونس سنة 1958.[2]

وبذلك فإن العمل العسكري تزامن مع العمل الاعلامي ، وهذا لوضع حد للترسانة الاعلامية الفرنسية المضللة ،بواسطة ايصال صوت الثورة في الداخل والخارج، كما تصدى الاعلام الثوري لكل المناورات الاستعمارية لفصلها عن قاعدتها الشعبية وتشويهها امام الرأي العام العالمي ، وذلك بفضل أجهزتها الاعلامية المختلفة والتي أكسبتها مبادئ اعلامية واضحة.

-اختطاف طائرة الزعماء الخمس :

أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي في 1956/10/22 م على عملية تحويل طائرة الوفد الجزائري الذي كان متوجها من تونس نحو المغرب لحضور إجتماع قادة المغرب العربي ، حيث أجبرتها على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة وتم توقف أعضاء الوفد الجزائري الذي ضم أعضاء المكتب الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهم : أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، حسين

[1] لمياء بوقريوة:المرجع السابق ص ص 242-243.

[2](————) : " وسائل الاعلام أثناء الثورة التحرير" (1953-1962)، المرجع السابق ، ص ص 378-379-380.

آيت أحمد ، محمد بوضياف ، مصطفى الأشراف ، ما ترتب عنه تأزم الوضع بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية التي أدي الى توقف الاتصالات بين الجانبين.[1]

-العدوان الثلاثي على مصر 30 أكتوبر 1956 :

اعتقد الجنرال لا كوست LACOST الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر بأن مصير الثورة الجزائرية قبيل الاعتداء الثلاثي على مصر في 30 أكتوبر 1956 م لا يتقرر في باريس أو في الجزائر وإنما يتقرر في القاهرة، لهذا راسل حكومته بهذا الصدد مؤكدا أن إزالة جمال عبد الناصر بفتح جبهة مصر ،سيؤدي حتما الى إنهاء الثورة الجزائرية والقضاء عليها[2] ، لذا إشتركت مع بريطانيا وإسرائيل في العدوان على مصر ، بهدف ضرب الثورة الجزائرية عن طريق استهداف القوى العربية الداعمة لها.

-حادثة ساقية سيدي يوسف (1958) :

إن الزخم الذي اكتسبته الثورة الجزائرية خارج حدود الجزائر، خاصة بعد مؤتمر الصومام و توسع نطاق عملياتها لتشمل الأراضي المغربية و التونسية، على اعتبار أنها قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، انعكس ذلك بشكل سلبي على العلاقة بين كل من فرنسا ، تونس و المغرب، خاصة بعد أن فتحت تونس أراضيها للاجئين الجزائريين الفارين من سياسة الأراضي المحروقة و

[1] محمد الواعى : "مرحلة الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قيادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول"، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد , 1416ه ,1995م الجزائر ,[د.ت],ص: 253.

[2] توفيق برو : "جنون الاستعمار وجرائمه في الجزائر " ، مجلة سيرتا ، المرجع السابق، ص:15.

الإرهاب الاستعماري و معهم بعض الثوار الذين كانوا يوردون السلاح و ينقلونه الى داخل الجزائر[1].

ان فرنسا تحججت بحقها في الرد (حق التتبع) على هجمات جيش التحرير الوطني من الأراضي التونسية، وذلك من أجل القضاء على الثورة و قطع كل أنواع الإمدادات عنها، حيث قامت بقطع معوناتها المالية والاقتصادية عنها، و حلت الاتحاد الجمركي معها، مع حرمانها من التزود بالأسلحة الفرنسية، و وصل بها الحد إلى أن هدد أحد أكبر جنرالاتها تونس بالقول: «...هذا لا يحتمل كيف نستطيع ضرب المتمردين إذا كانوا ينسحبون بعد كل عملية الى الأراضي التونسية أو المغربية ؟ يجب علينا أن نتتبعهم، علينا احتلال تونس والمغرب، عندها تتوقف الحرب بالتأكيد في الجزائر...»[2].

قام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر، بقصف المدنيين العزل في قرية سيدي يوسف الحدودية خلال شهر فيفري 1958، مبررا هجومه بملاحقة المتمردين داخل الأراضي التونسية، و نتيجة لهذه العملية الإجرامية في حق الشعبين التونسي والجزائري، سحب الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة سفيره من باريس، كما طلب من الأمم المتحدة التدخل لحماية مواطنيه من الغطرسة الفرنسية

---

[1] معمر العايب: «حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 و بداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي », مجلة المؤرخ ,العدد: 3-4 ,2005 ,إصدار إتحاد المؤرخين الجزائريين, منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,ص:475.

[2] الطاهر جبلي: «مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954_1962». مجلة المصادر ,العدد:20 ,السداسي الثاني ،2009 ,إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الأبيار ,الجزائر, ص:268.

مطالبا بالتعويضات الناجمة عن فعلها الإجرامي، و أن تقوم بإجلاء قواتها من بلاده و البالغ عددها 20 ألف جندي، ورغم إنكار فرنسا علمها بهذه العملية، إلا أنها اعترفت فيما بعد بمسؤوليتها عنها مبررة عملها بأن تونس مثلت قاعدة خلفية للثوار الجزائريين[1].

-خط موريس:

مثلت حدود الجزائر الشرقية والغربية مصدرا مهما لتزويد الثورة بالتمويل والتموين، باعتبارها قواعد خلفية مما جعل فرنسا تلجأ إلى إيجاد وسيلة لقطع الطريق عن الثورة وإغلاق هذه المناطق عن المجاهدين، ومنع أي اتصال للثورة مع الخارج، ولهذا الغرض أنشأ خط موريس ، بعد ان بدأت فرنسا بإقامة الخطوط الشائكة المكهربة على حدود الجزائر مع تونس أواخر سنة 1956 بتوجيه من وزير الدفاع الفرنسي أندرى موريس Anadré Maurice والذي انتهت الأشغال به سنة 1957، بلغ طوله حوالي 380 كم، كما بلغت امتداداته من الساحل الشرقي لعنابة حتى جنوب تبسة مرورا ببئر العاتر، شيحاني، الذرعانحتىنقرينجنوب مدينة تبسة، كما أقيم خط مماثل على حدود الجزائر الغربية ، والذي يبدأ من مرسى بن مهيدي قرب السعيدية بالمغرب حتى بشار جنوبا بطول قدر بحوالي 700 كم. [2]

يتكون هذا الخط من أسلاك شائكة، خيوط وأعمدة زودت بالتيار الكهربائي، الذي تتراوح قوته ما بين 5000-7000 فولت، كما يبلغ عرضه ما بين 6-12 مترا، وفي بعض المناطق الخطيرة يصل إلى 60 مترا، كما تم زرع أرضيته بالألغام الفردية والجماعية، بالإضافة إلى تزويده بمراكز مراقبة بأجهزة رادار، كما عزز الخط بالدبابات والمصفحات.

[1] عبد المجيد عمراني: المرجع السابق, ص:121.

[2] – الغالي غربي: "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، المرجع السابق، ص 37.

لم تفلح القوات الفرنسية في وقف تسلل المجاهدين من الحدود، والذين تكيفوا مع الوضع الجديد، وبقي السلاح يتدفق نحو الجزائر، وهذا بعد أن استحدثوا وسائل الاختراق لاجتيازه، وبالتالي أفشلوا المخططات الفرنسية التي راهنت على خنق الثورة، فقد ورد في أمرية روبير لاكوست RabertLaccaste مؤرخة في 12 اوت 1957 والتي تحمل رقم: 5 موجهة للجيش الفرنسي مايلي: « ...يجب ربح المعركة بالحدود لأن رهانها سيكون حاسما بالنسبة لمصير الجزائر.. »[1]

ثالثا : مرحلة حرب الإبادة (1958-1960) :

-وصول ديغول الى الحكم :

بعد نجاح الثورة التحريرية في تنظيم هياكلها السياسية ، العسكرية وإتساع مدى عملياتها ضد الإستعمار، خاصة بعد تلاحم الجماهير الشعبية معها ، وبعد فشل كل المحاولات الفرنسية في تطويقها ومن ثم القضاء عليها ، قام بعض ضباط الجيش الفرنسي في 13 ماي 1958 م بإنقلاب عسكري ، قاده جاك ماسو ، دعوا من خلاله ديغول الى تولي مقاليد الحكم ، وقد سبق ذلك إعلان جاك سوستيل بعد عودته الى فرنسا في 1958/02/06 م من خلال نداء وجهه الى الرأي العام الفرنسي في 1958/03/02 م ، تضمن ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ عمومية تحت زعامة الجنرال ديغول لذا وبتاريخ 1958/05/13 ، قام المتظاهرون الأوربيون في الجزائر العاصمة باقتحام مقر الحاكم العام بالجزائر، والذي نتج عنه ذهاب حكومة فليملان في فرنسا، وفي اليوم الموالي أمر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كونتي قوات الجيش بالبقاء على ولائهم لحكومة الجمهورية ودعوة ديغول إلى التفاوض معه، كما أعلن عن نقل سلطاته إلى الجمعية الوطنية حيث قبل ديغول بتشكيل الحكومة، وفي 1958/06/01 تم تعيينه من طرف الجمعية الوطنية حيث أسس

[1]- مسعود كواتي: "مقارنة بين خطي ماجينو وموريس "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الأسلاك الشائكة، المكهربة،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار ،الجزائر، المرجع السابق،[د.ت], ص 104.

للجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة وهكذا وصل إلى الحكم من اجل تجسيد فكرة الجزائر فرنسية [1]،بعد أن منحت له صلاحيات واسعة تمكنه من إخماد لهيب الثورة الجزائرية ، حيث إعتمد في سبيل ذلك على ما يلي :

-الأسلوب العسكري : ضاعف من عدد القوات العسكرية لتصبح سنة 1959 م حوالي مليون جندي مع الإستعانة بإمكانيات الحلف الأطلسي.

-تجنيد الآلاف من الحركى والعملاء وإستخدامهم ضد الجزائريين.

-الفرق الإدارية (لاصاصS.A.S) :

مهدت فرنسا الى انشاء هذه الفرق بهدف عزل الثورة عن الشعب , لذا فلا غرابة من تواجدها في مناطق تجمع السكان الجزائريين ،خاصة في الأرياف ,يتكون أفرادها من ضباط الشؤون الأهلية .والذين وفدوا الى الجزائر منذ سنة 1955م,مجال تخصصهم دراسة فنون و وسائل الاتصال بالسكان ,و الاطلاع على عادات و تقاليد المجتمع الريفي ,يتكلمون لهجات السكان لتسهيل عملية التواصل معهم, أسندت قيادة لصاص إلى الجنرال بارلانج ,الذي ركز على مجابهة الثورة بالوسائل السلمية موازاة مع عمليات القمع العسكري، و لتحسين صورة ضباط لصاص كانوا يتوددون للأهالي و ذلك بالتظاهر بالعمل الخيري ، مساعدتهم و الاستماع لانشغالاتهم، كي يحصلوا منهم على معلومات عسكرية تفيدهم في معرفة أفراد جيش التحرير الوطني ,و التي كانوا يوجهونها مباشرة الى الضباط العسكريين[2].

---

[1] الطاهر جبلي : "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال" ، مجلة المصادر ، العدد 14 ، السداسي الثاني ، 2006 ،إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر، صص:112-113.

[2] جمال ورتي: المرجع السابق، ص ص: 157- 158.

كان تعداد الفرق الإدارية الخاصة حوالي 1400 ضابط، وهي في الأصل مستلة من تجربة شؤون السكان المحليين بمراكش يشرف عليها ما بين 15 ألف الى 20 ألف شخص، تولت هذه المجموعات حماية المراكز العسكرية وإدارة شؤون سكان الريف، الذين كانت تستغلهم من أجل جمع المعلومات واستثمارها لصالح الاستعمار وقد كانت تستفيد من خدمات المرتزقة الجزائريين[1].

-**التعذيب والمعتقلات:** اعتمدت فرنسا أساليب مختلفة في تعذيب الجزائريين بوسائل تقليدية وأخرى متطورة، وكانت هذه العملية تتم تحت مسؤولية حكومة الاحتلال، لقد استحدثت أساليب جديدة في تعذيب الجزائريين، خاصة فيما بين سنوات 1955_1961 ،وهذا بعد اشتداد الثورة واتساعها،حيث كانت المعتقلات والسجون إحدى المحطات الرئيسة التي تشهد على أعمال التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، وهذا بتزكية وبإشراف من إدارة السجون الفرنسية[2].

هدفت الإدارة الاستعماريةفي عهد جاك سوستال من إقامة المعتقلات إلى تحقيق ما يلي:

-إبعاد العناصر الحية من الإسهام المباشر في الثورة.

-نشر الإرهاب، التخويف والقمع ضد الناشطين لتثبيط عزيمتهم والعمل على انهيار معنوياتهم ليكونوا في صف الاستعمار في مواجهة الثورة.

---

[1] محمد حربي , المصدر السابق ,ص:175.

[2] محمد ياحي ,«سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية و تداعياتها المعاصرة معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين» مجلة المصادر: العدد 13 , السداسي الأول ,2006 إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,ص:282.

-محاولة بث البلبلة والشك في صفوف مناضلي جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين من أجل القضاء على وحدة الشعب الجزائري.

-محاولة دفع الجزائريين في هذه المعتقلات الى التعاون مع الاستعمار[1].

تفننت الإدارة الاستعمارية في تعذيب الجزائريين حيث اعتمدت وسائل مختلفة لهذا الغرض حيث كان يمارس على الجزائريين بوحشية فقد أوردت جريدة لوموند الفرنسية التالي: «. . . ويستفاد من الأخبار الواردة إلينا أن هذه الدروس حول التعذيب -الإنساني- مازالت تلقى في معسكرات -جان دارك- و يحضر عمليات التعذيب طبيب عسكري ليبين ردود فعل المستجوب عل الصعيد الفيزيولوجي ,و علم منذ أسابيع أن الدروس قد انتقلت من سكيكدة الى أرزيو الواقعة في ولاية وهران ... »[2].

-المناطق المحرمة :

كانت من بين ما تضمنته سياسة التطويق و تشديد الخناق على الثورة و محاصرتها هي المناطق المحرمة (zones interdites)،و قد صدرت بموجب قرار عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1958/02/19 ,و التي تشمل المناطق التي يتركز فيها جيش التحرير الوطني ,حيث

[1] بلقاسم صحراوي ,«معتقل قصر الطير» مجلة أول نوفمبر ,اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ,العددان:181_182 جانفي 2016 الموافق لـ20 ربيع الأول 1437هـ الى 30 جوان 2016 الموافق لـ25 رمضان 1437هـ ,دار النشر ANEP, الجزائر ,[د.ت]ص ص: 12-13.

[2] مصطفى طلاس , بسام العسلي : المرجع السابق، ص: 156.

امتدت عرضا من الحدود التونسية حتى عنابة ,و طولا من عنابة حتى تبسة و بلدية نقرين في الجنوب[1].

لذا تفننت السلطات الفرنسية في تطبيق هذه السياسة، و هي اخلاء مناطق بكاملها من سكانها بشكل نهائي و منعهم من الإقامة فيها و الزج بهم في السجون ,المعتقلات ،المحتشدات ،و مراكز التجميع مع اتلاف و حرق كل ممتلكاتهم، و قد صعدت من هذا الاجراء منذ شهر ماي 1957، و الذي عم منطقة الأوراس ,الشمال القسنطيني ,جبال الونشريس، المناطق الحدودية مع تونس و المغرب ,و مع تولي الجنرال شال مهامه، تضاعفت المناطق المحرمة .

-المحتشدات :

أقامت فرنسا المحتشدات أو المعسكرات أو ما أطلقت عليها اسم أماكن الأمان ،لمراقبة أي تواصل و احتكاك بين الشعب و أفراد جيش التحرير الوطني،كما هدفت من خلالها الى التأثير النفسي على المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستغناء عن الحاضنة الشعبية ،مما يضطرهم الى التسليم بالأمر الواقع بعد أن يحرموا من السند الشعبي. كان اختيار الإدارة الاستعمارية لهذه المحتشدات و مراكز التجميع في مناطق مكشوفة و غير بعيدة عن الثكنات الفرنسية محاطة بالأسلاك الشائكة ,مع فرض حراسة مشددة عليها من قبل جنود الاحتلال و رجال الدرك بشكل دائم، مع مراقبة حركة السكان منها و إليها, و فعلا بدأت السلطات الاستعمارية بترحيل السكان

[1] الغالي غربي : « نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام – الأسلاك الشائكة المكهربة – منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر .[د.ت] ص:34.

الذين تخلوا عن ممتلكاتهم و قامت بحشرهم داخلها بعد أن دمرت القرى و المداشر, و قد بلغ عدد هذه المحتشدات حوالي 160 محتشدا في الولاية الثانية ,في الأوراس حوالي 180 مع العشرات في بقية المناطق.

تذهب بعض التقديرات الى أن عدد الجزائريين الذين حشروا في هذه المحتشدات تراوح ما بين 2571000 الى 3 ملايين , كما تم تزويدها بمرافق وملحقات وظيفتها تسليط شتى أنواع الاستنطاق و التعذيب و رغم ذلك فإن جبهة التحرير الوطني أفلحت في اختراقها و تواصلت مع السكان و أوصلت لهم الأخبار و الأوامر بل و أسست الخلايا والتنظيمات داخلها لخدمة الثورة [1].

-مخطط شال :

سبق وان ذكرنا بأن سياسة ديغول ارتكزت منذ مجيئه سنة 1958 على استراتيجية عسكرية تصعيدية، إصلاحات اقتصادية (مشروع قسنطينة)، وقانونية (إلغاء نظام الهيئتين)، وفتح أبواب الوظائف أمام الجزائريين وبناء عليه استدعى الجنرال موريس شال Mouricechalle وعينه قائدًا على للجيش الفرنسي، بالجزائر خلفا للجنرال سالانSalan، وبعد تكليفه بمهامه الجديدة مباشرة شرع فيوضع مخططه الشامل لإدارة الحرب في الجزائر وقد وافق عليها ديغول. [2] يمتد هذا الخط من سواحل البحر الأبيض المتوسط مرورا بأم الطبول ،ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي، وتم تمديده فيما بعد حتى الجنوب الغربي، بلغت طاقته الكهربائية حوالي 12000 فولط ،كما كان له نفس عرض خط موريس ،وإلى جانب هذين

[1] الغالي غربي : « نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية » ,المرجع السابق .ص ص:36

[2]- صالح بلحاج: "مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير"، مجلة المصادر، العدد 12، 2005، إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الأبيار-الجزائر، ص 193.

الخطين أقيم طريق معبد جانباه ملغمان لا ينجو منه أحد لذا سمي طريق الموت وقد تمحور برنامجه كالأتي:

-غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة، إنشاء المناطق المحرمة، المراكز العسكرية وزرع الألغام.

-العمل على إبادة جيش التحرير الوطني: من خلال الاجراءات التالية:

-التحرك الدائم للفرق العسكرية الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني.

مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني: بسلاح الطيران بـ 40 ألف جندي وألف طائرة – تجنيد أعداد كبيرة من الحركى والقومية من الجزائريين للمساهمة في العمليات العسكرية – شنالهجوماتبرية، جوية وبحرية مع تطهير الجزائر منطقة بمنطقة بالإضافة الى البقاء في المناطق التي انسحب منها جيش التحرير الوطني، مع إقامة مراكز المراقبة والمحتشدات.[1]

لقد إنبنت خطته على الاستراتيجية التالية:

-إخراج المتمردين من منطقتهم الطبيعية وملاحقتهم في منطقة واسعة ولمدة طويلة قدر الإمكان.

-لا يكفي القيام بتطويق منطقة وتمشيطها ثم مغادرتها، لا بد من البقاء فيها، وفي منطقة واسعة جدا، لأن الفلاقة يسيرون بسرعة في منطقة يعرفونها جيدا.. إذا بقينا طويلا وأخذنا الجبل، وأقمنا فيه ليل نهار، فإن المتمرد سيختفي، والحال أنه لابد أن يعيش، ولا يمكن العيش في مخبأ... إن العدو بحاجة إلى الاتصال بالسكان، وإلا فإنهم سيتخلون عنه وعن المعركة التي يخوضها، فإذا

[1]– محمد ناصر: "الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام– الاسلاك الشائكة المكهربة ,إصدار المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار، الجزائر،[د.ت] ص 26.

كان خروجه في كل مرة يضعه في منطقة غير آمنة فإن حياته تصبح لا تطاق، وهذا ما يجب علينا أن ننجح فيه: جعل الحياة مستحيلة بالنسبة إليه.[1]

وفي سبيل تنفيذ خطته إتبع المراحل التالية:

1-تمشيط الولاية الخامسة:

بدأت العملية بتاريخ 1959/02/06، أطلق عليها اسم عملية التاج في منطقة سعيدة، بعد أن رصد لها قوة قوامها 40 ألف جندي تحت قيادة ثلاثة ضباط هم: الجنرال غامبياز، الجنرال إيزانووالكولونيل بيجار، في حين تصدى جيش التحرير الوطني لهذه العملية بقيادة الصاغ الثاني لطفى الذي قسم وحداته إلى مجموعات صغيرة.

2-تمشيط الولاية الرابعة:

انطلقت خلال شهري جوان وجويلية سنة 1959، أطلق عليها اسم عملية –الحزام– استهدفت منطقة جبال الونشريس، لكن مجاهدي الولاية الخامسة عادوا إلى الظهور من جديد الأمر الذي

أدى إلى تشتيت القوات الفرنسية.

3-تمشيط بقية البلاد:

منها ماشهدته الولاية الثالثة والتي أطلق عليها اسم الشرارة حيث تم حشد أكثر من 20 ألف جندي، وامتدت من 9-20 جويلية 1959، كما جاءت بعدها عملية المنظار، هذا الأخيرة عدَّت أطول عملية تمشيط عسكرية عرفتها الجزائر، حيث أشرف عليها الجنرال شال بنفسه بتعداد فاق 70 ألف جندي وقد بدأت بتاريخ 21 جويلية حتى أوت 1959، وقد مني من خلالها بفشل ذريع، بالإضافة إلى عملية الأحجار الكريمةpiérres précieuses في الولاية الثانية، والتي رصد لها

[1]– صالح بلحاج: "مخطط شال و اثاره في تطور حرب التحرير "، مجلة المصادر ,المرجع السابق، ص 196.

10 آلاف جندي، والتي نفذت في شهر ديسمبر 1959، حيث شملت كامل جغرافية الشمال القسنطيني. قادها الجنرال جانوjanat.[1]

إن من بين أهداف مخطط شال هو الحد من تحركات وحدات جيش التحرير الوطني العسكرية، والاحتفاظ بالمناطق التي سيطر عليها الجيش الفرنسي، بعد أن قام بتجميع المواطنين بشكل منظم قرب المراكز العسكرية الفرنسية، حتى يتم قطع الصلة مع بقايا عصابات المتمردين حسبما سماهم المستعمر، وحتى لا يكونوا مركزالإنسحابهم أو مكانا لإيوائهم ومؤونتهم. [2]

لقد تكيفت جبهة التحرير الوطني مع هذا الواقع، فقامت بمواجهة هذه الخطوط عن طريق الحفر تحت الأسلاك واستخدام المقصات، كما شكلت كتائب مدربة على طرق إزالة الألغام والمتفجرات وكيفية اتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة، رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها جيش التحرير الوطني، خاصة وأنه عانى من الألغام التي كانت أكبر عائق وقف في وجه وحداته لإقتحام الحدود من وإلى الجزائر عبر تونس والمغرب رغم وجود مختصين في تفكيك الألغام (Les Mineurs)[3] ، كما تأقلمت قوات جيش التحرير الوطني مع طبيعة هذه الاستراتيجية بتفادي الإلتحام المباشر بالقوات الفرنسية والإنسحاب من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة، وتقسيم الكتائب والفرق إلى مجموعات صغيرة يصعب على الجيش الفرنسي تعقبها والقضاء عليها لذا اعتمدوا في تكتيكهم العسكري على حرب العصابات مشكلين وحدات صغيرة تتراوح من 10 إلى 15 مجاهدا والتي تمكنت من إلحاق خسائر فادحة بقوات شال. [4]

---

[1]– محمد ناصر: المرجع السابق، ص 27.

[2]– باتريك أفينو، جون بلانشايس : حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 1434هـ، 2013م، ص 99.

[3]– محمد قنطاري: "سدود الأسلاك الشائكة وحقول الالغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة" ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والالغام، –الاسلاك الشائكة المكهربة–،منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المرجع السابق،[د.ت] ص 85.

[4]– الطاهر جبلي: "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال"، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص 123.

وموازاة مع تكثيفها للعمليات العسكرية في محاولة منها لوأد الثورة التحريرية ،إنتهجت الأسلوب السياسي و الذي إستخدمته كسلاح ناعم في محاولة منها لإستمالة الشعب الجزائري . وبالتالي دفعه الى التخلي على الثورة التحريرية ومن بين هذه الأساليب نذكر ما يلي :

-الإعتماد على الدعاية الكاذبة وذلك بتشويه الثورة وتغليط الرأي العام الجزائري والدولي .

-إجراء إستفتاء عام على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في 1958/09/28 م في كل مستعمراتها ، ورغم عدم إستجابة الجزائريين لهذا الاستفتاء إلا أنها قامت بإرغام الجزائريين على التصويت بنعم ، حيث كانت نتائجه طبقا لأرقام فرنسا الرسمية 96,5% نعم ، و3,5 لا ، حيث أرادت من خلالها تكريس مقولة أن الجزائر فرنسية .[1]

-إنشاء قوة ثالثة مكونة من العملاء لتمثيل الشعب الجزائري.

-سلم الشجعان :

كان ديغول يرى بأنه بمقدور قادة الثورة وزعمائها التواصل مع السفارات الفرنسية في كل من تونس و الرباط لترتيب نقلهم نحو فرنسا و التكفل بهم ضمن ماسماه بسلم الشجعان والذي يعني حسب مفهومه الشجاعة التي تعني تسليم الثوار لأسلحتهم مقابل ضمان حريتهم وسلامتهم ، وكان الهدف من ذلك هو خنق الثورة وزرع بذور الشقاق بين تياراتها ومن ثم اضعافها و افراغها من محتواها ، غير أن رد فعل الثورة كان صارما ،و ذلك عندما رفضت اقتراح عملية توقيف القتال ، لان المسالة الجزائرية ليست مسألة عسكرية فقط ، بل هي قضية سياسية و لذا يجب ان تعالج بشكل كامل ، كما نظرت إليه على أنه خيانة للشعب الجزائري ومبادئ أول نوفمبر.

[1] عبد المجيد عمراني : المرجع السابق ، ص:166.

-فصل الصحراء :

اهتمت اللجان الفرنسية والدولية بالصحراء الجزائرية باعتبارها صحراء فرنسية، من أجل استغلال ثرواتها لإحتوائهاعلى إمكانيات إقتصادية كبيرة كالنفط والثروات المعدنية، إن الإقليم الصحراوي الشرقي للجزائر يقع بين السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا، تونس وليبيا شرقا، النيجر وهضبة تادمايت غربا ، كما يمكن تحديده من ناحية الغرب بخط الطول 3° شرقا في حين تمثل السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا وهضبة تادمايت شرقا وكل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي غربا وجنوبا الإقليم الصحراوي الجنوبي الغربي[1]

لقد بدأت السلطات الاستعمارية عمليات التنقيب عن البترول سنة 1941 ،وقد أوكلت مهمة ذلك إلى عدة شركات ومكاتب ،واستمرت العملية حتى سنة 1956 التي أعلن فيها عن اكتشاف البترول والغاز الطبيعي، لذا بدأت في إصدار قوانين من أجل فصل الجنوب إداريا عن بقية جهات الوطن وذلك إسناد للقانون الذي فصل الصحراء تماما عن منطقة الوالي العام فالجزائر بتاريخ 1957/02/10 خاصة بعد صدور قانون 7 أوت 1957 القاضي بإنشاء عمالتين هما الواحات والساورة بعد استحداث منصب وزير الصحراء بموجب القانون رقم: 57/27 المؤرخ في 01/10 /1957 تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ، والذي جعل منها جماعات إقليمية تابعة للجمهورية الفرنسية بموجب القرار الصادر في 7 /12 / 1960، وبعد تعيين بيار بغليمينpiérre pflimlin رئيسا للحكومة، عين كورنيقليون موليني Cornigliom

[1](———) "الصحراء و سياسة فرنسا الاستعمارية "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية,دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، [د.ت]. ص 22

Molinier بيار بغليمي، وزيرا مكلفا في 17أوت 1957 ، وبعد تشكيلحكومة ديغول في 1/06/ 1958 أسندت هذه الوزاراة إلى ماكس لوجون Max Lejeune[1]

زاد حرص فرنسا على فصل الصحراء عن الوطن الأم بعد مجئ ديغول إلى الحكم سنة 1958 ، حيث استحدث منصب كاتب دولة لدى مكتب الوزير الأول مختص بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء .وسعيا منها لتحقيق ذلك جرت منذ بداية 1960 اتصالات من قبل مسؤولين عسكريين ومدنيين فرنسيين ببعض أعيان الجنوب الجزائري و ممثليهم لدى السلطات الفرنسية من أجل فصلها عن الشمال وارتباطها بفرنسا في إطار جمهورية مستقلة، لكن مساعي فرنسا باءت بالفشل بعد أن أخفقت في استمالة أعيان الصحراء، وقد لعب الشيخ بيوض في منطقة غرداية باعتباره شخصية صحراوية دورا كبيرا في إجهاض هذاالمشروع ، رغم الإغراءات الفرنسية[2]،مما دفعها إلى العمل على كسب تأييد دول الجوار كالنيجر الذي رفض ذلك ، كما حاولت إقناع حلفاءها من الدول الغربية ذلك بحجة موقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية و العسكرية لأوروبا لكنها لم تنجح .[3]

واستكمالا لإجراءاتها في فصل الصحراء سياسيا ، تبنت خطة عسكرية بفضل دعم تواجدها العسكري في المنطقة حيث تضاعف عدد جنودها من سنة 1956 حتى 1958 إلى حوالي

---

[1]مسعود كواتي :"محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة"،فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية ، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار منشورات المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، [د.ت]. ، ص: 143.

[2]الحاج موسى بن عمر :" الصحراء الجزائرية في مواجهة مشروع الفصل الاستعماري الفرنسي " ، أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة و الثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول و الثاني ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ، دار الامال للطباعة والنشر و التوزيع , بومرداس[د.ت]ص ص:64_65

[3]رضوان شافو :" مظاهرات 27 فبراير بور قلة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية " ، أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة والثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول والثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ،[د.ت] ص ص: 24_25.

1000 جندي ، كما أنشأت مراكز نووية وصاروخية للتجارب الذرية كاختبار منطقة رقان سنة 1957 لتجاربها الذرية، (تفجير أول قنبلة ذرية في صحراء تنزروفت في 02/13/ 1960و01-04-1960 و 1960/12/27)، كما أقامت المناطق المحرمة بمساحة 6000 كمء ، تزامن ذلك مع تصعيدها لعمليات القمع، التفتيش ،الاعتقال ،محاصرة الثورة من الجنوب والحد من تحركات المجاهدين[1]أما في الميدان الاقتصادي فقد رصدت للصحراء الجزائرية ميزانية خاصة و مستقلة يحددها البرلمان الفرنسي ، حيث تكلفت المنظمة المشتركة للمناطقالصحراوية(O.C.R.S)بتسييرها والتي كانت تقدم تقريرها السنوي أمام البرلمان الفرنسي ,كما انها لم تغفل الجانب الإعلامي في الترويج لفكرة الصحراء الجزائرية هي فرنسا والصحراء هي أوروبا.

ولإحباط مؤامرة فصل الصحراء عن الجزائر ردت جبهة التحرير الوطني على ذلك بالتالي :

القيام بعمليات تخريبية في حقول التنقيب عن النفط، واعتراض قوافل شركات التنقيب عن البترول، الهجوم على مراكز إيواء شركات التنقيب والعاملين بها وتحطيمها وبث الرعب في أوساطهمو تعطيل عمليات مد أنبوب حاسي مسعود نحو الموانئ 1959[2] ، كما خاضت معركة إعلامية مفتوحة .

-مشروع قسنطينة :

لم تكتف فرنسا بالمعالجة الأمنية والسياسية للقضية الجزائرية، بل إعتمدت كذلك على الأساليب الإغرائية، والتي تمثلت في الأسلوب الإقتصادي، وهذا بعد زيارته لمدينة قسنطينة في 1958/10/13 م ، أين ألقى خطابه الشهير حول تصوره للجزائر ، أمام حوالي 40 ألف مواطن، جاء فيه ما يلي :

---

[1]محمد قن :" فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957_1962 " ، أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة و الثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول و الثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ،[د.ت]، ص :54

[2]المرجع نفسه: ص:103-104.

"...أيها الجزائريات أيها الجزائريون، أنا اليوم هنا لأعلن لكم عنه ، إنه يمكن في التغيير الجذري لهذا البلد الشجاع والحي، وما نقوم به هو أمر صعب ومتعب ، لأنه من الضروري أن ترتقي ظروف معيشة كل واحد وواحدة يوما بعد يوم ، وذلك ما يعني بالنسبة للسكان ، أن الثروات الباطنية للأرض وقيم الحب يجب أن تستغل في يوما ما وأن تتطور ، فالأطفال يجب أن يذهبوا الى المدرسة وذلك ما يعني عموما أنه على الجزائر كلها أن تأخذ نصيبها من الحضارة والحداثة ، حتى يمكنها أن توفر لأبنائها العيش المطمئن والكريم..."[1]، حيث تبنى تنفيذ خطة تنموية تمتد من أكتوبر 1958 حتى سنة 1964 م بغرض استمرار الوجود الاستعماري بالجزائر إتسمت بالتكامل والشمول.

إحتوى مشروع قسنطينة ما يلي:

-توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين.

-العمل على إيجاد قاعدة صناعية أساسها الصناعات الثقيلة، تضاف اليها الصناعات الخفيفة وقد خصص لذلك غلافا ماليا بنسبة 16 بالمئة.

-تشييد 200 الف سكن وبناء المدارس ، والمراكز الصحية وغيرها من البنى التحتية.

-تخفيض نسبة البطالة.[2]

وعموما فإن ديغول كان يتوخى من المشروع الذي طرحه تحسين مستوى معيشة السكان الجزائريين ، لكن جاءت إصلاحاته عكس توقعاته ، حيث رفضه الجزائريون وزاد معه تصعيد في العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية ، وذلك بتقسيم جيش التحرير الوطني الى مجموعات

[1] باتريك أفينو، جون بلانشايس : المرجع السابق، ص:127.

[2] محمدي بالرابح : آفاق التمية في الجزائر ، مخبر تطبيقات علوم النفس و علوم التربية من اجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران ,2007 ، ص ص : 40-41.

صغيرة والاكثار من العمليات الفدائية داخل المدن، نصب الكمائن، نقل الرعب الى معسكر العدو من خلال تنفيذ عمليات فدائية داخل فرنسا نفسها.

-مؤتمر طنجة 1958 م والتأييد المغاربي للثورة :

تبنت جبهة التحرير الوطني مبدأ الكفاح في شمال افريقيا كإستراتجية كبرى ضمناستراتجياتها في مواجهة السياسة الفرنسية، التي أرادت أن تعزل كفاح التونسيين والمغاربة عن كفاح الجزائريين بواسطة منحهما الاستقلال، الأمر الذي دفع بجبهة التحرير الوطني الى إصدار بيان في شهر أوت 1955، أكدت فيه على ارتباط كفاح الشعوب المغاربية منتقدة فيه المفاوضات الفرنسية – التونسية.

اقرت الأحزاب المغاربية خطة مشتركة بعد التنسيق فيما بينها رغم محاولات الاستعمار الفرنسي تفكيك روح التضامن المغاربي ، بعد قرارها منح كل من تونس والمغرب استقلالها من أجل التفرد بالجزائر ،لذا عقدت الأحزاب المغاربية الثلاث وهي حزب الاستقلال، الحزب الدستوري الحر وجبهة التحرير الوطني مؤتمرابمدينة طنجة المغربية في 27 أفريل 1958، استمرت جلساته لأربعة أيام ترأسه علال الفاسي، حيث كانت فكرة الاستقلال هي محوره العام ، ناقش المؤتمر مسائل استكمال تحرير المغرب العربي والعمل على توحيده بعد الاستقلال، حرب استقلال الجزائر وتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في الأقطار المغاربية، الوحدة المغاربية والهيئة الدائمة لمتابعة قرارات المؤتمر، لذا تركزت تدخلات الوفد الجزائري على ضرورة تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية ورفضه الاستقلال المشروط جملة وتفصيلا وتأكيده على ان جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، كما طرح على وفدي تونس والمغرب مسألة تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة مع ضرورة دعمها[1]، مؤكدا على أن تحرير بلاد المغرب العربي والعمل على

[1] معمر العايب : " قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 م ، واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي " مجلة المصادر ، العدد :18 ، السداسي الثاني، 2008 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الأبيار ، الجزائر،ص ص 118-119-126-127.

توحيده بعد الاستقلال، يعد من المثل العليا للثورة الجزائرية حتى أن المؤتمر سمي (بمؤتمر الوحدة)، والذي يعني أن البناء المغاربي لم يعد يعني تنسيق العمل المغاربي المشترك بل إستشراف الوحدة الشاملة بين أقطاره ، والعمل على تشييد الصرح المغاربي الموحد، وإنشاء منظمة دائمة لتفعيل ما جاء في المؤتمر من قرارات.[1]

تناول المؤتمر مسألة تصفية الاستعمار في البلدان المغاربية ، خاصة بقاء التواجد الفرنسي في دواليب الادارة وصنع القرار في تونس والمغرب، لذا تم البحث في آليات التخلص منه وذلك عبر مراحل ، كما تم تأجيل البحث في مسألة الحدود مع كل من تونس والمغرب بعد استقلال الجزائر وأن المغرب العربي هو جسر بين أوروبا وإفريقيا والوطن العربي.

لقد تمخضت عنه عدة قرارات هي:

- دعم الشعب الجزائري في مجابهة الاستعمار.
- استكمال تصفية بقايا الاستعمار في المغرب العربي.
- العمل على توحيد البلدان المغاربية بعد استقلال الجزائر.[2]

ان شعوب وحكومات المغرب العربي قدمت أشكالا مختلفة من الدعم للقضية الجزائرية فمن الناحية السياسية قدمت كل من تونس، المغرب وليبيا دعما كبيرا كما ساندت دبلوماسية هذه البلدان وبقوة مسألة تدويل القضية الجزائرية، مع بذل الجهود لإيجاد مخرج سلمي لها خاصة في مرحلة المفاوضات ، كما شجعت نشاط البعثات السياسية والدبلوماسية الجزائرية في الخارج وفي المحافل الاقليمية والدولية كما نددت بالدعم الغربي للاستعمار الفرنسي وسياسته بالجزائر وان

---

[1] عبد الله مقلاتي :" مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية " مجلة المصادر : العدد 20 ، السداسي الثاني ، 2009 ، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار،الجزائر،ص ص 26-27.

[2] معمر العايب : " قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 م ، واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي " مجلة المصادر المرجع السابق ، ص ص 133-142-143.

جبهة التحرير الوطني هي من تملك الشرعية لتمثيل الشعب الجزائري ، كما كان للدعم العسكري الجانب المهم في ذلك ، حيث اتخذ من الاراضي المغربية والتونسية والليبية قواعد خلفية للمجاهدين مع الدعم اللوجستي ، حيث لعبت المناطق الحدودية دورا معتبر في تمرير السلاح وإقامة مراكز التجمع والاستراحة والتدريب.[1]

ان تطور المواجهة العسكرية مع جيش الاحتلال، نتج عنها تفاقم أزمة اللاجئين في تونس والمغرب ،مما جعل سلطات البلدين تعمل على مساعدتهم ، فكانت مظاهر التضامن الواسع قد تمثلت في رعايتهم والتخفيف من مأساتهم ، كما أولى الاعلام في الدول المغاربية أهمية كبيرة للثورة الجزائرية وذلك في مختلف وسائل اعلامه ، بواسطة إطلاع الرأي العام المحلي والدولي بتطورات الثورة الجزائرية المتلاحقة ، كما لعبت التنظيمات النقابية، والطلابية والمجتمع المدني دورا في ذلك.[2]

وهكذا فأن مؤتمر طنجة اعترف بأحقية الشعب الجزائري في الاستقلال والسيادة على أراضيه، كشرط وحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري كما أقر بأن: "... تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها ..... يوصي المؤتمر بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس ...."[3]

ان من بين مخرجات هذا المؤتمر افتكاك جبهة التحرير الوطني اعتراف الأحزاب المغاربية بمشروعية تمثيلها للشعب الجزائري ، وباستعدادها للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ،وتأييد الشعوب المغاربية للقضية الجزائرية ودعوتها الى نصرتها ماديا ومعنويا.

---

[1]عبد الله مقلاتي : " البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها " مجله المصادر ، العدد :14 ا, السداسي الثاني 2006 ,اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار،الجزائر المرجع نفسه ، ص ص: 202-203.

[2]المرجع نفسه ، ص :204.

[3]عبد الله مقلاتي : " مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية " مجلة المصادر ،المرجع السابق، ص 28.

-الحكومة الجزائرية المؤقتة :

إفتكت جبهة التحرير الوطني صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري ، ويعود الفضل في ذلك الى نشاط دبلوماسيتها المكثف وتواجدها في المحافل والفاعليات الدولية ، إن فكرة إنشائها تعود الى صائفة 1985، وهذا بعد أن عقد المجلس الوطني للثورة اجتماعية بالقاهرة من 22-28 أوت 1958 م ، عندما شكل لجنة للبث في أمر إعلانها ، والتي تكونت من كريم بلقاسم ، بن طوبال ، أو عمران وفرحات عباس ، وبعد أن أنهت مشاوراتها ، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا لها بتاريخ 9 سبتمبر 1958 م ، إطلعت من خلاله على التقارير التي قدمتها اللجنة ، حيث أعلن عن تأسيسها يوم الجمعة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 م تحت رئاسة فرحات عباس وقد تمثلت أهدافها فيما يلي :

-تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل البلاد في المحافل الدولية.

-إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول لكسب أكبر تأييد للقضية الجزائرية.

-العمل على حمل فرنسا من أجل التفاوض ، وذلك باللجوء الى استعمال الضغوطات السياسية ، الدبلوماسية والعسكرية.

-تعيين المسؤولين المدنيين والعسكريين .

-منقشة الميزانية والتصديق عليها.

-يمكنها استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد دورات استثنائية.[1]

لقد ولدت هذه الحكومة في أوضاع جد معقدة مرت بها الثورة منها :

-تحقيق انتصارات عديدة على الصعديين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي عملت على توعية الجماهير الشعبية وتنظيمها في هيئات مختلفة ، كتأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني

[1] إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962 ، المرجع السابق ،ص ص: 90-91.

بفرنسا في شهر ديسمبر 1954 م ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955م، أما على الصعيد الخارجي فقد سجلت دبلوماسياتها حضورا قويا في المحافل الدولية.

-صدى هجومات 20 أوت 1955 م.

-نتائج وقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 م ، والتي انبثقت عنها تنظيمات جديدة مع توحيد قيادة الثورة بفضل تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية Conseil National de la révolution. (C. N.R.A)

-توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة ، بحيث حصلت على تأييد العديد من الدول خاصة العربية والصديقة منها.

إن حكومة الثورة الجزائرية المؤقتة تعاقبت عليها ثلاث حكومات هي :

الحكومة الأولى 1958-1960: أعلن عن تشكيلها في 19 سبتمبر 1958 م برئاسة فرحات عباس.

الحكومة الثانية 1960-1961: عينها المجلس الوطني للثورها الجزائرية تحت رئاسة فرحات عباس.

الحكومة الثالثة 1961-1962 :عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ترأسها بن يوسف ين خدة ، والذي شغل منصب وزير المالية والشؤون الاقتصادية بها.

كان رئيس الجكومة المؤقتة يمارس وظائف رئيس الدولة ووظيفة رئيس الحكومة ، فهو يمثل الدولة والحكومة الجزائرية المؤقتة، يوقع مراسيم تعيين الوزراء وتنحيتهم ، ترقية ضباط جيش التحرير الوطني ويقيم علاقات الدولة الدبلوماسية مع دول العالم.[1]

[1] عمر سعد الله : "الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي، "مجلة المصادر ، العدد : 14 ،السداسي الثاني 2006، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، 2006، ص ص: 77-78-79-80.

-الدبلوماسية الجزائرية:

شكل الوطنيون المغاربة سنة 1947 جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية و التي تمخض عنها إنعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربية في الفترة الممتدة من تاريخ 15 إلى 22فيفري 1947، حيث إنبثق عنه مكتب المغرب العربي و الذي كان هدفه توحيد جهود الحركة الوطنية المغاربية وتعزيز روح التضامن بينها كما تم تشكيل لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 6جانفي 1948، وهكذا صار للجزائر تمثيل خارجي ضمن مكتب المغرب العربي في بداية الخمسينيات من القرن الماضي بالقاهرة ،حتى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى، و قد شكلت جبهة تحرير الوطني تمثيلياتها للتعريف بالثورة و مبادئها وأهدافها و إنجازاتها السياسية و العسكرية ،كما فتحت لها مكاتب دائمة ضمن وفود البلدان العربية [1]. يمكن تلمس النشاط الدولي للثورة من خلال التقرير الذي رفعه محمد يزيد إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) في جويلية 1957 ،والذي تضمن ما يلي : ".... العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي ....جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي .... إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية..."و فعلا فإن هيئات الثورة و بعد تشكيل الحكومة المؤقتة و(الوفد الخارجي للثورة الجزائرية ، قسم الشؤون الخارجية و وزارة الشؤون الخارجية) كثفت من نشاطها في أكثر من 20 دولة متوسطية و على أوروبا و أمريكا [2]

[1] صالح بن القبي: "الدبلوماسية بين الأمس و اليوم "، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830_1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، (د.ت)، ص:43

[22] صالح بن القبي: "الدبلوماسية بين الأمس و اليوم "المرجع السايق، ص:87.

رابعا-مرحلة المفاوضات (1960-1962):

*رضوخ دبغول للتفاوض :

أوضح ديغول قبوله للتفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وهذا بعد إعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، لذا فان هذه الخطوة تعد مكسبا عظيما لجبهة التحرير الوطني وللحكومة الجزائرية المؤقتة، كما يعد إخفاقا كبيرا للدبلوماسية الفرنسية، التي كانت تعتبر بأن القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة بأنها قضية تخص فرنسا في الداخل وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية.

ورغم جهود ديغول لمدة ثلاثين شهر استخدم فيها كل الاستراتيجيات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والإعلامية للقضاء على الثورة إلا أنها لم تحقق المطلوب، بل ترسخ لديه أن إجهاض الثورة أمر مستحيل، بل كان يرى بأن تسارع الأحداث في الجزائر قد ينسف الجيش الفرنسي من الداخل ويعصف بالوحدة الوطنية الفرنسية، لهذا رأى بأن التفاوض مع قيادة الثورة هو السبيل الأمثل لحل القضية الجزائرية حفظا لماء وجهه ووجه فرنسا، لذا أقدم على استفتاء الشعب الفرنسي فيما إذا كان يقبل بتمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم والذي شرحه حسب مفهومه لهذا الحق وهو إذا كانوا يريدون الانفصال فإننا سنوقف عنهم كل المساعدات[1].

وفي المقابل فتح باب التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية معترفا بالواقع، وأن إنشاء قوة ثالثة بديلا عن جبهة التحرير الوطني لا فائدة ترجى منها، بالإضافة إلى تعهداته بإزالة الاستعمار خاصة بعد نشاط حركات التحرر ،وبذلك فإن جنوح ديغول للتفاوض كان أمرًا واقعيا فرضته عليه الثورة الجزائرية، وهو بذلك استجابة لمطالب السكان الجزائريين. لقد أربكت الثورة التحريرية الحكومات الفرنسية المتعاقبة حيث أسقطتها الواحدة تلو الأخرى.

[1] محمد العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، المرجع السابق ، ص:112-113.

اقترح ديغول مبدأ حرية الجزائريين في إختيارمستقبلهم يوم 1959/09/16 م ، والذي رأى فيه أنه بإمكان الشعب الجزائري أن يختار واحدا من هذه العناصر الأساسية لتقرير مستقبله مقترحا خيارات ثلاث وهي :

-الإستقلال (الاستقلال والحرية الكاملة للشعب).

-الإندماج (الفرنسة).

-حكومة جزائرية أي الإستقلال الذاتي.

وفي 28 سبتمبر من السنة ذاتها، وبعد البث والدراسة المعمقة والمشاورات مع أصدقاء الثورة، أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني قبولها بمبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري بشروط وهي:

- رفض أي مشروع يهدف إلى تقسيم الجزائر إلى قسمين.
- معارضة سياسة فرنسا التي تهدف من وراءها إلى استغلال البترول والغاز الطبيعي الجزائري.
- رفض رأي الشعب الفرنسي في تأييد أو رفض استفتاء تقرير المصير[1].

-مفاوضات إيفيان :

إن هذه المفاوضات سبقتها اتصالات بين الجانبين الفرنسي والجزائري والتي عرفت بمفاوضات جس النبض. نذكر منها:

لقاء شهر أفريل سنة 1956، وقد مثل الطرف الجزائري فيه عبان رمضان وبن يوسف بن خدة في حين مثل الطرف الفرنسي ممثل رئيس الحكومة الفرنسية، وقد جرى اللقاء في الجزائر العاصمة، كما جرى لقاء آخر بين محمد خيضر وقورس (Gorce) وبيقارا (Begarra) ممثلي رئيس الحكومة الفرنسية، كما انعقدت لقاءات أخرى بين كل من أمحمد يزيد وأحمد فرنسيس وبيير كومين (PièmeCommin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي، وذلك بتاريخ

[1] عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص ص:170-171.

1956/07/21 في مدينة بلغراد، بالإضافة إلى لقاء روما الذي جمع بين أحمد يزيد، محمد خيضر وعبد الرحمان كيوان مع ممثلي الحكومة الفرنسية هيربو (Herbaut) وكازيل (Cazelles)، وفي القاهرة عقد لقاء آخر بين أمحمد يزيد وبيار كومين وبعدها في بريوني (Brioni)[1].

مثلت هذه اللقاءات مرحلة جس النبض واختبار نوايا كل طرف حول مصير الصراع بين جبهة التحرير الوطني وحكومة الاستعمار الفرنسي، وقد تميزت بعدم تطابق وجهات النظر بين الجانبين، خاصة وأن ممثلي جبهة التحرير الوطني كانوا يستندون إلى ما جاء في قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، والتي أكدت الثوابت الجزائرية التالية:

- الإصرار على وحدة الأمة الجزائرية دون تجزئة.
- استقلالية القرار الجزائري في كل الجوانب خاصة ما تعلق منه بشؤون الدفاع والمسائل الخارجية.
- إطلاق سراح كل المعتقلين.
- التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[2].

وهكذا وبعد أسبوعين من خطاب ديغول إلى الأمة الفرنسية وصل الوفد الجزائري إلى مدينة مولان (Meulan) في 25-29- جوان 1960 م ، مكونا من علي بومنجل ومحمد الصديق بن يحي في حين مثل الجانب الفرنسي كلا من روجي موريس (Roger Maurice)، والجنرال غاستين (General Gastines) والكولونيل موتان (Colonel Mathon).

---

(1) Ben youcef Ben khedda: **Les Accords d'Evian**, office des publications universitaires, Alger, 2002, pp:14-15.

أيضا: (محمد الواعي: " مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول",المرجع السابق، ص ص:148-149-156.)

(2) Ben youcef Ben khedda: Op-cit, p:15.

جرى اللقاء في أطراف مدينة مولان، اتسم بتصلب المواقف خاصة الفرنسية، حيث تمثلت مطالب الوفد الفرنسي فيمايلي:

- وضع الأسلحة جانبا مع وقف العمليات القتالية ثم البحث في مصير المقاتلين.

في حين أصر الوفد الجزائري على مايلي:

- الضمانات السياسية والعسكرية لوقف القتال.
- ضمانات تقرير المصير والاستفتاء الحر[1].

-مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م :

بعد تولي ديغول زمام الحكم في فرنسا ، لم يتوان في إقدامه على إستفزازاته للثورة التحريرية ، من خلال رفعه لشعار الجزائر فرنسية ، حيث مثلت مناورات سياسية لتشتيت الثورة ، بعد أن حققت هذه الأخيرة إنجازات ميدانية مبرهنة على صمودها وإنتصاراتها المتتالية ، رغم القمع الفرنسي، تزامن ذلك مع إنعقاد الدورة الخامسة لهيئة الأمم المتحدة في 8 ديسمبر 1960 م ، حيث طرح أمامها ملف دراسة القضية الجزائرية بعد دعم الدول الأفروآسيوية لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[2]

وأمام تسارع الأحداث زار ديغول الجزائر في محاولة منه للإطلاع على الوقائع على الأرض، وبالتالي معرفة موقف الجزائريين والمستوطنين من مسألة تقرير المصير، بعد أن ألقى

---

[1] محمد الشريف سيدي موسى: " قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية"،دراسات و بحوث الملتقى الوطني الاول حول فصل الصحراء عن الجزاءر – فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية – إصدار المركز الوطني للدرسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر, [د.ت] ص:295.

[2] رشيد مقدم: " قراءة في ظروف وأسباب مظاهرات 11 ديسمبر 1960" ، مجلة قضايا تاريخية ، المجلد : 5 ، العدد : 1 ، 2021/01/21 ، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر ، ص: 213.

خطابين في شهري أكتوبر ونوفمبر قبل هذه الزيارة ، مقرا بحق الشعب في تقرير مصيره ولكن حسب مفهومه الخاص.[1]

إن زيارة ديغول للجزائر قادته الى مدينة عين تيموشنت في 1960/12/09 م ، حيث إستقبلته حشود جزائرية كبيرة حملت شعارات مناهضة للإستعمار ولسياسته من بينها "تحيا الجزائر حرة مستقلة" ، كما قام في اليوم الموالي بزيارات للعديد من مدن الغرب والشرق الجزائريين ، حيث رفع الجزائريون في وجهه نفس الشعارات.

وعقب إعلانه في 1960/12/8م عزمه تنظيم إستفتاء داخل التراب الفرنسي في 1961/01/08 م حول تقرير المصير، ردت جبهة "الجزائر فرنسية" المتطرفة بتوزيع مناشير تدعو الى الإضراب العام بهدف منعه من إتخاذ هذه الخطوة ومنددة بمجيئه الى الجزائر في هذه الفترة –متمسكة بفكرة الجزائر فرنسية، وكرد فعل على ذلك خرج الجزائريون في مظاهرات في مختلف المدن الجزائرية بداية من ليلة الأحد 11 ديسمبر 1960م ردا على هذه الجبهة.[2]

كانت منطلقاتها من حي بلكور لتشمل بئر خادم ، بئر مراد رايس، القبة ،القصبة، ديار السعادة، الورشات(ساحة أول ماي)، شارع ميشلى (ديدوش مراد) ، لتعم بعدها الكثير من المدن الجزائرية كتيبازة ، شرشال ،سيدي بلعباس ، قسنطينة ،عنابة وغيرها[3] . وكانت شعارات هذه المظاهرات "تحيا الجزائر المستقلة"، "تحيا جبهة التحرير الوطني" ، كما رفعت الأعلام الوطنية

---

[1] فضيلة حفاف : "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية" ، مجلة قضايا تاريخية, المجلد : 5 ، العدد : 1 ، 2021/01/21 ، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر ، ص: 269.

[2] قشى الخير : "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في سياق التاثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية" ، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر ، المجلد :17 ، العدد:1 ,2019 ، إصدار المركز الوطني للدرسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، ص: 70.

[3] رشيد مقدم: المرجع السابق ، ص: 220.

وتعالت الزغاريد ، غير أن قوات الإستعمار قامت بقمعها بوحشية عن طريق المظليين والأقدام السوداء ، ورغم ذلك فقد تواصلت لمدة 3 أيام.[1]

سقط جراء هذه المظاهرات حسب مصدر جبهة التحرير الوطني 800 شهيد وأكثر من 1000 جريح و1400 معتقل، في حين أوردت المصادر الفرنسية بأن عدد القتلى من الجزائريين 123 وعدد الجرحى 400، مع 600 معتقل.[2]

يمكن القول بأن هذه المظاهرات مثلت منعرجا حاسما في تاريخ الكفاح الوطني ، حيث أثبتت القطيعة التامة مع الاستعمار، ودحضت كل شعارات الجزائر فرنسية ، كما أثبتت مدى تلاحم الشعب الجزائري بكل فئاته مع ثورته وتمسكه بالإستقلال التام

لاقت محاولات فرنسا إيجاد فريق ثالث تتفاوض معه بدل جبهة التحرير الوطني وسعيها الى تجنيد آلاف الحركى والمتعاونين معها (القوة الثالثة)، الفشل الذريع أمام صلابة الثورة التحريرية وتماسكها، خاصة بعد طرح فكرة الجزائر جزائرية لأجل عزل الثورة وإبعادها عن حاضنتها الشعبية.

إن إجهاض خطة الطريق الثالث أو القوة الثالثة عكستها مواقف الحكومة المؤقتة بعد أن وجه رئيسها فرحات عباس خطابا الى الشعب الجزائري في 12/16 من السنة نفسها، أثنى من خلاله على مواقفه وتضحياته من أجل تقرير مصيره ، وجهوده لإفشال المخططات الإستعمارية المشبوهة سياسيا، عسكريا و إقتصاديا ، مطالبا إياه بمواصلة النضال حتى تحقيق أهداف الثورة.[3]

مثلت هذه المظاهرات إحباطا كبيرا لدى الساسة الفرنسيين والمستوطنين على حد سواء، خاصة بعد أن ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الجزائرية في اليوم الثاني من

---

[1] فضيلة حفاف : المرجع السابق ، ص: 270.

[2] رشيد مقدم : المرجع السابق ، ص: 222.

[3] المرجع نفسه، ص ص: 216-220.

المظاهرات، حيث تغيرت العديد من مواقف الدول لتصب في صالح القضية الجزائرية، وبذلك إقتنع ديغول بأن الجزائريين ملتفون حول جبهة التحرير الوطني ممثلهم الشرعي والوحيد ، وأن التفاوض لا يكون إلا معها.[1]

-الدعم الإفريقي للثورة الجزائرية :

إن عالمية الثورة الجزائرية ، كانت نتاج خصائصها وسماتها ، حيث أصبحت مثالا يحتذى به في إفريقيا ، خاصة بعد أن حققت العديد من الإنتصارات على القوات الفرنسية . إن الثورة الجزائرية تخطت حدود الوطنية بإعتبارها تجربة رائدة في الكفاح التحرري[2]، لذا إكتسبت تأييد الدول الإفريقية خاصة بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة.

يمكن تتبع أهم هذه المواقف على المستوى الإفريقي :

-مؤتمر القاهرة 1958 م ، حيث دعا المؤتمرون الى قيام مظاهرات مؤيدة لكفاح الشعب الجزائري، وتعبئة الرأي العام العالمي للتنديد بممارسات فرنسا في الجزائر والإعتراف الفوري بإستقلالها.

-مؤتمر أكرا بغانا 1958/04/15 م، حيث وجدت الثورة تأييدا كبيرا من قبل المؤتمرين.

-مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني بتونس، الذي إنعقد بتونس 25-31 جانفي 1960 م، حيث دعا الحكومات الإفريقية التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة الى الإعتراف بها، كما أوصى بتقديم شتى

---

[1] يوسف مخالد : "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول وتحقيق إرادة الشعب " ، مجلة الحضارة الاسلامية ، المجلد 15 ، العدد: 1، 2014 ، معهد الحضارة الاسلامية ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية ، جامعة وهران ، ص ص : 236-237 .

[2] يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص: 402.

أنواع الدعم العسكري والمادي للثورة الجزائرية ، كما لفت أنظار العالم إلى خطورة الوضع في الجزائر موجها نداء حثيثا للأمم المتحدة الى الإعتراف باستقلال الجزائر.[1]

-مؤتمر كوناكري (غينيا) في 1960/04/11م .

-مؤتمر القاهرة 25-31-مارس 1961 م .

-إعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره (1960/12/19 م):

توخت جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي تدويل القضية الجزائرية ، من أجل التعريف بعدالتها منذ سنة 1957 م ، رغم مساعى سلطات الاستعمار الفرنسي الى الحيلولة دون ذلك. لقد أعطت سنة 1960 م دفعة قوية في مسار تدويل المسألة الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة، ففي شهر سبتمبر 1960 م تقدمت 25 دولة آفروآسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة.[2]

صبت نتائج مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م التي قام بها الشعب الجزائري في تعزيز موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة تدويل قضية كفاح الشعب الجزائري بالأمم المتحدة التي أصدرت لائحة قررت فيها الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[3]

-لقاء لوسارن (Lucerne) السري 1961/02/20 م :

دارت جلسات هذا اللقاء على الأراضي السويسرية وذلك بوساطة سويسرية، وقد مثل الوفد الجزائري فيه كل من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل، أما الجانب الفرنسي فمثله جورج بومبيدو (George pompidou) وبرونودي لوس (Brunode Leusse)، حيث بدأت المحادثات في 1961/02/20، تمحورت حول الهدنة ووقف القتال والإبقاء على القاعدة العسكرية البحرية

---

[1] "الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية " جريدة المجاهد ، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين ، العدد :61 ، الاثنين 10 شعبان 1379هـ ، 1960/02/08 م, الجزائر ، ص:07.

[2] سيد على أحمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010 ، ص ص : 181-182.

[3] المرجع نفسه : ص : 182.

بالمرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية، وأن قضية الصحراء لا نقاش فيها[1]، في المقابل هدف الوفد الجزائري إلى تناول مسألة تقرير المصير، لكن نقطة الخلاف الرئيسية كانت قضية الصحراء التي إرادتها فرنسا أن تكون خارج ملف المحادثات وبسببها فشل اللقاء[2].

- **لقاء نيوشاتيل 1961/03/05:**

تم هذا اللقاء تحت رعاية سويسرية، غير أن نقاط الخلاف زادت من اتساع الهوة بين الجانبين بل وتباعد مواقفهما فقد ركز بومبيدو على قضية الهدنة والإبقاء على قاعدة المرسى الكبير البحرية وكذا الصحراء تحت السيادة الفرنسية ، نتبين ثبات الموقف الجزائري من خلال التالي: «... لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات، وأكد السيد أحمد بومنجل أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها »[3].

-تمرد الجنرالات الأربع :

قام الجنرالات الأربع وهم :شال موريس ،صالان رؤول، زيلر ماري اندري و جوهر ايدموند بمحاولة انقلابية دامت 4 أيام بسبب الندوة الصحفية التي عقدها ديغول يوم 1961/04/11 والتي أكد فيها بأن " ... الجزائر تكلفت أكثر مما تدره علينا ... وعليه فان فرنسا لن تعترض سبيل السكان الجزائريين إذا قرروا إقامة دولتهم ،ولمزيد من التوضيح فان هذه الدولة ستكون لها السيادة في الداخل و الخارج ... "[4]

اعتبر الجنرال شال بان هذا التصريح بمثابة خطاب استسلامي، لذا بدأ في التحرك مع بقية الضباط الآخرين بعد أن تراس هو شخصيا العملية الانقلابية ، حيث سارع إلى الاستعانة بقا ئد

---

[1] عبد المجيد شيخي: " اتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م، ص:94.

[2] Ben youcef Ben khedda: Op-cit, p:15.

[3] محمد الشريف سيدى موسى: المرجع السابق ، ص:297.

[4] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزاء الثالث ، المرجع السابق ، ص : 103.

الطيران العسكري الذي سهل للانقلابيين مهمة الهبوط في مطار بوفاريك العسكري في 1961/04/20، وفي اليوم الموالي اتصل شال هاتفيا مع أهم قادة الوحدات العسكرية، وفي منتصف الليل زحف اللفيف الأجنبي على الجزائر العاصمة وتم اعتقال رئيس الحكومة الفرنسية جون مورني jeanmarmi و مساعدوه ومعهم وزير الأشغال العمومية روبربيرون robert buron ،كما قام الجنرالات الأربع بتوزيع المهام فيما بينهم، كما بثت إذاعة الجزائر التي سميت بإذاعة فرنسا البيانات التي تؤكد سيطرة الجيش على الجزائر و الصحراء، غير أن محاولتهم باءت بالفشل بسبب تردد ورفض بعض القادة العسكريين، الأمر الذي أدى إلى إفشال المحاولة الانقلابية التي انحصرت في العاصمة فقط.[1]

القي ديغول خطابا على التلفزيون الفرنسي مرتديا زيه العسكري جاء فيه ما يلي :" ...لقد أقيم في الجزائر نظام تمردي بواسطة عصيان عسكري لهذا النظام ظاهر يتمثل في أربعة جنرالات متقاعدين، وله واقع تجسده مجموعة من الضباط المتخرجين و الطموحين المتعصبين ... "[2].

قضى هذا الخطاب على أمال الانقلابيين و المتعصبين من المستوطنين ،وبعده بثلاث ساعات دعا رئيس الوزراء ميشال دوبري على شاشات التلفزيون الفرنسي الفرنسيين بالخروج للشارع لتأييد ديغول ، كما دعا المظليين للعودة إلى جادة الصواب وبالفعل عادت وحدات الجيش إلى ولائها لديغول ورفضها الانصياع للمتمردين في كل من وهران و قسنطينة ،مما اضطر الجنرال شال إلى تسليم نفسه إلى رجال الدرك الوطني يوم 1961/04/25 وبعد أن تم سجنه نقل نحو باريس .[3]

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزاء الثالث ، المرجع السابق ، ص ص : 104-105.

[2] المرجع نفسه : ص : 142.

[3] المرجع نفسه : ص: 106.

-المنظمة السرية الإرهابية (O.A.S) :

بعد فشل الحركة الانقلابية عين غلاة الضباط ومعهم المستوطنون الجنرال سالان رئيساللمنظمة السرية الارهابية ، كما عينوا الجنرال جوهو نائبا له ، حيث أنشأوا لها فروعا في فرنسا بقيادة النقيب سارجان Sergent والملازم داقناDegnelder، الذي ارتبط اسمه بالمجموعات الاجرامية ، كما عينوا في اسبانيا العقيد آرقو Argau،في حين أسندت مهمة التنظيم للعقيد قودارالذي كلف بالمنظمات الجماهرية ، في حين تولى الاستعلامات والعمليات جون كلود بيراز jean claudepérez والمهام السياسية لجون جاك سيزيني jean jaques Susini .[1]

بعد اعتراف ديغول في خطابه في 1959/09/16 وبشكل رسمي بحرية الشعب الجزائري في تقرير المصير بكل سيادة ، جاء هذا التنظيم كرد فعل لإفشال جهوده في هذا الاتجاه .إن جذور المنظمة السرية الارهابية تعود فكرتها الى تاريخ 1958/05/13 ،حيث ولدت رسميا في 1961/02/21 ، وقد إنضم اليها أفراد الجيش الفرنسي ومعهم الأقدام السوداء وذوي التوجهات اليمينية المتطرفة ، وللتعريف بنفسها أصدرت نشرية بعنوان : "نداء فرنسا " وقد بلغ عدد نسخها حوالي 10 آلاف نسخة والتي كان جاك سيزيني من أكبر منظريها.[2]

تزعم الملازم داقنالدر وهو أحد ضباط اللفيف الاجنبي المجموعات المسلحة المشكلة من الجنود الفارين من مختلف قطاعات الجيش الفرنسي ، والذين بلغ تعدادهم حوالي 500 جندي ، كما احتوت مكوناتها على ثلاث قوى اساسية مختلفة في وضعها الاجتماعي وفي مرجعيتها السياسية والفكرية والثقافية ،فالفئة الأولى جسدها منتسبو العقداء وهم آرقو Argoud وقودرا Godard و Gards و Briasit، والذين كانوا يؤمنون بتبعية الجزائر لفرنسا وهؤلاء الفارون من الجيش النظامي وأفراد اللفيف الأجنبي ، في حين مثل الفئة الثانية أبناء المعمرين، وهم عادة من

---

[1]محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزاء الثالث: ص: 107.

[2]الرزقي شرقي : " السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية للتنظيمات الارهابية هيكلتها وتنظيمها " مجلة المصادر ، العدد 20 ، السداسي الثاني ، 2009 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار، الجزائر ، ص ص:80-82-83.

الطبقة المتوسطة يتزعمهم جون كولد بيراز، الذي يؤمن بأن الصراع في الجزائر هو صراع بين الاسلام والمسيحية وبين المسيحية والشيوعية ، أما الفئة الثالثة فمثلتها الجبهة الوطنية بقيادة جون جاك سوزيني ، وقد ضمت في صفوفها الطلبة وقدماء جبهة الجزائر الفرنسية والبعث الفرنسي.[1]

إستقطبت المنظمة السرية الارهابية في بداياتها الأولى أكثر من 1000 طالب كما أشاعت في أوساط المستوطنين، بأن الجزائريين لو تحصلوا على استقلالهم سيقومون بالانتقام منهم ويلقون بهم في البحار.

لقد تمثلت أهدافها فيما يلي:

-الدفاع عن الجزائر الفرنسية.

-تجنيد الرأي العام الفرنسي حول الدفاع عن الجزائر فرنسية والعمل بكل الوسائل لتحقيق ذلك.

-الضغط على الجنرال ديغول لتغيير سياسته التي انتهجها تجاه الجزائر والتي لا تتلائم مع أهداف المنظمة.

-التخطيط للقيام بانقلاب ضد رئيس الجمهورية الخامسة.[2]

وهكذا بدأت في تنفيذ برامجها حسب البيان الذي أصدرته بتاريخ 1961/05/03 والذي تضمن مايلي : ".... أنصتوا لنا سوف ينقذ كل شيء ، لا تسلموا أسلحتكم اجمعوا بعضكم في فرق صغيرة ، أقتلوا كل من يحاول إيقافكم ، أحرقوا مكاتب الحكومة ، أقتلوا كل الخونة كبيرهم وصغيرهم ....."[3]

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص: 109.

[2] () : "منظمة الجيش السري O.A.S" ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 ، اصدار جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الأوراس ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر ,1416هـ ,1995م ,[د.ت], ص ص: 302-303.

[3] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص 108.

بدأت المنظمة في تنفيذ نشاطها الإجرامي مستخدمة وسائل عدة منها التفجير ، التخريب ، القتل الجماعي ، تصفية الاطارات الجزائرية ، اغتيال الفرنسيين ذوى الأفكار الحرة وغير الموالين لها ، النهب والسرقة خاصة مراكز البريد والبنوك ، الاعتداء على المؤسسات الادارية ، الثقافية ، والاقتصادية ، تحريض الاطارات الاوروبية واليهود على مغادرة الجزائر ، إنشاء تنظيم لها في فرنسا ، تجنيد المتطوعين من الضباط والجنود والحركة والمعمرين ، بتكوين ميليشيات ووحدات مسلحة في الجبال ، محاولة الانقلاب على الولاية العامة في الجزائر والاستحواذ عليها بقيادة الجنرال سالان[1]. وبذلك فإنها إستقطبت أعدادا غفيرة من المستوطنين ظنا منهم بأن الارهاب والعنف سيساهمان في إبقاء الجزائر فرنسية، كما امتلكت أسلحة أوتوماتيكية ومتفجرات نفذت بها عمليات نوعية بعد تمرد 1961 وذلك بتوسيع نطاق عملياتها الارهابية في الجزائر وفرنسا لترسيخ فكرة الجزائر فرنسية والمحافظة على ما يسمى عندهم فرنسا الكبرى[2]، لقد ركزت على الجانب الاعلامي حيث أصدرت جريدة نداء فرنسا Appel de la France وهي لسان حالها ، نشريةles centirions التي استهدفت وحدات الجيش الفرنسي وذلك بدعوتها الى التمرد والعصيان كما أصدرت في اسبانيا نشرتان هما probléme Algérien وSolution Française، اللتان شرحتا فلسفتها.

وكرد فعل على النشاط التخريبية والإجرامية لهذا التنظيم ،أعلنت الحكومة الفرنسية عن حلها في 1961/12/06 ،كما أصدرت وزارة الدفاع أوامرها بإعتقال لكل عسكري يؤيد هذه المنظمة ويدعو الى التمرد ، كما حذر وزير الداخلية مراسلي الصحافة الاجنبية المعتمدة في الجزائر بالطرد ان هم تحاوروا مع اي أحد من مسؤوليها ، غير ان قرار الحل كان شكليا لأنه استهدف تنظيما سريا لم يطلب الترخيص من السلطات ولم يكن له اعتماد رسمي، ولاحتوائها أصدرت الحكومة الفرنسية تنظيمات شبه رسمية موازية لها لمجابهتها والتصدي لها منها :

---

[1] () : "منظمة الجيش السري O.A.S "، المرجع السابق ، ص 303.

[2] عبد المجيد عمراني : المرجع السابق ، ص:176.

-الحركة من أجل التعاون التي يقودها جاك دوير JaquesDauerوليسيانبيتارلان Lucien Bitterlin.

-مجموعة ميشال حق Michel Hacq والتي تضم في صفوفها عشرات ضباط الشرطة المدربين على جميع أنواع القتال.

-مصالح الأمن المدني.

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني من إلقاء القبض على الجنرال سالان الذي أستدرج نحو الجزائر العاصمة في 1962/04/20 ثم نقل بعدها نحو فرنسا للمحاكمة.[1]

اقتنعت المنظمة السرية الارهابية باستحالة تحقيق أهدافها وأنه يجب عليها إيجاد حل يحفظ لها ماء وجهها، لذا أصدرت قيادتها في 1962/04/01 بلاغا موقعا من قبل رئيسها، أنه في حالة اعتقال سالان فإن جورج بيدو هو من سيتولى رئاستها ، لكن وبعد اعتقال سالان ترسخت ليدها قناعة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وفعلا التقى عبد الرحمان فارس جون جاك سوزيني الذي أصبح رئيسها الفعلي بتاريخ 1962/05/18 بمدينة بودواو (قرية ألما ALMA) سابقا ، كما جمع بينهما لقاء ثان في الأبيار بالعاصمة بتاريخ 1962/06/01 ، كما التقى بدوره شوقي مصطفاي بسوزيني بتاريخ 1962/06/17 حيث تمخض عن هذا القاء تعهد الثورة بتنفيذ ضمانات اتفاقيات إيفيان والتي تنص على حماية حقوق الاوربيين في الجزائر وفي اليوم ذاته أذيع تصريح مصطفاي شوقي تلاه إذاعة بلاغ سوزيني على أمواج الاذاعة السرية للمنظمة يدعو فيه الاوربيين الاعتراف باستقلال الجزائر وتنفيذ ما جاء في رسالة سالان من سجنه الى المنظمة والتي دعا فيها الى وقف أعمال العنف والتقتيل وحث الاوربيين على التأقلم مع الواقع الجديد[2]، وبهذا إضمحل هذا التنظيم الإرهابي في الجزائر عشية 1 جويلية 1962 م بعد أن فرت قيادته الى الخارج.

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثالث ،المرجع السابق ، ص :115.

[2] المرجع نفسه : ص: 130.

وبهذا إضمحل هذا التنظيم الإرهابي في الجزائر عشية 1 جويلية 1962 بعد أن فرت قيادته الى الخارج.

-مفاوضات إيفيان الاولى 20 ماي -13 جوان 1961 م :

ترأس الوفد الجزائري في هذه المفاوضات كريم بلقاسم بمعية سعد دحلب، الطيب بولحروف، محمد بن يحي، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، الرائد أحمد قائد وعلي منجلي، كما كان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد، بينما ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس (Louis Joxe)[1].

وأثناء هذا اللقاء عرضت الحكومة الفرنسية مسألة الهدنة ووقف القتال والامتيازات للأوروبيين في الجزائر وتقرير المصير في الشمال دون الصحراء، غير أن كريم بلقاسم رفض المقترح الفرنسي موضحا بأن المشكل هو قضية تصفية الاستعمار بشكل نهائي، وأنه لا يمكن قبول جزائر منقوصة من 5/4 من ترابها الوطني، وبالتالي فإنه يستحيل أن يتم اتفاق حسب الشروط الفرنسية يضر بالوحدة الترابية والسيادة، الأمر الذي أدى إلى توقف المفاوضات يوم 1961/06/13، وهذا بعد رفض الوفد الجزائري خارطة الطريق الفرنسية[2].

-محادثات لوقران (Lugrin) 20 جويلية 1961 م :

هيمدينة فرنسية قريبة من الحدود السويسرية، حيث عاد الوفدان من جديد، استمرت المفاوضات إلى غاية الثامن والعشرين من الشهر نفسه، وكما كان متوقعا فقد كان مصيرها الفشل بسبب إصرار فرنسا على تجزئة الجزائر في مقابل الإبقاء على وحدتها الترابية من طرف المفاوضين الجزائريين الذين بادروا بتوقيفها من جانب واحد[3].

---

[1] Ben youcef Ben khedda: Op-cit, p:22.

أيضا: (عبد المجيد شيخي: المرجع السابق، ص:96.)

[2] محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق، ص:298.

[3] Ben youcef Ben khedda: Op-cit, p:23.

-مظاهرات 17 أكتوبر 1961 م :

كان لتأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1955 دور فعال في تنظيم الثورة في بلاد المهجر رغم المحاولات الفرنسية لعزل العمال الجزائريين عنها، لقد قامت السلطات الفرنسية بتنصيب موريس بابون (Maurice Babon) محافظا لشرطة باريس بأمر من ديغول وهذا بسبب جهوده التي بذلها من أجل إحلال الأمن في بعض مناطق الشرق الجزائري خاصة في منطقتي قسنطينة والأوراس في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، لذا رأى في رئيس الحكومة ميشال دوبري الرجل الذي بإمكانه وضع حد لنشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني في باريس وضواحيها، حيث أنشأت شرطة خاصة سنة 1959، قوامها من 400 إلى 500 عنصر، ضمت بين صفوفها الحركى الجزائريين وضباط ذوي خبرة مع الأهالي الجزائريين على أساس أنهم عملوا في المكاتب العربية بالجزائر، وقد كلف الضابط النقيب مونتاني بقيادتها، كما وضعت تحت تصرف موريس بابون الذي قام بنشرها على تجمعات الجزائريين في باريس في حي بارباس من أجل تتبعهم وترهيبهم واعتقالهم[1].

إن من بين الإجراءات التي اتخذها موريس بابون هي منع تجوال الجزائريين ليلا بدءًا من تاريخ 1961/10/05 وذلك من الساعة 9 مساءًا حتى الخامسة صباحًا.

من جهتها سعت فدرالية جبهة التحرير الوطني إلى تجنيد المهاجرين الجزائريين لغرض القيام بمظاهرات رافضة لسياسة موريس بابون تجاههم وللتعبير عن رفضهم لاستفزازاته وتحديهم لقراراته، وهكذا بدأت المسيرات التي تواصلت لمدة 03 أيام، بحيث تم الاتفاق على أن يكون يوم 17 أكتوبر موعدا لخروج الجزائريين في فرنسا وضواحيها، وفي اليوم الثاني أعلن التجار الجزائريون الإضراب العام، كما خرجت المرأة الجزائرية في اليوم الثالث في مظاهرات أمام

---

[1] أحمد مريوش: " مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 "، مجلة المصادر، العدد21، السداسي الأول، 2010، إصدار المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، ص:272.

الإدارات، السجون والمحاكم. كما أصدرت فدرالية جبهة التحرير الوطني تعليماتها للمتظاهرين بأن تكون مسيراتهم سلمية[1].

تركزت المسيرات في ميدان الأوبرا والشوارع الرئيسة ،كشارع ديغول حمل من خلالها المتظاهرون شعارات عديدة منها الجزائر المستقلة، تحيا الجزائر والحكم للجبهة مع رفع العلم الجزائري، كما قاموا بتخريب أكثر من 56 منشأة فرنسية وتصفية بعض العملاء.

كانت ردود الفعل الفرنسية تجاه هذه المظاهرات استعمال كل أنواع القمع والإرهاب من ضرب بالعصي على الرؤوس ورمي حوالي 450 جزائريا مكبلين في نهر السين (La Saine)، اعتقال الآلاف، إعدام الكثير منهم شنقا في غابة فانسان، الاستنطاق، التعذيب في مراكز الشرطة ووضع المتاريس لمنع حركة المظاهرات، كما بلغ عدد المفقودين حوالي 400 والمعتقلين أكثر من 11538، في حين أوردت وسائل الإعلام الفرنسية بأن عدد الضحايا تراوح ما بين 100 إلى 150 ضحية فقط[2].

ولما سئل موريس بابون عن هذه الأحداث من قبل المجلس البلدي لمدينة باريس أجاب بالتالي: «... أن الشرطة فعلت ما كان يجب عليها أن تفعله...» وفي الأيام التالية للمظاهرات أصبحت الجثث تستخرج من نهر السين وتكتشف داخل الغابات المحيطة به، كما فتحت السلطات القضائية الفرنسية تحقيقات بشأنها[3].

لقد زادت هذه المجازر من قوة الثورة، بعد أن إلتحم المهاجرون بها معبرين عن تأييدهم وارتباطهم بقضيتهم العادلة، بعد أن كشفت طبيعة الاستعمار الفرنسي الوحشية، كما أعطت للقضية الجزائرية زخما كبيرًا في المحافل الإقليمية والدولية.

---

[1] أحمد مريوش: " مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 "، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص:274.

[2] المرجع نفسه، ص ص:274-275.

[3] باتريك أفينو، جون بلاتشايس: المرجع السابق، ص ص:175-176.

-محادثات بال (Bale) الأولى 28-29 أكتوبر 1961 م :

جرت بعد تصريح ديغول في 1961/09/05، والذي اعتبر من خلاله بأن الجزائريين لا يمكنهم التفريط في الصحراء، وقد تطرق الجانبان إلى مسائل اقتصادية، وإستراتيجية وتقنية تتعلق بالمرحلة الانتقالية، وعمومًا فإن الموقف الفرنسي تميز باللينونة تجاه الموقف الجزائري[1].

-محادثات بال الثانية 9 نوفمبر 1961 م :

تطرق فيها الجانبان إلى مسائل عديدة نورد منها التالي:

- وضع الأقليات الأوروبية.
- التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر.
- المرحلة الانتقالية وترتيباتها.
- الهيئة التنفيذية.
- البترول ومنطقة الفرنك[2].

-محادثات لي روس (Les Rousses) 11-19 فيفري 1962 م :

جرت هذه الأخيرة على الحدود الفرنسية السويسرية، حضرها من جانب الثورة كريم بلقاسم بصفته نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومعه أمحمد يزيد، رضا مالك، بن طوبال وآخرون، أما الجانب الفرنسي فمثله بيار جوكس وروبير برون (Robert Buron) وآخرون، وقد نوقشت من خلالها المواضيع المختلف فيها من أهمها مسألة الصحراء التي استطاع من خلالها الوفد الفرنسي أن يتجاوزها ليركز على الاستغلال المشترك لثرواتها الطبيعية والمعدنية خاصة البترول والغاز مع الإبقاء على القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان لفترة محددة تحت سلطة

---

[1] الحاج موسى بن عمر: المرجع السابق، ص:79.

[2] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبايلي، مراجعة :عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص:31-32.

فرنسا[1]، وبعد الاتفاق المبدئي على كل نقاط الخلاف، افترق الطرفان في التاسع عشر من الشهر نفسه ليلتقيا في مفاوضات رسمية بعد أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

-مفاوضات إيفيان الثانية 7 مارس حتى 18 مارس 1962 م :

بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ما جاء في مسودة محادثات لي روس، جاء لقاء إيفيان الثاني، حيث اتفق الطرفان على تنفيذ ما جاء فيه، وذلك على شكل اتفاق رسمي ملزم للطرفين، حيث افتتحت وبشكل رسمي ،وقد ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم والذي تألف كذلك من بن طوبال، سعد دحلب، وأحمد يزيد أعضاء ممثلين لحكومة الثورة وبن يحي وبولحروف وغيرهما ممثلين لجيش التحرير الوطني في حين مثل الجانب الفرنسي لوي جوكس، روبير برون، برونو دولاس وغيرهم.

لقد استلزم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار اثنا عشر يوما من المناقشات الحادة، حيث وقع كريم بلقاسم باسم الوفد الجزائري على الاتفاق عشية يوم 18 مارس، وبذلك أعلن وقف إطلاق النار ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة 12 زوالا، كما قام الجنرال ديغول بإعطاء الأوامر للقوات الفرنسية بوقف القتال[2].

مثلت هذه الاتفاقيات موضع اختلاف بين مؤيد ومعارض لها فالمؤيدون لها يرون بأنها انتصار عظيم للثورة الجزائرية وما كان ليتحقق إلا بعد تضحيات جسام قدمها الشعب الجزائري في سبيل نيل حريته وأن أي مفاوضات تقتضي تنازلات، حيث يرى هؤلاء بأنه لا أحد كان يتصور استقلال الجزائر عن فرنسا، فهو انجازعظيم رغم ورود كلمة التعاون استرضاء للمعمرين، لهذا فإن ما ورد فيها من مواد وبنود يصب كله في مبدأ الاستقلال والتعاون، وقد لعبت دبلوماسية وفد جبهة

---

[1] محمد قن، المرجع السابق، ص119.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص:37-38.

التحرير الوطني المفاوض دورًا كبيرًا في جعلها تخدم مصلحة الشعب الجزائري، خاصة ما تعلق منها بوحدة التراب الوطني- وحدة الشعب الجزائري- الاستقلال التام والكامل[1].

أما المعارضين لها فيرون بأن الاتفاقيات منحت المستوطنين بعض الامتيازات التي تضمنت حمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم في الجزائر، كالحق في الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة والجزائرية لمدة 03 سنوات، ثم يتم تخييرهم بين واحدة منها، مع حقهم في أخذهم لأملاكهم المنقولة وتحويل رؤوس أموالهم، مع احتفاظهم بحقوق المعاشات المكتسبة بالجزائر مع استعمالهم للغة الفرنسية في معاملاتهم في حين أغفلت حقوق الجزائريين، كما أن مسألة التعاون شملت ميدان البترول، الغاز والمعادن بعد أن حصل الفرنسيون على امتيازات مثيرة، حيث اعترف الطرف الجزائري بكل الحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم والنقل التي منحتها فرنسا ضمن قانون نفط الجزائر قبل تقرير المصير[2].

كما أشاد الرأي العام العالمي بهذه الاتفاقيات، حيث اعتبرها كل من الزعيم الكوبي فيدال كاسترو واليوغسلافي جوزيف بروز تيتو انتصارا عظيما، في حين رأى فيها الوزير الأول الصيني انجازا كبيرا للشعب الجزائري، وأنها بمثابة تسوية ثورية حافظت بواسطتها الثورة التحريرية على مواقفها الأساسية التي قامت من أجلها[3].

ومجمل القول فإن هذه الاتفاقيات وما ورد فيها من ايجابيات وسلبيات، إلا أنها أصبحت من الماضي، بعد أن تجاوزتها الأحداث والتطورات، فقد أممت الدولة الجزائرية أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1965، البترول سنة 1971، جلاء القوات الفرنسية من الجزائر في نهاية

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص:41.

[2] يحي بوعزيز: " محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م، ص:77.

[3] Ben youcef Ben khedda: Op-cit, p:39.

سنة 1964، من قاعدة المرسى الكبير بوهران سنة 1968، ومن القواعد الصحراوية سنة 1967[1].

-الهيئة التنفيذية المؤقتة:

تشكلت بمقتضى البند الثالث من الاتفاقية،حيث نصت المادة التاسعة من هذه الاتفاقية على أنه: « ...تقع مسؤوليات ادارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يضم الرئيس ونائبه وعشرة اعضاء »[2]، وقد خول لها القيام بمهمتين: الأولى الإعداد المادي والمعنوي والبشري لاستفتاء الشعب حول الاستقلال، أما الثانية فهي العمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات ما قبل الاستقلال في الفترة المؤقتة، وقد نصت المادة التاسعة من اتفاقياتإيفيان على إسناد مسؤوليات إدارة شؤون الجزائر العامة إلى الهيئة التنفيذية الانتقالية، التي تتشكل من الرئيس ونائبه وعشرة أعضاء، وقد انحصرت مهامها في العمل على الخطوات الإجرائية فيما يخص تقرير المصير وتنفيذه وإدارة شؤون الجزائر ،حتى يتم وضع النظم المترتبة عن الاستفتاء العام حول تقرير المصير والتي تشمل التراب الجزائري الذي يتشكل من 15 ولاية[3].

وبعد المشاورات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية تشكلت هيئة تنفيذية انتقالية لتسيير الإدارة الجزائرية، حتى يوم الاستقلال .

إن من بين واجبات الهيئة التنفيذية المؤقتة فضلا عن تصديها للعمليات الإرهابية المزعزعة للأمن والاستقرار في الجزائر والتي كانت تقوم بها (O.A.S) ،هي تحديد يوم 1962/07/01

---

[1] يحي بوعزيز: "محتويات إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962" ، المرجع السابق، ص:80.

[2] يحي بوعزيز: " الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م، ص:81.

[3] الحاج موسى بن عمر: المرجع السابق، ص ص:81-82.

موعدا لإجراء الاستفتاء، بعد أن أنهت تنصيب لجان الفرز والإشراف، حيث جاءت نتائج الفرز بنسبة 97.4% نعم للاستقلال والتعاون، والتي أعلن عنها يوم 03 جويلية[1].

وفي اليوم نفسه تسلم الحاكم العام الفرنسي بالجزائر أكريستيان فوشى رسالة رسمية من الجنرال ديغول ليبلغها لعبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة ،يعترف فيها رسميا باستقلال الجزائر، وبذلك سلمت هذه الهيئة مهام إدارة شؤون البلاد إلى الحكومة الجزائرية الجديدة التي تشكلت بعد أسابيع، بعد أن تم نقل صلاحيات السيادة إليها، كما قامت فرنسا من جهتها بتعيين سفيرها الجديد بالجزائر.

[1] عبد الكريم رمضاني: " المرحلة الانتقالية مارس 1962- سبتمبر1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م، ص:121.

المحاضرة الخامسة:

ظروف قيام الجمهورية الجزائرية

-إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبداية الخلافات :

بعد وقف العمليات القتاليه ، تكلفت منذ 7 افريل 1962 هيئه تنفيذيه مؤقته جزائريه فرنسيه ترأسها عبد الرحمن فارس وبالتنسيق مع المندوب السامي الفرنسي كريستيان فوشي cristianfouchet بتسيير شؤون الجزائر الى غايه اجراء الاستفتاء ونقل السياده الى الجزائريين مع اطلاق سراح المعتقلين ،السجناء وعوده اللاجئين ، كما شرع الاوروبيون في مغادره الجزائر، حيث اقيم جسر جوي في 19 جوان 1962 لهذا الغرض كما تم القضاء على المنظمهالسريهالارهابيهO.A.S والتي فرت عناصرها من الجزائر في 28 جوان.[1]

لقد صاحبت قيام الجمهوريه ظروف عديده نذكر منها:

- توقيع اتفاقيات ايفيان والتي تضمنت وقف اطلاق النار وانشاء الهيئهالتنفيذيهالمؤقته لتسيير شؤون الجزائر حتى تاريخ الاستفتاء .

-الاجتماع الطارئ للمجلس الوطني للثورهالجزائريه في دورته السادسه بطرابلس في ما بين 27 ماي حتى 07 جوان 1962 . من اجل وضع خارطه طريق لجزائر ما بعد الاستقلال مع انتخاب قياده جديده مؤقته في جو من الخلافات الحادة بين رفقاء السلاح والتي افرزت اتجاهين هما :

الاتجاه الاول: مثل الحكومة المؤقتة في غياب الزعماء الخمس، حيث تمثلت في بن يوسف بن خده ،كريم بلقاسم ،الاخضر بن طوبال ،عبد الحفيظ بو الصوف واخرين ، ومعهم معظم مسؤولي الولايات الثانيه، الثالثهوالرابعهوفيدراليه جبهه التحرير الوطني بفرنسا ،والتي رات ضروره استمرار مؤسسات الثورهالقائمهانذاك الى غايه انتخاب مجلس تاسيسي تنتج عنه قياده جديده ، اما الاتجاه الثاني : فمثلته مجموعة الزعماء الخمس، والذين اطلقت فرنسا سراحهم ومعهم هيئه الاركان لجيش التحرير الوطني يساندهم قادة الولايات الاولى والخامسة والسادسة، حيث اعلن عن

[1] رابح لونيسي و اخرون المرجع السابق ، ص : 48 .

تعيين هيئه تنفيذيه مؤقته او مكتب سياسي مهمته الاشراف على الحكومهالمؤقته حتى تاريخ انتخاب المجلس الوطني التاسيسي ومن ثم تشكيل حكومه جديدة .[1]

-تصاعد عمليات المنظمهالارهابيهالسريهO.A.S، والتي شملت تفجير القنابل ،عمليات اغتيال الجزائريين وبعض الفرنسيين المعارضين لمسارها الارهابي، صاحبتها تفجيرات اخرى لبعض احياء الجزائريين في كل من عنابة،وهران والعاصمة ،تدمير المرافق والمنشات العامة والخاصة من بينها تفجير شاحنة مفخخة بميناء الجزائر في 20 ماي 1962 . والتي راح ضحيتها حوالي 120 جزائريا، كما اقدمت على احراق المكتبهالوطنيه يوم 07 جوان والتي اتلفت جراءها حوالي 600 الف كتاب وحسب المصادر الجزائريه فان عدد الضحايا الذين سقطوا من الجانب الجزائري بلغ ازيد من الف ضحيه وهذا في الفترهالانتقاليه وحدها فقط .[2]

-اجراء استفتاء تقرير المصير والذي تضمن نعم للاستقلال والتعاون حيث اعطى لفرنسا امتيازات مثيرة وذلك بتثبيتها لنفوذها في الجزائر.

-الصراع على السلطه بين رفقاء السلاح، حيث تعود جذوره القريبه الى قبل وبعد انعقاد دورة المجلس الوطني للثوره الجزائرية، التي عوضت فرحات عباس ببن يوسف بن خده لتولي منصب رئيس الحكومهالمؤقته للجمهورية الجزائرية، وذلك بعد انعقاد دورته من 19 /12/ 1959 الى 18/ 10 /1960 ،وبعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار برز الى الوجود الصراع بين مختلف تشكيلات الحركهالثوريه بين زعامات تريد ان تستاثر بالحكم لنفسها فبعد التلاحم الكبير طيله سنوات الثوره ظهرت الانشقاقات والمواجهات التي تركزت على من يسيطر على الجزائر العاصمه وبسط النفوذ عليها وهو ما عرف بازمه صائفه 1962 او ما سمي بحرب الولايات .[3]

---

[1] رابح لونيسي و اخرون : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ،الجزء الثاني، المرجع السابق ، ص: 48 .

[2] المرجع نفسه ، ص : 50.

[3] سعاد يمينة شبوط : " الولاية الرابعة في مواجهة ازمة صائفة 1962 " مجلة المصادر ، العدد :13 ، السداسي الاول 2006 ، اصدار المركز الوطني للدراسات واللبحث في الحركة الوطنية ، ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر : ص : 261.

بعد وصول طائرة وفد الحكومة المؤقتة الى مطار الجزائر في 1962/07/03 القى رئيسها ابن يوسف بن خده خطابا من على شرفه ولايه الجزائر امام الجماهير الشعبية المحتشدة ومما جاء فيه ما يلي: " ... إن الإرادة الشعبية تشكل السد الأكثر مناعة أمام الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها بعضهم وأمام السلطة الشخصية والطامحين والمغامرين والدماغوجيين والفاشيين أيا كانت مشاربهم..."[1] ، وقد مثل هذا الخطاب إشارة واضحة للعقيد هواري بومدين قائد جيش الحدود المقيم في غار ديماو على الحدود الجزائرية التونسية.

انقسم الفرقاء الى ثلاث مجموعات متناحرة ترى كل مجموعة في نفسها أنها تمثل الشرعي' لحكم الجزائر وهي:

- مجموعه تلمسان: التي تزعمها بن بله ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، هواري بومدين، فرحات عباس ، العقيد او عمران ، احمد فرنسيس، توفيق المدني واخرون ، وقد اتخذت من مدينه تلمسان مقرا مؤقتا لها ، حيث اعلنت عن تاسيس المكتب السياسي لجبهه التحرير الوطني من طرف واحد وذلك يوم 1962/07/22، حتى تكون قيادة بديلة عن حكومة بن يوسف بن خدة.[2]

-جماعه تيزي وزو:

قادها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف مدعومان بكل من ايت احمد حسين والعقيد محند اولحاج والذين اسسوا لجنه الاتصال للدفاع عن الثورة C.L.D.R وهذا مقابل المكتب السياسي الذي كانت قد أعلنت عنه جماعة تلمسان . [3]

---

[1] بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012 ، ص ص : 10-11.

[2] صالح بلحاج : جذور السلطة في الجزائر الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965 ، منشورات بن مرابط ، الجزائر ، 2014 ، ص : 177 .

[3] رابح لونيسي و اخرون :المرجع السابق ، ص : 51 ، ايضا (صالح بلحاج :جذور السلطة في الجزائر الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965, المرجع السابق ، ص : 177) .

-الحكومة المؤقتة: تحت رئاسة بن يوسف بن خدة، حيث كانت تقيم بالجزائر العاصمة، وقد وقف إلى صفها كل من الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف و العقيد صالح بوبندير قائد الولايه الثانية، غير أنها ضعفت أمام جماعة تلمسان وهذا بعد استقالة بن يوسف بن خده في أوت 1962 والتي تلاها إنسحاب العديد من أعضائها حيث اضمحلت مع بداية سبتمبر، حيث أضر بها كثيرا وقوف جهات عديدة الى صف جماعة تلمسان كتوفيق المدني، فرحات عباس وياسيف سعدي.[1]

افضى هذا الصراع الى رجحان كفة مجموعة تلمسان بسبب وقوف هواري بومدين، الذي كان يتزعم جيش الحدود وهو في نفس الوقت قائد جماعة وجدة بالاضافة الى كسبها تأييد كل من قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر زبيري والولاية الثانية، وهكذا زحفت قوات قيادة الأركان يوم 25 جويلية 1962 على وحدات الولاية الثانية بقسنطينة، وقد نفذ الهجوم الرائد برجم الذي اتخذ من مدينة عين مليلة بالولاية الأولى مقرا لقيادته ومنطلقا لعملياته الهجومية مستخدما الفيالق، وقد أسفر احتلالها بعد اشتباكات عنيفة إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى، وقد تم في هذه العملية اعتقال كل من الأخضر بن طوبال وصالح بو بندير.[2]

وكرد فعل على احتلال مدينة قسنطينة اصدر محمد بوضياف تصريحا باسمه الشخصي مساء يوم 25 جويلية جاء فيه ما يلي: " ... اذا ما نجح الانقلاب لسوء الحظ فسوف يعني فرض ديكتاتورية فاشية الطابع إن الهدف الواضح لهذه المحاولة هو حرمان الشعب الجزائري من انتصاره في سبيل هدف وحيد هو تلبيه طموحات الرجال المتعطشين الى السلطة ...".[3]

---

[1] بينجامين ستورا : المرجع السابق ، ص : 15.

[2] صالح بلحاج : جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965، المرجع السابق ، ص : 183.

[3] بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص : 15-16.

بدات قياده الاركان بمناطق وهران في التحرك نحو العاصمة، وذلك بعد اجتماع عقده القادة العسكريون والمدنيون في 28 اوت ببوسعادة والتابعون لجماعة تلمسان، حيث قرروا استخدام القوة لاقتحام العاصمة، وقد حضر الاجتماع كل من هواري بومدين، علي منجلي، قايد احمد ،احمد بن بلة، الطاهر زبيري، برجم، محمد شعباني و العقيد عثمان، وقد تم وضع اللمسات الأخيرة لاقتحام العاصمة، وذلك عبر ثلاث معابر من الغرب نحو الشرق انطلاقا من وهران مرورا بالشلف تحت قيادة عثمان ومن الجنوب نحو الشمال عن طريق الجلفة، قصر البخاري المدية ثم البليدة تحت قيادة محمد شعباني، في حين اسند المعبر الثالث للطاهر زوبيري الذي حدد هدفه نحو الجنوب الشرقي عن طريق سيدي عيسى سور الغزلان وتابلاط، وفي 30 جويلية صدرت الأوامر بالاتجاه صوب العاصمة.[1]

لقد تصدت قوات الولايتين الثالثة والرابعة لهذا الهجوم، الذي أسفر عن سقوط اكثر من 1000 قتيل، حتى أن الجزائريين خرجوا الى الشوارع منادين بوقف الاقتتال حاملين شعارات سبع سنين بركات، وقد اتفقت الاطراف المتصارعة على السماح لقوات احمد بن بلة وبومدين بدخول العاصمة التي تمت السيطرة عليها في 03 سبتمبر 1962.

-انشاء الجمعية التأسيسية :

بعد التواصل الخلافات بين اعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة واعضاء قياده الاركان العامة في الجزائر، تم عقد العديد من الاجتماعات بين قيادات الولايات واعضاء الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان حيث تم التوصل الى انهاء الصراع ووضع حد له، وذلك بعد اجتماع عقد بمقر ولاية الجزائر في 1962/9/4 وقد اشرف جيش التحرير الوطني على تحضير قوائم النواب في المجلس الوطني التاسيسي، حيث انتخب في 1962/9/20 196 نائبا و بدوره انتخب المجلس الوطني

[1] صالح بلحاج :جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965, المرجع السابق ، ص: 196.

التأسيسي فرحات عباس رئيسا له، حيث اعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية في 1962/09/25[1]، كما تولى احمد بن بلة رئاسة الحكومة في 1962/09/26، والتي ضمت 18 وزيرا تقلد فيها العسكريون خمس حقائب وزاريه تولى من خلالها هواري بومدين حقيبة وزارة الدفاع واحمد مدغري وزاره الداخلية وهما منصبان سياديان[2]، وقد اعلنت نيتها في اقامة نظام اشتراكي واصلاح زراعي وجزأرة للاطارات[3]، يتضح ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به احمد بن بلة في ندوة صحفية بالقول: " .. ان الجزائر اختارت رسميا اشتراكيه فيدال كاسترو.." وفي12/25 من السنة نفسها تم تكريس فكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .[4]

ان مساعي احمد بن بلة في الاستفراد بالسلطة، وذلك بدعم من وزير الدفاع هواري بومدين فاقمت من هوة الخلاف بين رفقاء السلاح، فقد اقدم محمد بوضياف الذي كان ساخطا على طريقه اداء احمد بن بله في حكم البلاد على الاعلان عن ميلاد تنظيم جديد سماه حزب الثوره الاشتراكيهP.R.S، بعد تنصيب المجلس الوطني التاسيسي بعد ان انسحب مع مؤسسي حزبه من جبهة التحرير الوطني، وذلك في سبتمبر 1962 لايمانهم بالزاميه بعث تنظيم سياسي يناضل من اجل وضع حد لاستغلال الانسان لاخيه الانسان، كما راى محمد بوضياف بان جبهه التحرير الوطني لم تعد قادره على اداء مهامها الثورية التي انشات من اجلها كما افرج حزبه عن برنامجه السياسي في شهر ماي 1963، الذي اتهم فيه بن بله صراحة بالتفرد بالحكم وان اتفاقيات إيفيان لم تكن في مصلحه الشعب الجزائري. [5]وانها لم تكن الا تعبيرا عن استقلال شكلي وان حكومته

---

[1] محمد الواعي : " مهام جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني اثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس الى 26 سبتمبر 1962 " ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 ، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية ماثر الثورة في الاوراس , منشورات المتحف الوطني للمجاهد ,1416هـ, 1995م, المرجع السابق ، ص : 206 .

[2]Abdelkader yefsah , l'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 , revue du monde Musulman et de la Mediterrnée , N 65 , 1992 , l'Algérie , incertaine , p : 81 .

[3] بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص ص : 23 – 24 .

[4] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الرابع ،دارالحكمة للنشر, الجزائر,2014 المرجع السابق ، ص : 74 .

[5]المرجع نفسه، ص : 212 .

تفتقر الى الديمقراطيه وبالتالي فهو لا يمثل الشعب الجزائري ولا علاقه له بالاشتراكية، قامت حكومه بن بله بشن حمله اعتقالات مست كل من يدعم حزب محمد بوضياف او من هو غير موال لحكومته، لكن اطارات حزب الثوره الاشتراكيه نشطت من خلال توزيع المنشورات المنددهبسلوكاتحكومه احمد بن بله ورغم مساعي وجهود بعض الشخصيات الوطنيه لتقريب وجهات النظر، الا انها فشلت في احتواء الخلاف وهذا ما زاد من احتقان الوضع السياسي خاصه بعد ان اقدمت حكومته على اعتقال محمد بوضياف في 1963/06/25 بمعية موسى قبايلي وصالح بو بندير.[1]بعدها وبأسابيع لجأ الى تونس ثم استقر نهائيا بالمغرب .

لقد تسلم فرحات عباس باعتباره رئيس المجلس الوطني التاسيسي مسودات ثلاثه مشاريع دستور جديد للجزائر، يكون ديمقراطيا شعبيا، لكن وقبل الشروع في مناقشته اضافت له الحكومه مشروعا اخر ملتمسه منه تاجيل النظر في الموضوع .وبدلا من اتباعها للاجراءات القانونيه المعمول بها والمتمثله في عدم تعميم اي مشروع او اقتراح قبل تقديمه بصفه رسميه الى مكتب المجلس الوطني التاسيسي، حيث عرضته للمناقشه على اطارات حزب جبهه التحرير الوطني ومناضليه في القاعدة، ان هذا الاجراء اثار غضب فرحات عباس الذي احتج لدى رئيس الحكومه معتبرا ذلك تعديا صارخا على مهام النواب كما اثار مساله التوجه الاشتراكي الذي طرح في مشروع الدستور الجديد حيث وجه هذا الاخير رسالته الى نواب المجلس الوطني التاسيسيفي 1963/08/12 تناولت هذه المسالة، مؤكدا ايمانه بالاشتراكيه ذات البعد الانساني وليست الاشتراكية العلمية الماركسيه اللينينيه حيث نبهه الى ضروره ان تاخذ هذه المسالة واقع الشعب الجزائري المسلم، كما اصر على ان تبقى الجزائر على الحياد الايجابي رافضا في الوقت نفسه النظام الرئاسي الذي تناولته مسوده الدستور والذي يجعل من الرئيس منفردا بالسلطه لهذا قرر طواعيه الاستقاله من منصبه في شهر اوت[2] ، موجها إنتقادات لاذعة لحزب جبهة التحرير

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ص :156 – 157 .

[2]المرجع نفسه، ص ص : 158 – 159 .

الوطني، بعد أن أصبح في نظره حزب السلطة،و كرد فعل على مواقفه تم اعتقاله وفرضت عليه الاقامهالجبريه .

وفي 16 افريل 1963 وبسبب الضغوط والخلافات مع بن بله وبومدين بخصوص تسيير شؤون الحزب، حيث كان محمد خيضر يرى ضروره استقلاليه الحزب في اخذ قراراته وتحت قيادته وان لا يستخدم كاداه لخدمه سياسات الحكومة، لذا قدم استقالته من الامانهالعامه احتجاجا على تجاوز الحكومه لصلاحياتها حيث تولى احمد بن بله امانه الحزب مباشره في نفس يوم الاستقاله.[1]

وفي السياق ذاته اتسعت فجوه الصراع مع جماعه تيزي وزو، حيث قام كريم بلقاسم ومحند اولحاج بتاسيس الاتحاد الديمقراطي للثوره الاشتراكيه U.D.R.S، وكان الهدف من ذلك هو العمل على اسقاط الحكومه،غير ان كريم بلقاسم اختار المعارضه من خارج الجزائر، وهذا بعد ان اسس بالشراكه مع سليمان عميرات"حزب الحركه الديمقراطيه للتجديد الجزائري " في اطراف مدينه باريس بتاريخ 1963/10/18، كما رفض الحسين ايت احمد الاعتقالات التي مست العديد من قياديي الثوره التحريرية، وهذا بعد ان رفض عضويه المكتب السياسي وبالتالي قبوله المشاركه في اشغال المجلس التاسيسي، لذا لجأ الى منطقه عين الحمام، حيث اعلن في 1963/08/29 عن تاسيس جبهه القوى الاشتراكيه التي قررت خوض العمل المسلح لاسقاطحكومه بن بله، وبالفعل اندلعت مواجهات عنيفه في منطقه القبائل انتهت بتوقيف ايت احمد في 17 /10/ 1964 [2] ، وقد اضعف هذا التمرد التحاق قوات حليفه محند اولحاج بالحدود الغربيه الجزائريه لمواجهه العدوان المغربي على الجزائر، حيث حكم عليه بالاعدام بتهمه التمرد غير ان هذا الحكم خفف عنه بالسجن المؤبد، لكنه فر من السجن في 1966/05/01 واتجه نحو الخارج ، وكانت الحكومة قد رتبت عملية وقف اطلاق النار في منطقه القبائل في 1965/06/16. وامام هذه التطورات

[1]Abdekaderyefsah , opcit , p : 83.

[2] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص : 212.

السياسيه اعرب الحزب الشيوعي الجزائري عن وقوفه الى جانب الحكومه رغم ادعائه استقلاليته عنها.

كان كل طرف يرى في نفسه استمراره للثورهالشعبيه الاشتراكية، و متهما الطرف الاخر بالعمل ضد اهدافها ،غير ان الحكومه وظفت قوات الجيش الوطني الشعبي في القضاء على تمرد منطقه القبائل كما اعلنت حظر نشاط الاحزاب السياسيه مستنده في ذلك على ما جاء في قرارات مؤتمر طرابلس ..[1]

-حرب الرمال :

مثل مشكل الحدود تحديا اخر للدوله الجزائرية المستقلة، حيث ادعى حزب الاستقلال المغربي ومعه محمد الخامس و منذ سنه 1960 بان جنوب الجزائر والشرق من الصحراء ضمتها فرنسا لها منذ 1830 وبالتالي فان هذه الحدود هي اراض مغربية[2] ، مستندين على اتفاق موقع بين الملك محمد الخامس والحكومهالجزائريه المؤقتة، والمتعلق برسم الحدود .

لقد سميت حرب الرمال لوقوعها في الصحراء، كذلك بحرب امغالا، وهي عباره عن قريه صغيره تبعد عن مدينه العيون عاصمه الصحراء الغربيه ب 220 كلم وعن ولايه تندوف ب 60 كلم ، ومعناها بالامازيغيه (المحطه)، وقد اندلعت بعد استقلال الجزائر بعام وثلاثه اشهر حيث استغل الحسن الثاني العام الاول من استقلال الجزائر وكذلك الصراعات بين قاده الثوره خاصه احداث منطقه القبائل وانشقاق آيت احمد ومحند اولحاج عن حكومه بن بله، وكان هدفه من ذلك احتلال بعض المناطق من حدود الجزائر الغربيه بحجه احقيه المغرب في امتلاك نواحي تندوف بشار ومناطق اخرى من الصحراء الجزائريه .[3]

---

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص : 213 .

[2] James D.le sueur , betweenterror and dimocracyAlgégriasince 1989 , forwoodpublishing , Zed books , london first published , 2010, p : 16.

[3] علجية عيش :محمد الصالح ،يحياوي رجل بوزن أمة ، دار الأوطان للثقافة والابداع ، الجزائر ،[د.ت] ، ص ص 37 – 38 .

إن الجزائر رفضت المطالب المغربيه وبالتالي قرر احمد بن بله الذهاب الى الحرب ضد المغرب. ان هذه المواجهات وقعت في 8 اكتوبر من السنه نفسها بين الجيشين الجزائري والقوات الملكيه المغربية و رغم ارسال الملك محمد الخامس لوزير الاعلام المغربي عبد الهادي بوطالب الى الجزائر لاحتواء الوضع غير ان المواجهات تجددت بعد 10 اكتوبر[1] ، وقد اثمرت وساطه الجامعه العربيه وجهود الملك الاثيوبي في مؤتمر باماكو الذي انعقد في الفترهالممتده فيما بين 29- 30 اكتوبر 1963 عن وقف اطلاق النار و في 05 نوفمبر اعلن عن انتهاء حرب الرمال وطويت احداثها في فيفري 1964.[2]

ازدادت الضغوط الدوليه على المغرب لوقف عدوانه وتصعيده ضد الجزائر، ما دفع بالملك الحسن الثاني الى اعلان وقف العمليات القتاليه والعوده الى الوضع الاول قبل الحرب والشروع في مفاوضات لترسيم الحدود مع احترام الحدود الموروثه عن الاستعمار، وقد اكسبت الجزائر دعما دبلوماسيا دوليا كبيرا كما كانت اختبارا حقيقيا لمدى تلاحم الجزائريين رغم عدم تكافؤ القوه العسكريه بين الجزائر والمغرب حيث كانت محفزا قويا لوحده الجزائريين، رغم اختلافاتهم بحيث تحركوا من مختلف جهات الوطن للدفاع عن حرمه اراضيهم.[3]

-الخلاف بين محمد شعباني وهواري بومدين:

بسبب حده الخلاف واحتدام الصراع بين العقيد محمد شعباني من جهه والرئيس احمد بن بله ووزير الدفاع هواريبومدين من جهة أخرى، وذلك بسبب مطالبه العقيد محمد شعباني بتطهير الجيش الوطني الشعبي من الضباط الجزائريين الذين فروا من الجيش الفرنسي اثناء الثوره وانضموا الى صفوفها و الذين اصبح لهم نفوذ كبير بعد الاستقلال، بالاضافه الى بروز شخصيه محمد

---

[1] بنجامين ستورا ، المرجع السابق ، ص : 30

[2] James D.le sueur , opcit , p : 16.

[3] الطاهر زوبيري:نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ،الشروق للإعلام والنشر، القبة، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2011 ، ص: 43.

شعباني كعسكري بارز ينافس هواري بومدين في قياده الجيش .ذكر الطاهر زوبيري في مذكراته ما يلي: " ... وعندما التقى بن بله وبومدين عرض عليه تعيين العقيد محمد شعباني قائدا لاركان الجيش الوطني الشعبي لكن بومدين رفض هذا الاقتراح بلطف ولباقة متجنبا تقديم رد واضح قائلا نحن في مرحله تحوير الجيش وعند الانتهاء من ذلك سنضع قائدا للاركان لكن بن بله لم يكن مرتاحا لهذا الرد وظل قلقا من سيطره هواري بومدين على الجيش وحده مما جعل بوادر الخلاف تظهر بين رئيس الجمهوريه وزير الدفاع وبعد تعيين قائدا للاركان محمد شعباني نائبا لي لم يستسغ هذا الاخير هذا التعيين ودخل في خلاف مباشر مع هواري بومدين اما شعباني فلم يكن راضيا بتعيينه نائبا لقائد الاركان وظل غاضبا ورفض الالتحاق بمنصبه الجديد في وزاره الدفاعبل ظل متمركزافي ناحيته ببسكره وكان اتصاله بالعاصمه مقتصرا على احمد بن بله ومحمد خيضر دون سواهما مما عطل هيئه الاركان التي استحدثها احمد بن بله بالتشاور مع بومدين..."[1]،غير أن هذا الخلاف انتهى باعتقال محمد شعباني في 8 جويليه 1964 وحكم عليه بالاعدام الذي نفذ فيه بتاريخ 02 ديسمبر من السنه نفسها.[2]

-مؤتمر طرابلس وخيارات الثورة الكبرى :

قامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بإعداد وثيقة قدمت إلى المجلس الوطني للثورة ،وكانت تحت عنوان"مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية" ، والتي أطلق عليها فيما بعد إختصارا (برنامج طرابلس)حيث شارك فيه أعضاء الحكومة المؤقتة ، قادة جيش التحرير الوطني، قادة الولايات و معهم الزعماء الخمس . لقد إنطلقت أشغاله في 27 ماي و إستمرت حتى 7 جوان 1962 م ، بعد أن تلا أحمد بن بلة تقريرا تمحور حول مشروع البرنامج وتمت المصادقة عليه

[1] الطاهر زوبيري ، المصدر السابق ، ص ص : 36 – 38 .

[2] عبد الحميد إبراهيمي : في أصل الازمة الجزائرية 1958-1999 ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، أفريل 2001، ص: 96.

بالإجماع بعد مناقشات قصيرة بعيدا عن الخلافات[1]، وقد إنحصر جدول أعماله في نقطتين رئيستين هما : وضع تصور لإطار سياسي يرسم معالم الدولة الجزائرية المستقلة ، و البحث في مسألة من يمثل الدولة الجديدة التي يمثلها المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، وبخصوص هذه المسألة الأخيرة إحتدم الخلاف حول الرجال الذين يشكلون القيادة الجديدة، والتي ستتولى مهمة تنفيذ برنامج المؤتمر ، حيث وصل الصراع إلى أوجه بعد الإتهامات و المزيدات الخطيرة التي تخللت جلساته [2] بين جناح الحكومة المؤقتة و أنصارها و جناح الزعماء الأربعة و معهم قيادة الأركان و منوالاهم.

بدأت الجلسة العامة في 5 جوان ، حيث سادها نقاش ساخن حول قضية التصويت بالوكالة، و التي رفضها مكتب المجلس ، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع بينه من ناحية وبين الطاهر زوبيري من ناحية أخرى ، فتدخل بن يوسف بن خدة لدعم المكتب في حين مال أحمد بن بلة لصالح الطاهر زوبيري ، حيث عمت الفوضى قاعة الإجتماع و تبادلت الأطراف عبارات السب و الشتم ، مما إضطر رئيس الجلسة عمر بوداود إلى رفعها ،وكان ذلك في اليوم نفسه ليلا [3]، ورغم محاولات الصلح بين الجانبين يومي 6 و7جوان، إلا أنها فشلت و أخذ بعض أعضاء المجلس في مغادرة طرابلس .

غادر بن يوسف بن خدة نحو تونس دون إخطار مكتب المجلس ثم تبعه كل من كريم بلقاسم ، محمد بوضياف و الوزراء غير المؤيدين لبن بلة ماعدا آيت أحمد بعدها قام أحمد بن بلة ومن كان معه بتحرير محضر معاينة (محضر قصور) إحتوى عجز الحكومة ،حيث وقع عليه 39 عضوا ، تبين فيما بعد أن تسعة منهم إحتجوا على التوقيعات التي تمت بإسمهم والذين إرتكزت عليهم جماعة بن بلة في دعم تصرفاتها السياسية ،وقد برر بن يوسف بن خدة سبب

[1] صالح بلحاج : جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965 ، المرجع السابق، ص ص: 138-149-150.

[2] المرجع نفسه : ص: 150.

[3] المرجع نفسه : ص: 154-155.

مغادرته لطرابلس بالقول : "مراوحة المجلس الوطني و عجزه عن تعيين مكتب سياسي و إنعدام سلطة مركزية ...كل هذا أقنعني أنه كان من الأفضل الإحتفاظ بالحكومة المؤقتة ، على الأقل إلى غاية الإستقلاللأنها رغم نقائصها كانت تحظى بسمعة عظيمة .. لهذه الأسباب بادرت بالعودة إلى تونس لإستئناف مسؤولياتي "[1]

تمكن تيار الزعماء الأربعة ومن وقف إلى صفهم بعد مواصلة إجتماعاتهم في غياب الحكومة المؤقتة، من تعيين مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بإعتبارها الحزب الوحيد في الجزائر، وفي مقابل ذلك قامت الحكومة المؤقتة بعزل هيئة الأركان التي كان يترأسها هواري بومدين في 30 جوان لكن رد عليها الطرف الآخر بأعفائها من مهامها في اليوم نفسه، و هكذا تمت صياغة برنامج طرابلس ، الذي تولت إعداده مجموعة من الشخصيات المتشبعة بالأفكار الغربية و المتأثرة بالفكر الماركسي من بينهم مصطفى الأشرف ، رضا مالك ، محمد حربي وبدرجة أقل بن يحي ، وذلك بتزكية من أحمد بن بلة في حين لم تتح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشخصيات الجزائرية الكفأة بالمشاركة في صياغته ، وهذا بعد أن تم تهميشها ،لذا جاء هذا هذا البرنامج يساري الروح ذا توجه إشتراكي[2] خليط من الأفكار والتصورات التي تختلف في مسائل عديدة ، حتى أن فرحات عباس إعتبره شيوعية لم تهضم جيدا، وهذا ما أورده في كتابه غدا سيطلع النهار بالقول :"ومهما يكن فإن هذه الإشتراكية ليست "اللباس "المنشود للجزائر ، فلا يمكن أن تزرع شجرة من موسكو في هضابنا العليا لأنها تموت لا محالة في شهر يوليو 1962 نلنا إستقلالنا فتصرفنا كشعب متخلف و بدائي، تنازعنا فيما بيننا المراتب و أدرنا ظهورنا للقيم والفضائل التي أوصلتنا إلى النصر ...لقد زينت جمهوريتنا الجزائرية بلاحقة "الديمقراطية الشعبية "

[1] صالح بلحاج : جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965 ، المرجع السابق ص: 154-155-156.

[2] رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر , الجزء الثاني , المرجع السابق ، ص : 53.

وهو ما يعني بكل وضوح بأنها ليست ديمقراطية وليست شعبية أيضا ..."[1] ، وقد سجلت أثناء المناقشات ملاحظات بسيطة لم تلق إهتماما كافيا من قبل المؤتمرين وهكذا تمت المصادقة وبالإجماع على الوثيقة التي حددت بشكل واضح توجهات الجزائر بعد 1962 م حيث إحتوى على محاور سياسية ،إقتصادية ، إجتماعية، وثقافية.[2]

هكذا و بعد أن خرجت الجزائر من حرب مدمرة مع المستعمر الفرنسي ، عانى من خلالها الجزائريون شتى صنوف القهر السياسي، والإستنزاف الإقتصادي و التخلف الإجتماعي بتعداد سكاني بلغ 10 ملايين نسمة تقريبا ، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية بعد الإستقلال مباشرة إلى اللجوء نحو تغيير هذه الأوضاع المزرية التي ورثتها من الحقبة الإستعمارية ، بعد أن ورثت إقتصادا مفككا ينعدم لأدنى قاعدة إقتصادية خاضع للسيطرة الإستعمارية الرأسمالية الفرنسية ، صاحبتها مصاعب إجتماعية إضافة إلى مشاكل سياسية عقدت من الوضع العام للبلاد .[3]

---

[1] فرحات عباس : غدا سيطلع النهار ، ترجمة : حسين لبراش ، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية ، الجزائر ، {د.ت} ، ص ص : 29-39.

[2]Plate forme de la soumam ,texte du congrès de tripoli , èdition ANEP ,2005, Alger , p : 126.

[3] محمد بالرابح : المرجع السابق ، ص: 44.

المحاضرة السادسة :

تطور الجزائر بعد 1962

تمهيد :

إن من بين التحديات التي واجهت الدولة الجزائرية المستقلة ،العمل على إيجاد أرضية للتوافق السياسي الوطني و تجاوز الخلافات من أجل تحقيق الإستقرار المرتبط أصلا بمخرجات إتفاقياتإيفيان 1962م ، مع إعطاء الأولوية القصوى لإعادة الإعتبار للثقافة و الشخصية الجزائرية و تحسين ظروف حياة الناس و معالجة آثار الحرب على الضحايا الجزائريين و إعادة بعث الإقتصاد الوطني ،و لفهم مراحل تطور الجزائر من سنة 1962إلى 11 جانفي 1992 يمكن تقسيمها كالتالي:

1-المرحلة الأولى : (1962-1965)

إتسمت هذه المرحلة بحكم الرئيس أحمد بن بلة ، وقد ميزتها الأحداث التالية :

-الصراع على السلطة بين رفقاء السلاح و الذي رجح كفة جماعة بن بلة التي إستحوذت على مقاليد الحكم .

-جهود الحكومة في إيجاد حلول للمشاكل التي أفرزتها الحقبة الإستعمارية خاصة ماتعلق منها بمسألة التعاون والشراكة وتغلغل النخب المفرنسة في أجهزة الإدارة الجزائرية و التي قابلها ضعف في إطارات جبهة التحرير الوطني .

قبل خروج فرنسا من الجزائر هيأت الأرضية المناسبة كمحاولة منها لإستمرار وجودها بصيغ أخرى ، وهذا قبل إعلان الإستقلال السياسي للجزائر، و بالتالي الحفاظ على مصالحها السياسية، و الإقتصادية و الثقافية بعد أن نظمت وجودها في العديد من أجهزة الدولة سيما الجيش ، الإدارة، الإقتصاد ، المالية ، التعليم و التكوين[1] و الجدول التالي يوضح ذلك :

[1]عبد الحميد إبراهيمي: المصدر السابق ، ص: 74

جدول يوضح واقع الجهاز الإداري سنة 1962

إطارات فرنسية	13729	%19.6
إطارات جزائرية متخرجة من مدارس الإدارة الفرنسية	22782	%31.7
إطارات من جبهة التحرير الوطني	34097	%48.7

المصدر: عبد الحميد إبراهيمي : المصدر السابق ، ص: 67.

ولذا فإن من بين التحديات التي واجهت الدولة الجزائرية ما يلي :

-حرب الرمال و تداعياتها .

-عزم الدولة الجزائرية على بناء مؤسساتها ، يتجلى ذلك من خلال صدور دستور سبتمبر 1963 و الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في 1963/08/28م ووافق عليه الشعب في إستفتاء 8 سبتمبر من السنة نفسها وهو أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة .[1]

صدر ميثاق الجزائر في شهر مارس 1964 م ، الذي أعتبر تجسيدالبرنامج طرابلس ومرجعا أيديولوجيا للثورة الجزائرية ، كما إنعقد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الذي إنطلقت أشغاله في 16 أفريل 1964م حتى 21 أفريل من الشهر نفسه ،وقد تطرق من خلاله المؤتمرون إلى أوضاع البلاد التاريخية ، السياسية ،الإقتصادية و الثقافية و خرجوا بجملة من القرارات أهمها:

[1] الحسن بركة : أبعاد الأزمة في الجزائر المنطلقات –الانعكسات –النتائج–دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، برج الكيفان ، الجزائر ، الطبعة الأولى، سبتمبر 1997 ، ص:16.

تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقمبدأ المركزية الديمقراطية ، هدفه بناء الدولة الإشتراكية الجزائرية ، يتبنى سياسة عدم الإنحياز، يساند القضايا العادلة في العالم و يقف إلى جانب الشعوب المستضعفة .[1]

ظهور بوادر الخلاف بين الرئيس أحمد بن بلة ووزير الدفاع هواري بومدين ، وتعود أسباب ذلك إلى تخوف أحمد بن بلة من تغول وزير الدفاع هواري بومدين لذا سارع إلى محاصرته وهذا بتعيين الطاهر زوبيري قائد للأركان .

-قيام فرنسا بتجاربها النووية بالصحراء الجزائرية بقاعدة (عين أكر) بولاية تمنراست في 1964/02/26م بموجب إتفاقيات إيفيان، صاحبها إستكمال سحب فرنسا لقواتها من شمال الجزائر ماعدا قاعدة المرسى الكبير البحرية بوهران.

وعملا بمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954م والتي دافعت عنها الجزائر إقليميا ودوليا من بينها:

-إعتبار مسألة الإستعمار مسألة دولية

-العمل على ترسيخ مبدأ حسن الجوار بين الشعوب و الحكومات

-نبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول

-العمل على تفعيل الحوار و التشاور والشراكة لحل القضايا العالقة على الصعيدين الإقليمي والدولي [2]

-إنضمام الجزائر كعضو دائم في الأمم المتحدة في 1962/10/08 م، الجامعة العربية في 1962/08/16م، حركة عدم الإنحياز في 1962 ، منظمة الوحدة الإفريقية في، 1963/05/25 م بعد حضورها قمة أديس أبابا في الفترة الممتدة فيما بين 22- 25 ماي 1963م، وكان هذا

[1] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص: 160.

[2] الشيخ سليمان بثنون : الأزمة الجزائرية جذورها و وأبعادها ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،[د.ت] , ص:72.

الإنضمام قد أكسبها شعبية كبيرة في القارة الإفريقية ، كما عزز أحمد بن بلة من إنتماء الجزائر العربي خاصة تمتين العلاقات مع مصر وتوطيد علاقاته الإقتصادية مع دول أخرى كالإتحاد السوفياتي الذي قدم للجزائر قروضا، وعونا ثقافيا إن سياسة الجزائر الخارجية في هذه الفترة ترجمتها توجهاتها بمناصرة القضايا الإفريقية و شعوبها التي مازالتتعانيمن وطأة الإستعمار خاصة أنغولا ،غينيا بيساو و الموزمبيق، و التي مازالت تئن تحت وطأة نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا[1]

-إيلاء الدولة الجزائرية المستقلة أهمية بالغة لماضيها الثقافي، فإذا كان الشعب الجزائري قد كافح من أجل إسترداد حريته وبعث دولته التي أسقطها الإستعمار، إلا أن هذا حفزه لخوض معركة مواجهة التخلف الثقافي، والتي إرتكزت على التمسك بالشخصية الجزائرية التي تمثل طبائعه وتقاليده ، الإعتزاز بالشعب الجزائري و بإرادته في الحياة ، التكيف مع متطلبات العصر التي بإمكانها إقامة دولة حديثة تستوعب مختلف العلوم ، ولن يأت ذلك بإعطاء أهمية بالغة للإتجاه العلمي و التقني في سياستنا التعليمية[2] لقد أخذت الدولة الجزائرية مع الأيام الأولى للإستقلال على عاتقها تحويل البنى الثقافية التي تركها الإستعمار إلى بنى وطنية تخلق أجهزة ثقافية و أيديولوجية وطنية جديدة (الصحافة ،الإذاعة ، التلفزة الجزائرية ، المسرح الوطني الجزائري ، الأرشيف ، الديوان الوطني لسينما ...ألخ)

-إنشاء الإذاعة الجزائرية ، حيث أنها لم تستكمل مسارها كإذاعة حرة للجزائر المستقلة بعد إعلان الإستقلال مباشرة ، لذا وجدت نفسها مكبلة بقيود إتفاقياتإيفيان ، التي نصت على الإبقاء على الإذاعة الفرنسية و العلم الفرنسي فوق بنايتها ، ما دفع بالعاملين في صوت الجزائر الحرة المكافحة من تقنيين و محررين إلى التنديد بهذا الوضع معتبرين إياه إستمرارللإحتلال و أنه من

---

[1] بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص:39

[2] أحمد طالب الإبراهيمي : من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962-1972 ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، [د.ت] ، ص ص : 36-37.

الضروري إستكمال إسترداد السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة وتحرير الإذاعة من السيطرة الإستعمارية عليها ، لذا قامو ا بغلق بوابات الإذاعة و التلفزيون و أنزلو العلم الفرنسي من على البناية ، و قد تولى هذه المهمة أحد تقنيي الإذاعة السرية وهو عبد العزيز شكري في 1962/10/28 م ، حيث مثل هذا التاريخ رمزا ومعلما لميلاد إذاعة الجزائر الحرة المستقلة [1]

2-المرحلة الثانية (1965- 1978):

زادت حدة الخلافات من تناقضات الساحة السياسية في الجزائر، حيث قادت هذه الأخيرة إلى حدوث انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة في 1965/06/19، كان ذلك عشية استعداد الجزائر لاستضافة القمة الافروأسيوية.

بعدها مباشرة أعلن هواري بومدين باسم الشرعية الثورية ما سمي مجلس الثورة (C.R) Conseil de la Révolution تحت رئاسته، حيث أعلنت إذاعة الجزائر عن ذلك في رسالة من توقيع هواري بومدين، وقد تشكل من 25 عضوا معظمهم من ضباط الجيش الوطني الشعبي مرتبطين بمجموعة وجدة، هذا الأخير عد أعلى سلطة، حيث تمتع بصلاحيات مراقبة عمل الحكومة[2]، وقد باشر مهامه بتجميد نشاط المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب مخولا لنفسه كل الصلاحيات المخولة لهما بموجب القانون الأساسي والنظام الداخلي، كما هيمن على صلاحيات الأجهزة التنفيذية، التشريعية والسياسية.

[1] بية نجاة : "الانجازات الكبرى للثورة الجزائرية وتصدى الاستعمار الفرنسي لها –إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة نموذجا" ، مجلة المصادر ، العدد : 21 ، السداسي الأول ، 2010 ، إصدار المركز الوطني للدرسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، ص: 191.

[2] Abdelkader yefsah ،opcit، p : 83.

لقد تخللت هذه المرحلة أحداث منها:

-جلاء القوات الفرنسية عن قاعدتي رقان وبشار في جويلية 1967، ثم المرسى الكبير في 1 أوت 1968.

-تأسيس المجالس المحلية بموجب ميثاق البلدية الصادر في 1967/01/18، والذي نص على أن تدير المجالس الشعبية المنتخبة شؤون البلدية لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع المباشر وباقتراح من الحزب، كما صدر ميثاق الولاية في 1969/05/25، والذي تضمن تأسيس المجلس الشعبي الولائي ، حيث ينتخب لمدة 5 سنوات، وهذا عن طريق الاقتراع المباشر باقتراح من الحزب يساعده مجلس تنفيذي ولائي يترأسه الوالي، الذي تعينه الحكومة، كما تتمتع كل من البلدية والولاية بصلاحيات اقتصادية مهمة تشارك في الرقابة على المستوى المحلي من خلال الرقابة على إدارة المنشآت الوطنية التابعة للقطاع الاشتراكي، يضطلع من خلالها الوالي بدور رئيس في البلدية التي يمارس عليها سلطة الوصاية الإدارية والمالية ونفس المهام يقوم بها على مستوى تراب البلدية، وهو الذي يقدر مدى ملائمة قرارات المجالس المحلية مع الشرعية الثورية[1].

-إعلان الرئيس هواري بومدين عن إعداد ميثاق وطني وانتخاب برلمان ورئيس الجمهورية، وفي 16 أفريل 1976 نشرت مسودة الميثاق الوطني، حيث نظمت حملات حوارات عامة في الشوارع والأحياء وأماكن العمل، بعدها تقوم السلطة بصياغة المشروع النهائي للميثاق الوطني، الذي لم تطرأ على مسودته سوى بعض التعديلات الطفيفة، وبهذا تم تبني هذا الميثاق في 27 جوان من

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص: 43

السنة نفسها، حيث حصل على نسبة 98.5% بنعم[1]، وقد شكل هذا الميثاق مرجعية سياسة الأمة وقوانين الدولة وهذا بموجب الدستور الذي جاء بعده في 1976/11/19.

إن دستور سنة 1976، أكد في بعض مواده من الفصل الأول على الطبيعة الإيديولوجية للدولة حيث جاء فيها ما يلي:

المادة 1: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية

المادة 2: الإسلام دين الدولة.

المادة 3: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.[2]

-إجراء الانتخابات الرئاسية في 1976/12/10 وفي يوم السبت 1976/12/11، أعلن وزير الداخلية أحمد بن أحمد عبد الغني نتائج الانتخابات الرئاسية، حيث صرح بأن الرئيس هواري بومدين هو المرشح الوحيد لجبهة التحرير الوطني، وقد فاز رسميا بـ 99.38% من مجموع أصوات الناخبين، كما جرت انتخابات المجلس الشعبي الوطني يوم الجمعة 25 فيفري 1977، وتم تعيين رابح بيطاط رئيسا له [3]، وقد منح هذا الدستور السلطة التشريعية التي يتقاسمها مع رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة.

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق ، ص 45

[2] دستور 1976 ، ص: 13

[3] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص: 47.

أما في المجال الخارجي، فقد تميزت هذه الفترة بنشاط الدبلوماسية الجزائرية المكثف، حيث تواصل دعمها لقضايا التحرر العالمية، بعد أن حظيت القضية الفلسطينية بدعم الجزائر الكامل واللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه، وقد نجحت في طرح هذه القضية وفق تصور جديد ووضعتها في إطارها الحقيقي وهو أن إسرائيل تمثل كيانا استيطانيا غاصبا ظالما محتلا لأراض عربية ذات سيادة، فبادرت إلى قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل في 1967/08/24، والأردن بعد مذبحة أيلول الأسود سنة 1970، ودعت الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها معها بعد حرب 1967، كما شاركت في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967، وفي حرب الاستنزاف فيما بين 1969-1970 وحرب 1973، انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969، وبفضل دبلوماسيتها استطاعت طرح القضية الفلسطينية من على منبر الأمم المتحدة منتزعة بذلك الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في ظل رئاسة الجزائر للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

إن من بين إنجازاتها كذلك هو استضافتها للعديد من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية ،والمهرجانات الثقافية والرياضية، منها استضافتها للمؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز بالجزائر في 1973/09/5، والذي دعت من خلاله إلى ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يراعي مصالح دول العالم الثالث، وهذا ماجسده خطاب الرئيس هواري بومدين في الجمعية العامة

[1] صالح بن القبي:" الدبلوماسية بين الأمس واليوم"، المرجع السابق ,ص: 40.

للأمم المتحدة في 30 أفريل 1974 باسم كتلة حركة عدم الانحياز[1]، كما عملت على تفعيل منظمة الأوبك(O.P.E.C) وذلك باحتضانها للقمة الطارئة لها في سنة 1975.

أما على الصعيد الافريقي فإن الجزائر عملت على تسوية العديد من المشاكل المطروحة على الساحة الإفريقية، نذكر منها مساعيها الحميدة في تسوية المقاطعة بين المغرب وموريطانيا سنة 1969، الحيلولة دون تفجر الوضع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بينهما سنة 1974، منع غزو السادات لليبيا سنة 1975، تأييد كفاح الشعب الصحراوي لأجل تقرير مصيره بعد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية سنة 1976، كما دعمت حركات التحرر الافريقية الأخرى في كل من جنوب إفريقيا، غينيا بيساو، جزر الرأس الأخضر، أنغولا ،الموزمبيق، العمل على تقريب وجهات النظر بين العالم العربي وإفريقيا[2].

نجحت الجزائر في لعب دور الوسيط فيما يخص بعض القضايا الدولية، كالوساطة فيما يخص الخلاف الحدودي بين إيران والعراق سنة 1975، بالإضافة إلى دورها الرائد في جعل اللغة العربية لغة تداول وعمل في كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة[3]، وتأسيس جبهة الصمود والتصدي بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل في 1977/11/9، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد معها ، حيث دعا الرئيس هواري بومدين إلى تأسيس هذه الجبهة لمجابهة التطبيع مع إسرائيل، وقد أعلن عن ميلادها في لقاء طرابلس بليبيا بين يومي 4-5 ديسمبر 1977.

---

[1]James D ; Le Sueur, opcit, p : 24

[2] صالح بن القبي؛ المرجع السابق، ص ص: 49-50.

[3]المرجع نفسه، ص ص: 49-50.

-المرحلة الثالثة بعد 1979:

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978، عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمرا تقرر فيه حل مجلس الثورة في جانفي 1979 وترشيح الشاذلي بن جديد لتولي منصب رئاسة الجمهورية، وقد حاز في 7 فيفري 1979 على 99.5 % من أصوات الناخبين، وتوج رئيسا للجمهورية، حيث شهدت فترة حكمه تغييرات عميقة مست كل جوانب الدولة الجزائرية، فعلى الصعيد الداخلي تميزت فترته بالتالي:

-التخلي التدريجي للدولة على النهج الاشتراكي، حيث ترجم ذلك من خلال إجراء الاستفتاء حول الميثاق الوطني لسنة 1986.

-إقدام الدولة على إجراء تغيير أكثر عمقا في المجال التربوي ، حيث عملت على إتاحة الفرصة لكل الجزائريين كي يكتسبوا حق المعرفة ، ففي سنة 1979 م إلتحق حوالي 4 ملايين تلميذ بالمدارس ، 70,000 طالب بالجامعات والمراكز الجامعية ، وكان شعار الجهاز التربوي آنذاك "نشر ثقافة وطنية تقنية وإدارية" .[1]

-قيام إضرابات شعبية بسبب تردي الأوضاع السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ، من بينها ربيع تيزي وزو 20 أبريل 1980 م ، وإضرابات قسنطينة سنتي 1985 م و1986 م ، القصبة بالعاصمة في ماي 1985 م ، تيزي وزو 1987 م لكن أهمها أحداث 5 أكتوبر 1988م، التي تركزت في الجزائر العاصمة ، حيث كانت مظاهرات شعبية عارمة منذ الاستقلال وقد عمت الكثير من المدن بعد أن خرج المتظاهرون بالمئات والألاف ، وقد خلفت حوالي 500 قتيل ،

[1] عبد القادر جغلول : المرجع السابق ، ص: 223.

حيث عملت على دخول الجزائر في نقطة تحول كبرى أدت بنظام الحكم الى القيام باصلاحاتعميقة[1] ، وهذا بعد أن إنكشفت عيوب السلطة بعد إنخفاض عائدات النفط سنة 1986 ، بسبب الإخفاق الكبير في عمليات تسيير الاقتصاد الوطني.

-عزم الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية ، وهذا ما أثبتته نتائج أشغال المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني يومي 27-28 نوفبر 1988 م ، على أن الحزب لم يعد بمقدوره تأطير الجماهير الشعبية والتخطيط لمستقبلها لوحده ، لذا بات من الضروري ظهور أحزاب وجمعيات سياسية يمكنها أن تساهم في إستكمال عملية البناء الوطني[2] ، والتي نتج عنها دستور 23 فيفري 1989 م ، حيث جاء مباشرة بعد أحداث 5 أكتوبر .

-الإعلان عن تأسيس المجلس الدستوري في 9 مارس 1989 :

إن تغير خطاب السلطة في هذه المرحلة ، والذي دعت فيه الى إحترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية مع التركيز على أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق ذلك لكنه وجد معارضة قوية من قبل أركان النظام السياسي التقليدية والقوى الضاغطة ، خاصة بعض وجوه حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية التي كان من أهمها الاتحاد العام للعمال الجزائريين.[3]

أقر دستور 1989 م التعددية الحزبية وفتح بموجب المادة : 40 منه باب الإعتراف بالتعددية للجمعيات ذات الطابع السياسي[4] ، وبذلك يكون قد أنهى هيمنة الحزب الواحد.[5]

---

[1] James D.le sueur ; opcit , p : 31.

[2] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الخامس ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2014، ص: 201.

[3] ناصر جابي : الجزائر الدولة والنخب دراسات في النخب ، الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية ،منشورات الشهاب , 2008,[د.ب], المرجع السابق ، ص: 31.

[4] دستور 1989 : المصدر السابق ، ص: 13.

[5] Abdelkader yesah , opcit , p : 86.

وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي ، من خلال الإعتراف بالتعددية السياسية، وتغيرت بذلك موازين القوى السياسية إعتمادا على الأليات القانونية والسياسية الجديدة ، كان ذلك في جو تميز بأزمة إقتصادية خانقة وبعدم إستقرار سياسي خطير ، وقد شاع في هذا الوضع مصطلح المجتمع المدني ، الذي يعني كل القوى الإجتماعية وحتى السياسية ، وقد حاول النظام السياسي إستخدام المجتمع المدني كسند شعبي له لتجديد نفسه بعد أن تخلص من الوجوه القديمة وقاعدتها الشعبية.[1]

تأسست الأحزاب و الجمعيات السياسية التي كانت مرجعيتها مبادئ أول نوفمبر 1954 م[2],حيث زاد عددها عن 60 حزبا كما شكلت ألاف الجمعيات الوطنية والمحلية وعشرات التنظيمية النقابية في وقت وجيز ، كما عين الرئيس الشاذلي بن جديد مولود حمروش رئيسا للحكومة خلفا لقاصدي مرباح ، حتى يتمكن من متابعة تطبيق الإصلاحات وإستكمالا لهذا المسار ، أجريت إنتخابات المجالس المحلية البلدية والولائية في 12 جوان 1990 م ، كما أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد خلال إحتفالات الذكرى السادسة والثلاثون لإندلاع الثورة التحريرية عن نيته في تنظيم إنتخابات تشريعية في أواخر شهر ديسمبر 1990 م ، أو بداية شهر جانفي 1991 م ، لكنه في أخر المطاف قرر إجراءها في 26 ديسمبر 1991 م .

بعد إجراء إنتخابات 26 ديسمبر 1991 م النيابية ، حصلت الجبهة الإسلامية على أكثر من ثلاثة ملايين صوت ، من جهتهإلتزم الرئيس الشاذلي بن جديد باحترام الإرادة الشعبية مهما كانت نتائج إنتخابات الدور الثاني .[3]غير أنهأجبر على تقديم إستقالته من خلال بيان تلاه في نشر الثامنة على شاشة التلفزيون الرسمي في 11 جانفي 1992 م ،بعدها دخلت الجزائر في أزمة أمنية سميت بالعشرية السوداء.

---

[1] ناصر جابي : المرجع السابق ، ص : 132.

[2] محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الخامس ، المرجع السابق،ص ص : 201-202-203.

[3] الحسن بركة : المرجع السابق ، ص : 62.

أما على الصعيد الخارجي فإن الدبلوماسية الجزائرية شهدت تراجعا ملحوظا ، ورغم ذلك يمكن تسجيل حدثين هامين ميزا هذه المرحلة هما : –المساهمة في فض النزاع الحدودي السوداني المصري سنة 1979 م ، وساطتها في نزع فتيل أزمة الرهائن الأمريكيين في سفارة الولايات المتحدة بطهران سنة 1981 م –إنعقاد الدورة 19 للمجلس الوكني الفلسطيني بنادي الصنوبر بالعاصمة في 15 نوفمبر 1988 م ، وذلك بعد فك الحكومة الأردنية الإرتباط بالضفة الغربية والتي أعلن من خلالها عن قيام دولة فلسطين من طرف واحد في ظل قراري مجلس الأمن الدولي رقم : 242 لسنة 1967 م ، والقرار رقم : 338 لسنة 1973 م ، واللذان يتضمنان الاعتراف بالكيان الإسرائيلي على أراضي 1948 م ، وقد إعترفت بالدولة الفلسطينية 108 دولة عبر العالم.[1]

الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بعد قمة زرالدة بالعاصمة في 10 جوان 1988 م، على هامش انعقاد القمة العربية بالجزائر ، حيث عقدت قمة مغاربية مصغرة جمعت الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع ، وكان هذا اللقاء نقطة تحول مفصلية في تاريخ تأسيس هذا الإتحاد ، وهذا بعد إنعقاد قمة مراكش في 17 فيفري1989 م ، والتي أعلن فيها عن ميلاد هذا الإتحاد ، الذي تطلعت من خلاله الدول المغاربية الى جعله كيانا إقليميا دوليا فاعلا بعد التوقيع على وثيقة إنشائه.[2]

---

[1] حسن فلاح فارس دقة : العوامل السياسية التي واكبت عملية تحضير الدستور الفلسطيني ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان ، إشراف : هلغياومغارتن ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، السنة الجامعية ، 2009 ، ص ص : 13–14.

[2] سليمان الساسي شحومي ، لي قابوسة : "اتحاد المغرب العربي...مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح ، " ، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي ، المجلد: 2 ، العدد:1 ، جانفي 2020 ، مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية ، جامعة الوادي ، ص: 15.

المحاضرة السابعة:

التطور الاقتصادي والإجتماعي والثقافي

بعد 1962

الفترة الأولى (1962-1965):

واجهت الجزائر المستقلة مشاكل جد معقدة ، بعد أن خرجت بخسائر بشرية ومادية من حربها مع الاستعمار، الأمر الذي أدى إلى تراكم مشاكل عديدة مع الأيام الأولى للاستقلال منها:

-سقوط أكثر من مليون ونصف مليون شهيد بين سنتي 1954-1962

-إجبار حوالي 3 ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى مراكز تجمع حيث يخضعون لظروف حياة جد قاسية.

-وجود 500 ألف لاجئ في تونس والمغرب.

-نزوح اكثر من مليون ونصف مليون شخص من الأرياف نحو المدن.

-وجود 400 ألف معتقل سياسي .

-وجود حوالي 400 ألف مهاجر جزائري في فرنسا.

لذا عملت الحكومة الجزائرية على إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وهذا بعد أن طال التخريب، النهب والإتلاف مؤسسات صناعية عديدة مع تعطيل للمرافق العامة خاصة الإدارية منها، صاحبها انتشار البطالة في كامل القطاعات خاصة الزراعية منها، والذي كان يستقطب أزيد من 70% من اليد العاملة، الأمر الذي نتج عنه نزوح ريفي اتجاه المدن الكبرى وقد بلغ عددهم حوالي 80 ألفامع عودة المهجرين الجزائريين من المغرب وتونس والذين فاق عددهم 300 ألف، فضلا عن تعطل النشاط الصناعي ، والذي كان بدوره يخضع لهيمنة العنصر الأوروبي الذي غادر الجزائر نحو فرنسا وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، كما هاجر العديد من

الإطارات وأصحاب رؤوس الأموال مع تهريب الأموال نحو فرنسا [1]،لذا أقدمت الدولة الجزائرية على إتخاذ الإجراءات التالية:

-إنشاء مؤسسة للتخطيط في عهد الاستقلال، حيث انحصرت مهامها في إعداد برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي: المجلس الوطني للتخطيط، ضم ممثلين عن القطاع العام والخاص، المنظمات الوطنية ولجان فنية نتج عنه جهاز يمثل الإدارة العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية مهمتها الإشراف على مكتبين هما: المكتب الوطني لحماية وإدارة الأملاك الشاغرة، ومكتب التكوين المهني الذي انبثق عن المحافظة الوطنية للتكوين المهني، وبالتوازى مع ذلك وضعت الحكومة برامج سنوية، وأصدرت مرسوم قانون التسيير الذاتي بتاريخ 1963/03/22، والذي بموجبه تم تأميم حوالي 1.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين والأملاك الشاغرة في أكتوبر 1963، بعد ضمها إلى قطاع التسيير الذاتي لتصبح المساحة الكلية 2.5 مليون هكتار من مجموع الأراضي[2]، سعيا إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي.

-إصدار عملة جديدة وهي الدينار بدل الفرنك الفرنسي، في 1 جانفي 1963، وكان الهدف من ذلك التخلص من التبعية المالية للفرنك الفرنسي، وجعل البنك المركزي الجزائري بعد أن كان البنك المركزي هو من يشرف على ضبط السياسية الاقتصادية والعمل على حماية الاقتصاد الوطني (تنظيم آليات صرف العملة والمراقبة ووضع قانون الجمركة).

[1] عبد الحميد إبراهيمي:المصدر السابق، ص: 93.

[2] محمد بالرابح، المرجع السابق، ص :45

-إنشاء الشركات الوطنية منها: الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنة 1963 ، والتي كانت تتمتع بحق الامتياز إلى غاية تأميمها في 1964/11/14، الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) في 1963/12/31 والشكرة الوطنية للحديد والصلب في 3 سبتمبر 1964، تطبيق سياسة التسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية 1964، بداية تأميم المطاحن والصناعات الغذائية في أفريل 1964، وكان الهدف من ذلك هو التخلص من التبعية التجارية للاقتصاد الفرنسي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع فرنسا (1956-1964)

	1956	1960	1964
واردات %	79	81	71
صادرات %	76	84	75

المصدر: عبد الغني رميتة: التحولات الكبرى في الجزائر من خلال مجلة الجيش 1965-1978، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 104.

وللنهوض بقطاعي الصحة والتعليم استعانت الجزائر بالدول الشقيقة والصديقة بغية النهوض بهذين القطاعين الحيويين، وكان الهدف من ذلك تمدرس أكبر عدد ممكن من أبناء المواطنين وتعميم العلاج على سكان الأرياف.

-الفترة الثانية (1965-1978):

دفعت الحاجة الاقتصادية إلى تكوين مؤسسات مالية ونقدية، حتى تتمكن الجزائر من تحقيق استقرارها الاقتصادي. وكانت مهمتها تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحريك آليات الادخار الوطني والرقابة العملية على تداول العملات واستمرار نمو الدخل الوطني، لذا فإنه وفضلا عن الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري، فإن النظام المصرفي في النظام المصرفي في الجزائر في هذه المرحلة ضم المؤسسات المالية التالية:

-البنك الوطني الجزائري (B.N.A) سنة 1966.

-القرض الشعبي الجزائري (C.P.A) سنة 1966.

-البنك الخارجي الجزائري (B.E.A) سنة 1967.

-البنك الجزائري للتنمية (B.A.D) سنة 1972. [1]

وبهدف بناء قاعدة صناعية متينة أقدمت الدولة على تأسيس الشركات التالية:

-الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية (SN-EMA) سنة 1966.

-الشركة الوطنية لمواد البناء (S.N.M.C) سنة 1967.

-الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (S.N.I.C) سنة 1967.

-قرارات تأميم الثروات المعدنية وتأسيس الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالاتالمنجمية (S.O.NAREM) سنة 1969.

[1] محمد بالرابح: المرجع السابق، ص ص: 60-61.

-الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (SONALGAZ) سنة 1969.

-الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (SONACOM) سنة 1969.

-الشركة الوطنية لصنع وتركيب الأدوات الكهربائية والإلكترونية (SONELEL) سنة 1969.

-تأميم شبكة توزيع مشتقات البترول الأجنبية وعددها 45 شركة ، والتي كانت تشغل أكثر من 7500 من الأيدي الصناعية العاملة المؤهلة سنة 1968.[1]

كما أقيمت الهياكل والمؤسسات الرئيسية التالية:

-مركب الحجار للحديد والصلب سنة 1969.

-مركب الأسمدة بأرزيو سنة 1970.

-مصنع سيارات النقل بالرويبة سنة 1970 بعد أن اشترته شركة سوناكوم من شركة (Berliet) الفرنسية.

-مركب الأسمدة بعنابة سنة 1971.

-مصفاة أرزيو سنة 1972.

-مركب تمييع الغاز بسكيكدة سنة 1973

-مركب المحركات والجرارات بقسنطينة سنة 1973.

-مصنع الدراجات والدراجات النارية بقالمة سنة 1973.

-مركب المضخات والحنفيات بالبرواقية سنة 1975.

---

[1] محمد بالرابح؛ المرجع السابق، ص ص: 60-61 .أيضا: (James D.le sueur, opcit, p : 23)

-مصنع الآلات الزراعية بسيدي بلعباس سنة 1975.

-مصنع تمييع الغاز بأرزيو سنة 1978.

-مصانع النسيج والملابس والجلود والمواد الغذائية

-مصنع تيزي وزو للأجهزة الكهرومنزلية سنة 1977.

-مصنع الأجهزة الإلكترونية بسيدي بلعباس سنة 1978.[1]

إن تثمين الموارد الطبيعية في السوق العالمية يجب أن يأخذ ملمح مراقبة معظم إنتاج المحروقات ، الذي كان متمركزا لدى الشركات الفرنسية في الصحراء الجزائرية بعد أن منحته إياها اتفاقيات إيفيان باعتبارها حقوقا مكتسبة لهذه الشركات النفطية، لكن الدولة الجزائرية وبعد سلسلة مفاوضات شاقة وطويلة مع هؤلاء الشركاء استطاعت استرجاع الثروات الوطنية في 24 فيفري 1971.[2]بعد إستبدال الرئيس هواري بومدين نظام الامتيازات بسيطرة الجزائر على 51 % من الشركات البترولية الفرنسية، بعد أن أممت أنابيب النفط والغاز، وقد وافقت على هذا الإجراء شركة توتال فقط التي بقت تمارس نشاطها في الجزائر، في حين غادرت بقية الشركات وقاطعت فرنسا البترول الجزائري مع خروج الدينار الجزائري من منطقة الفرنك الفرنسي.[3]

ولتكريس القطيعة مع الماضي الاستعماري، أعدت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي مشروع ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي تمت المصادقة عليه في 14 جويلية 1971، وتم التوقيع على

[1] رابح لونيسي وآخرون؛ المرجع السابق، ص ص: 61-62

[2]Benachenhou Abdelatif ; opcit, p : 213

[3] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص: 57.

أمر تطبيقه في شهر جوان 1972 وقد شمل حوالي 1.800.000 هكتار، والثروة الحيوانية سنة 1976، وكان الهدف من تطبيقها هو: القضاء على التباين المجحف الموجود في كيفية توزيع الأراضي، تحديد الملكيات الكبيرة، تغيير علاقات الإنتاج، القضاء على نظام الخماسة وذلك برفع شعار الأرض لمن يخدمها، تطوير الزراعة، خلق بنى جديدة للإنتاج الزراعي تسمح بدخول مجموع الإنتاج الزراعي إلى السوق الوطنية[1]، اعتمدت الثورة الزراعية على إنشاء 5261 تعاونية من مختلف الأنماط ، مساحة كل منها 217 هكتارا، ضمت 90 ألف فلاح مقابل 170 ألفا في قطاع التسيير الذاتي (مزارع الدولة) مع 10% فقط ملكيات خاصة[2].

ولأجل التخلص من مخلفات الاستعمار وإيجاد واقع يتماشى ومصالح الشعب الجزائري، أقدم مجلس الثورة على إصدار قرار يقضي بقطع مساحة قدرت بـ 25 ألف هكتار من أشجار الكروم خلال سنتي 1971-1972، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح سياسة الدولة في قلع أشجار الكروم

السنوات	كروم الزبيب	كروم عنب المائدة
1970	800 هكتار	500 هكتار
1971	1200 هكتار	750 هكتار
1972	1500 هكتار	1000 هكتار
1973	5200 هكتار	1500 هكتار

المصدر: عبد الغني رميتة؛ المرجع السابق، ص ص: 80-81

ارتكزت السياسة الصناعية في الجزائر على عدم الاعتماد على الخارج مكرسة بذلك التبعية، لهذا كانت إعادة الهيكلة الكلية بواسطة الاهتمام بالصناعات الكيماوية صناعة الحديد والصلب

[1] عبد القادر جغلول:المرجع السابق ص: 194

[2] بنجامين ستورا:المرجع السابق، ص: 57

والصناعات الميكانكية والكهربائية، صناعة الأدوات الخاصة بالاستثمارات وغيرها، مع تنويع لشركائها التجاريين، وبناء عليه كانت الدولة معنية بالسياسة التنموية من خلال المخططات التنموية التي ارتكزت على ثلاث خيارات أساسية هي: تثمين الثروات الطبيعية ، التصنيع وتغيير البنى الزراعية القائمة[1]. وهذه المخططات هي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969):

استهدف العمل على بناء اقتصاد وطني متطور تضمن إجراءات تنظيمية لتوجيه التنمية ، وذلك بوضع قاعدة مادية من أجل تطوير أدوات الإنتاج، خاصة صناعة المحروقات والصناعات التحويلية، كما ركز على الاعتناء بالمناطق المحرومة في إطار مكافحة عدم التوازن الجهوي.

- المخطط الرباعي (1970-1973):

رصدت له الدولة حوالي 28 مليار دينار جزائري كحجم استثمارات منها 45% للقطاع الصناعي بغلاف مالي قدره 12 مليار دينار جزائري (البتروكيماويات36% ، الصناعات الحديدية 15%، الصناعات الميكانيكية 6%) ، وكان الهدف من ذلك هو تحطيم بنية القوى الإنتاجية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار والتي كانت تحول دون تصنيع البلاد وبذلك تضاعف حجم الاستثمارات في هذا المخطط ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي خاصة بعد عملية تأميم المحروقات

[1]AbdelatifBenachenhou ; L'économie algerienne entre l'autonomie et la dépendance, Revue de l'économie industrielle, volume, 14,4éme trimèstre, 1980, p : 212.

باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية[1]، كما ركز هذا المخطط على تنويع المبادلات التجارية مع الخارج، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح حجم المبادلات التجارية مع الخارج فيما بين سنوات 1967- 1978

السنة	1967	1969	1971	1974	1975	1978
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	%78	%75	%68	%56.5	%58.5	%48
فرنسا	%59.4	%48.3	%30	%22.5	%25	%15
الدول الاشتراكية	%5.5	%7.5	%9.7	%5.3	%5	%4
الولايات المتحدة	%4.5	%4.5	%5	%17.7	%21	%27.5
الدول العربية	%1.6	%2.5	%2.3	%3.8	%0.6	%0.4
إفريقيا	%2.2	%2	%9	%1.1	%1.3	%1.5

المصدر: عبد الغني رميتة؛ المرجع السابق، ص: 109

لقد توخت الدولة في هذا المخطط تشديد الرقابة على عمليات التوزيع وتجنيد العمال واشراكهم في مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

ركز على اللامركزية وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ، وقد رصدت له الدولة غلافا ماليا قدرت نسبته بـ 10.9 % من مجمل الاستثمارات، بغلاف مالي قدر بـ 12000 مليار دينار جزائري، كما استفادت الصناعة بحصة الأسد من مجموع هذه الاستثمارات التي ارتفع

[1] عبد القادر جغلول؛ المرجع السابق، ص: 183.

معدلها من 48 مليار دينار جزائري إلى 65.5 مليار دينار جزائري، خصصت 43.5 % منها للصناعات الحديدية والمعدنية، كما قامت الدولة بتقسيم المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أقسام، في حين أطلق اسم الصناعة الصغيرة والمتوسطة على كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا ، والتي لا يتجاوز عدد عمالها 500 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دينار جزائري وأن لا يتعدى مبلغ تأسيسها 10 مليون دينار جزائري ، كما حاز قطاع المحروقات على أكثر من 40 % من مجموع الاستثمارات الصناعية، وكان الغرض من ذلك تطوير الصناعات الخفيفة خاصة السلع الاستهلاكية، كما خصصت للقطاع الزراعي نسبة 10 %.[1]

شجعت الدولة المواطنين على سياسة الادخار العائلي، بواسطة توفير السكن العائلي، وإعطاء فرصة للرأسمال المحلي للمساهمة في عملية التنمية، كما اهتم هذا المخطط في شقه الاجتماعي بقطاع الخدمات وتقديم النصائح والإرشادات، وأفرد عناية خاصة للقطاع الفلاحي، حيث استهدف استصلاح حوالي 500 ألف هكتار من الأراضي، مع العمل على تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] محمد بالرابح، المرجع السابق، ص: 62.

جدول يوضح توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات فيها بين سنوات: 1967-1978

النسبة: بالمائة

السنة / القطاع	1967	1969	1973	1977	1978
القطاع الأول	%50,34	%49,76	%40,01	%31,69	%31,89
القطاع الثاني	%10,75	%12,41	%18,92	%26,89	%27,87
القطاع الثالث	%38,90	%37,82	%40,05	%41,47	%40,28

المصدر: عبد الغني رميتة، المرجع السابق، ص: 62

شرعت الدولة في إنجاز مشروع السد الأخضر بواسطة شباب الخدمة الوطنية بمساحة قدرت بحوالي 500.000 ألف هكتار، إنجاز 300 قرية فلاحية نموذجية، كما التفتت إلى قطاعي السكن والصحة، حيث رصدت لهما حوالي 110,217مليار دينار جزائري حيث أصبح الطب مجانيا منذ 1973/12/28، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تطور ميزانية القطاع الصحي فيما بين سنوات 1966-1973

السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الميزانية بمليار دولار	3,25	3,32	3,6	3,9	4,44	4,9	5,5	6,43

المصدر: عبد الغني رميتة، المرجع السابق، ص: 127

كما تضاعف عدد الأطباء منذ الاستقلال بفضل سياسة الدولة في مجال تحسين ظروف علاج المواطنين، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تطور عدد الأطباء في الجزائر فيما بين سنوات 1970-1978

السنة / عدد الأطباء	1970	1974	1978
أطباء جزائريون	901	1425	3756

أطباء أجانب	1149	1247	1607
عدد السكان لكل طبيب	7812	5813	3113

المصدر: عبد الغني رميتة؛ المرجع السابق، ص: 125 (بتصرف)

إن قطاعي التعليم والتكوين المهنيين، نالا اهتماما في هذا المخطط من خلال جهود الدولة في توحيد نظام التعليم بعد إلغاء التعليم الأصلي بموجب أمرية سنة 1976 وذلك بخلق منظومة تربوية جديدة ولهذا الغرض أنشأت المدرسة الأساسية التي تمتد فيها الدراسة من الابتدائي حتى المتوسط إلى 9 سنوات كما انتهجت الدولة سياسة ديمقراطية التعليم وجزأرة الإطارات، وسياسة التعريب، حيث صدر مرسوم التعريب سنة 1971، والذي نص على إجبارية معرفة اللغة العربية، وكان الهدف هو تعريب الموظفين والإدارة عموما، حتى تكون هناك قطيعة مع مخلفات الاستعمار الثقافية، وقد استوحى هذا المشروع مصدره من أدبيات الحركة الوطنية ونصوص جبهة التحرير الوطني الأساسية، غير أن هذا المسعى لاقى صعوبات كبيرة بعد أن عمل البعض على إبقاء اللغة الفرنسية في الإدارات الجزائرية، بل أصبح اتقانها شرطا أساسيا في تولي بعض المناصب الإدارية خاصة في بعض أجهزة الدولة، كما تعدت ذلك إلى المحيط الذي استهدفته حملة التعريب كذلك[1].

إن استمرار تداول اللغة الفرنسية في الجزائر بعد الاستقلال يعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، يمكن اجمالها فيما يلي:

[1] محمد العربي الزوبيري؛ تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الرابع، المرجع السابق، ص ص: 131-132

-عدم شروع الدولة الجزائرية المستقلة في تعريب الإدارة

-نقص الاطارات البشرية المعربة

-إهمال تكوين الإطارات باللغة العربية، والاستمرار في تكوينهم باللغة الفرنسية في مختلف المجالات

-عدم الجدية في الاهتمام الكافي بتعريب المؤسسات التعليمية غداة الاستقلال .

-عدم فتح المجال للمتعلمين باللغة العربية لتولي المناصب العليا في الإدارة.

-حصر التوظيف خاصة على حاملي الشهادات باللغة الفرنسية[1].

يرى الدكتور أحمد طالب الابراهيمي بأن هدف السياسة التعليمية والثقافية في الجزائر يقوم على أساس الرجوع إلى الأصول الثقافية العربية الإسلامية من جانب ومسايرة التقدم التقني في الغرب من جانب آخر، وحسب تصوره فإن خطة التعليم والثقافة ارتكزت على النقاط التالية:

-ديمقراطية التعليم.

-تعريب التعليم.

-إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات.[2]

وبخصوص التعليم الجامعي ودور الجامعة، أكد أحمد طالب الإبراهيمي في خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة الجامعية بالعاصمة في نوفمبر 1966 بالقول: " ... ولذلك فعلى

[1] أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق،SNED ، الجزائر، 1401هـ، 1981، ص ص: 199-200-201

[2] أحمد طالب الإبراهيمي :المصدر السابق، ص ص: 79-80.

الجامعة تقع مسؤولية إعداد الإطارات اللازمة لمختلف مجالات النشاط الوطني، ولئن كان الطلبة أحرارا في تحديد اتجاهاتهم بحسب ميولهم وقابلياتهم، فمن واجبهم على اية حال أن يأخذوا بعين الاعتبار احتياجات البلاد ..."

أدرك الرئيس هواري بومدين أهمية التعريب، حيث جعله أولوية من أولويات الثورة الثقافية، وقد سمحت له خلفيته الثقافية بأن يعطي أهمية قصوى للتعريب، لذا دعا إلى حملة تعريب واسعة، بداية من سنة 1977، وهذا بالشروع في تعريب الإدارة، الوثائق الرسمية وجميع المراسلات، حيث أصبح شاملا لكل مناحي الحياة في الجزائر بما في ذلك التعليم، ومن بين القرارات التي اتخذها كذلك اشتراط شهادة اللغة العربية لكل مترشح للوظيفة العمومية[1]. غير أن البعض يرى بأن سياسة التعريب لم تكن إلا شكلية بوجه عام، وأن توحيد نظام التعليم كان الغرض منه القضاء على التعليم الأصلي ذي الطابع الإسلامي، وأنها لم تتجاوب مع نزعة ترقية اللغة الامازيغية وإبراز الثقافة الأمازيغية، وبدلا من تبنيها قامت بمواجهتها، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل عكسية أدت إلى تطرف كبير في هذه المسألة.

أولت الدولة كذلك عناية كبيرة لقطاع التكوين المهني في المجال الزراعي، الري، صناعة الآلات والتجهيزات، المعدات المنزلية، التسيير التقني والإداري للمؤسسات، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتوازن بين متطلبات التكوين وعالم الشغل، وعموما فإن المخططات الثلاث

[1] علجية عيش: المرجع السابق، ص ص: 100-101.

التي تم تناولها، حاولت توزيع حجم الاستثمارات حسب حاجات التنمية الوطنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح حجم الاستثمارات الوطنية وتوزيعها في المخططات الإنمائية الثلاث.

المخططات الإنمائية / الوحدة: مليار دج	المخطط الثلاثي الأول	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
حجم الاستثمارات	9.7	36.7	118.4
نصيب الصناعة	5.4	20.8	74.2
نصيب الزراعة	1.6	4.6	5.8
نصيب الخدمات	2.7	11.3	40.8

المصدر: عبد الغني رميتة: المرجع السابق، ص:86

لقد تلت هذا المخطط فترة خصصت لتقييم نتائج هذه المخططات التنموية ومدى الإنجازات والأهداف المتوخاة منها مع محاولة الوقوف على الأخطاء من أجل تلافيها مستقبلا.

-الفترة الثالثة بعد 1979

أهم ما ميزها المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني.

-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

رفع فيه شعار " من أجل حياة أفضل" وذلك بالوقوف على مواطن الخلل والنقائص التي ترتبت عن المخططات السابقة، ولهذا الغرض رصدت الدولة مبلغ 155 مليار دج للاستثمار

الصناعي بنسبة 38.56 % من مجموع الاستثمارات، شهدت افتتاح مصنعين آخرين لتمييع الغاز في كل من سكيكدة وأرزيو ومصفاة في سكيكدة، انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) في 1982/03/16 من أجل تمويل القطاع الزراعي، إنشاء مصنعين للحديد والفولاذ بتيارت سنة 1984، كما عملت الدولة على انتهاج إجراءات جديدة لوضع حد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية والاهتمام بقطاع السكن وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير الخدمات الصحية ووسائل الترفيه مع تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية المحورية كمحاولة لتغيير النموذج التنموي وتنظيم الاقتصاد عن طريق هيكلة المؤسسات وتشجيع القطاع الخاص [1]و إعطاء أولوية كبيرة لقطاع التكوين المهني بإنشاء معاهد ومؤسسات تعليمية لربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني، ولهذا الغرض أنشأت المعهد الوطني للمحروقات والكيمياء (I.N.H.C)، المعهد الوطني للبترول (I.A.P)، المعهد الوطني للمناجم والتعدين (IMA)، المعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL)، المعهد الوطني للانتاجية والتطور الصناعي(INPED) لتكوين المهندسين والتقنين السامين[2] كما ميزه استحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والغرض من ذلك هو انتهاج سياسة تهيئة عمرانية ذات إصلاحات واسعة.

[1] عبد الحميد ابراهيمي؛ المصدر السابق، ص: 179

[2] محمد بالرابح؛ المرجع السابق، ص ص: 64-65.

-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

حمل شعار "العمل والصرامة لضمان المستقبل"، رصدت له الدولة مبلغ 550 مليار دج، شهد إصلاحات اقتصادية جوهرية، وذلك بحل الشركات الكبرى التي تعاني من افلاس مالي، فظهرت 474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على حساب 66 مؤسسة كبرى ، كما أثرت سحب الصدمة البترولية التي بدأت منذ سنة 1985 والتي قادت إلى سقوط سوق النفط والغاز دون سابق إنذار، تزامن ذلك مع تهاوي الدولار العملة الوحيدة المتداولة في سوق النفط العالمية، وقد انعكس تهاوي أسعار النفط والغاز وتراجع قيمة الدولار فيما بين 1985-1991 على عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة بما يقارب 80%، في الوقت الذي عجزت فيه الدولة عن تسيير هذا التراجع في الموارد مع بلوغ حجم الديون الخارجية حوالي 18 مليار دولار وهذا ما أدى إلى إلغاء شعاري "من أجل حياة أفضل" و"العمل والصرامة لضمان المستقبل" [1].

تخلت الدولة عن احتكارها للاقتصاد وتوجيهه، بعد أن استحدثت مشاريع تنموية على المستوى السياسي (التعددية السياسية)، الاقتصادي (اقتصاد السوق)، الصناعي (إعادة هيكلة المصانع الكبرى وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وإزالة العوائق التي كانت تمنعه من النشاط)، التعليم العالي (انشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي والطاقات المتجددة سنة 1988) لدعم مسار التنمية الوطنية.

[1]Rouzeik Fawzi ; Algérie 1990-1993, La démocratie confisquée ?, Revue du MondeMusulman et de la Méditeranée, N°65, 1992, L'Algérie Incertaine, p : 31

لذا وتماشيا مع إعادة هيكلة القطاع الزراعي خصوصا إعادة النظر في الثورة الزراعية التي حملت تجديد الملكية الزراعية والسيطرة على نظام التسويق وتحديد أسعار المنتوجات الزراعية. اتخذت الدولة قرار التراجع عن مجمل القرارات السياسية التي صدرت في فترة السبعينات من القرن الماضي وتطبيق نظام إعادة هيكلة الأراضي الزراعية بواسطة استعادة الأراضي الزراعية المؤممة لمالكيها الاصليين[1] وذلك تماشيا مع تحرير السوق، فصدر قانون المستثمرات الفلاحية في 8ديسمبر 1987 المتضمن كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك العمومية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية).

[1] ناصر جابي؛ المرجع السابق، ص: 31.

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه ورغم تشدد فرنسا في مواقفها تجاه الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها وبعد مجازر 8 ماي 1945م الدموية، إلا أن ذلك لم يثن تشكيلاتها من أحزاب وجمعيات عن مواصلة الكفاح حيث غيرت من أدوات وأشكال نضالها السابقة، وذلك بترسيخ فكرة الإستقلال التام الذي ترجمته ثورة أول نوفمبر 1954م ما دفع بفرنسا إلى الإعتراف بحقوق الشعب الجزائري التي أنكرتها عليه طيلة قرن ونيف، رغم محاولاتها التمسك بالجزائر الفرنسية وبذلك حصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962م بعد تضحيات جسام كلفتها الملايين من قوافل الشهداء.

ومع الأيام الأولى للإستقلال، واجهت بلادنا تحديات ومصاعب كبرى لتجاوز التراكمات التي خلفها الإستعمار في الميادين المختلفة سياسية ، إقتصادية، اجتماعية وثقافية ، باذلة قصارى جهدها في معالجتها بعد تعاقب حكومات مختلفة على نظام الحكم فقد نجحت في حل بعضها وأخفقت في البعض الآخر.

إن أزمات الجزائر المستقلة ،لم تكن في بداياتها مزمنة ،غير أنها ومع تطور الأحداث وظهور التحديات تعقدت أكثر بسبب قصور السلطة في البحث عن آليات تجنب البلاد تداعياتها الخطيرة، فظروف الجزائر غير المستقرة والانقسام المجتمعي الذي جسدته التجاذبات الحزبية الجهوية والإيديولوجية وبروز المعارضة(أحزاب سياسية وجمعيات مدنية) الأمر الذي تمخض عنه انحسار دور الدولة في تأطير وتوجيه المجتمع مبتعدة في بعض الأحيان عن معالجة مشاكل المواطنين اليومية.

إن الإنجازات التي تحققت لم تبلغ مستوى الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، كما أنها لم تكن متجاوبة مع أغلب طموحات الجماهير الشعبية.

البيبلوغرافيا

المصادر والمراجع باللغة العربية :

- **المصادر:**

1-النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954, منشورات ANEP, الجزائر ,2005.

2- دستور 1976.

3-دستور 1988.

4-المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثاني، 1925-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1977.

5-آيت أحمد حسين: روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942 -1952 م ، ترجمة : سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، مكتبة طريق العلم ، [د.ب] ،2012 م .

6-حربي محمد: الجزائر 1954 – 1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قصير داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1983.

7-زوبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح مدكرات قائداركان جزائري ، الشروق للاعلام والنشر ، االقبة ، الجزائر ، الطبعة الاولى ، 2011 .

8-بن خدة بن يوسف: **اتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

9-عباس فرحات: غدا سيطلع النهار ، ترجمة : حسين لبراش ، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، [د.ت].

10- الإبراهيمي أحمد طالب: من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962-1972 ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر ، [د.ت].

11- إبراهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل 2001.

12- الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية " جريدة المجاهد ، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين ، الجزائر ، العدد :61 ، الاثنين 10 شعبان 1379هـ ، 1960/02/08 م .

- **المراجع :**

1- مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، تقديم أبو القاسم سعد الله، دار بني مزغنة،[د.ت], الجزائر.

2- الميلي محمد: ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980، الجزائر.

3- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4-قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الرويبة- الجزائر، 2008.

5-الزوبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 .

6-الزوبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الثاني، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

7-الزوبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثالث، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

8-الزوبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الرابع، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2014.

9-الزوبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الخامس، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2014 .

10-الزوبيري محمد العربي: حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

11-الزوبيري محمد العربي: جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، 2014.

12- زغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 م .

13-عمراني عبد المجيد: النخبة الجزائرية المثقفة و الثورة الجزائرية 1954_1962, مطبعة دار الشهاب ,باتنة ,الجزائر ,[د,ت].

14- طلاس مصطفى ، العسلي بسام: الثورة الجزائرية ، دار الشورى ، بيروت .[د.ت]

15- هلال عمار: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2008

16- السعيد عقيب: دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير، 1955-1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

17-برفيلي غي: النخبة الجزائرية الفرانكوفونية، 1880-1962، ترجمة: م-حاج مسعود وآخران، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

18-عيش علجية: محمد الصالح ، يحياوي رجل بوزن امة ، دار الاوطان للثقافة والابداع ، الجزائر ,[د.ت].

19- بلحاج صالح: جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965 ، منشورات بن مرابط ، الجزائر ، 2014.

20-جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ,دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع , بيروت , الطبعة الثانية 1982, .

21- الواعي محمد: « مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية الكبرى » المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1963 الى سبتمبر 1962 ,إصدار جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس ,منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1416هـ ,1995 ,الجزائر .

22-بكاي منصف: دور الجزائر في افريقيا ومقومات دبلوماسياتها الافريقية ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2017 .

23-أفينوباتريك ، بلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 1434هـ، 2013م.
24-(ـــــــــــــ) المرحلة الانتقالية والثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لحماية ماثر الثورة في الاوراس , منشورات المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر , 1416هـ , 1995م.

25- سيد على أحمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010 .
26- شيخي عبد المجيد: " اتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م.

27- (ـــــــــــــ) : "منظمة الجيش السري o.A.s" ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 ، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الأوراس , منشورات المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر , 1416هـ , 1995م.

28- بوعزيزيحي: " محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م.

29- بوعزيزيحي: " الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416هـ/1995م.

30–بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1996 .
31– الواعيمحمد: " مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416ه/1995م.

32–رمضاني عبد الكريم: " المرحلة الانتقالية مارس 1962– سبتمبر1962 "، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1416ه/1995م.

33– لونيسي رابح و اخرون : تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989 ، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 .
34–ستورا بنجامين: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988 ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012
35–لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007
36–تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931–1954، SNED ، الجزائر، 1395ه– 1975م.
37–بثنون الشيخ سليمان: الأزمة الجزائرية جذورها و وأبعادها ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ,[د.ت].
38– بن نعمان أحمد : التعريب بين المبدأ والتطبيق،SNED ، الجزائر، 1401ه، 1981.
39– الواعي محمد :" مرحلة الاتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية و الرسمية بين قيادة الثورة و الحكومات الفرنسية في الداخل و الخارج و تصريحات الجنرال ديغول "، المرحلة

الانتقالية للثورة الجزائرية من 19مارس 1962 إلى سبتمبر 1962 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس ، منشورات المتحف الوطني 1416 هـ 1995 ، الجزائر

40- بالرابح محمد : أفاق التنمية في الجزائر مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر ، جامعة وهران ، 2007

41- بركة الحسن : أبعاد الأزمة في الجزائر المنطلقات –الإنعكاسات النتائج ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، برج الكيفان ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، سبتمبر 1997 .

42- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، تقديم: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.

المجلات :

1- غنابزية على : «علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحزب الشعب الجزائري (1936-1954) ,مجلة المصادر ، العدد:21، السداسي الأول ، 2010، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر.

2-محمد علي عبد الباقي: « أصداء الثورة الجزائرية في الشرق العربي من خلال جهود الفضيل الورتيلاني في القاهرة والبلاد العربية»، مجلة سيرتا، السنة الرابعة، العدد6-7، رمضان 1402هـ-1982م، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة قسنطينة، مطبعة البعث قسنطينة.

3-سعد لله عمر : " جريمة الابادة الجماعية اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر " ، مجلة المصادر ، العدد : 18 ، السداسي الثاني ، 2008 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر.

4-برو توفيق : " جنون الاستعمار و جرائمه في الجزائر " ، مجلة سيرتا ، العدد : 6-7 ، السنة الرابعة رمضان 1402 هـ ، جويلية 1982 ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة.مطبعة البعث ، قسنطينة .

5-بو الصفصاف عبد الكريم: " التحولات الاساسية في الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 " ، مجلة سيرتا : السنة الثالثة ، العدد : 5 ، رجب 1401هـ - ماي 1981 ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، مطبعة البعث ، قسنطينة .

6-بوالصفصاف عبد الكريم:" الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الافريقية " ، مجلة سيرتا ، العدد 6-7 ، السنة الرابعة ، رمضان 1702 هـ ، جويلية 1982 م ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة.مطبعة البعث , قسنطينة .

7-كرليل عبد القادر: " واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1954 " ، مجلة المصادر ، العدد:14 ، السداسي الثاني ، 2006 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر.

8-معزوزي هدى: " الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962" مجلة المصادر، العدد: 11، السداسي الأول، 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.

9-دويدة نفيسة: " المحاولات الأولى لبعث المشروع الوطني الثوري 1939 – 1954"، مجلة المصادر، العدد: 13، السداسي الأول، 2006، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.

10-العايب معمر: «حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 و بداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي », مجلة المؤرخ ,العدد: 3-4 ,2005 ,إصدار إتحاد المؤرخين الجزائريين , منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.

11- جبلي الطاهر: «مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954_1962». مجلة المصادر ,العدد:20 ,السداسي الثاني ,2009 ,اصدارالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.

12-لونيسي ابراهيم: " مفهوم الديمقراطية في ادبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954 " ، مجلة المصادر ، العدد: 11، السداسي الاول ، 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر.

13-قبايلي أمال: " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955 " ، مجلة المصادر ، العدد 17 ، السداسي الاول ,2008 ,إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.

14-خيشان محمد: " تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة (1954-1962) " ، مجلة المصادر ، العدد : 14 ، السداسي الثاني ، 2006 ,إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر.
15-رخيلة عمار: "صفحات من نضال الحركة الطلابية الجزائرية"، مجلة المؤرخ، العدد6، جويلية 2005، دار الكرامة للطباعة والنشر ، الجزائر.
16-رخيلة عمار:" الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956_"1962 ،مجلة أول نوفمبر, اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين , العدد:181-182 , جانفي 2016 الموافق لـ 20 ربيع الاول 1437هـ , الى 30جوان 2016 الموافق لـ 25 رمضان 1437 هـ, دار النشر ANEP, الجزائر.
17- نقاز سيد أحمد: « الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي » ,مجلة المصادر ,العدد: 13 ,السداسي الأول ,2006 ,إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر .
18- حفظ الله بوبكر:" الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتجية جيش التحرير الحربية بين 1954 _ 1962 " ، مجلة المصادر ، العدد : 13، السداسي الأول ، 2006 ، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول 1954 .
19-سعيود أحمد: "الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي "، مجلة المصادر ، العدد :12 ، السداسي الثاني ، 2005 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الأبيار ، الجزائر.
20-سعيود أحمد: "الذكرى الخمسونلتسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة "، مجلة المصادر ، العدد :13 ، السداسي الثاني ، 2005 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الأبيار ، الجزائر.
21- جبلي الطاهر: "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال" ، مجلة المصادر ، العدد 14 ، السداسي الثاني ، 2006, اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الأبيار ، الجزائر.
22-ياحي محمد:«سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية و تداعياتها المعاصرة معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين» مجلة المصادر: العدد 13 , السداسي الأول

,2006 ‘إصدار المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر.

23- صحراوي بلقاسم, «معتقل قصر الطير» مجلة أول نوفمبر ,اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ,العددان:181_182 جانفي 2016 الموافق لـ20 ربيع الأول 1437هـ الى 30 جوان 2016 الموافق لـ25 رمضان 1437هـ ,دار النشر ANEP, الجزائر .

24-بختاوي خديجة:«أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية». مجلة المصادر, العدد:17 ,السداسي الأول ,2008 ,إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر .

25-بلحاج صالح: "مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير"، مجلة المصادر، العدد 12، 2005، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار-الجزائر.

26-مقلاتي عبد الله: " البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها " مجلة المصادر ، العدد 14 ، السداسي الثاني ، 2006 ، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار-الجزائر.

27-مقلاتي عبد الله:" مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية " مجلة المصادر : العدد 20 ، السداسي الثاني ، 2009 ، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار-الجزائر.

28-حفاف فضيلة: "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية" ، مجلة قضايا تاريخية ، المجلد : 5 ، العدد : 1 ، 2021/01/21 ، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر .

29- شرقي الرزقي: " السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية التنظيمات الارهابية هيكلتها وتنظيمها " مجلة المصادر ، العدد 20 ، السداسي الثاني ، 2009 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر

30-مريوش أحمد: " **مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961** "، مجلة المصادر، العدد21، السداسي الأول، 2010، إصدار المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر.

31- العايب معمر: " قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1938 م ، واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي " مجلة المصادر ، العدد :18 ، السداسي الثاني، 2008 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الأبيار ، الجزائر.

32- مقدم رشيد : " قراءة في ظروف وأسباب مظاهرات 11 ديسمبر 1960" ، مجلة قضايا تاريخية ، المجلد : 5 ، العدد : 1 ، 2021/01/21 ، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر .

33-قشى الخير : "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في سياق التاثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية" ، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر ، المجلد :17 ، العدد:1 ، 2019 ، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر .

34- مخالد يوسف: " مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول وتحقيق إرادة الشعب " ، مجلة الحضارة الاسلامية ، المجلد 15 ، العدد: 1، 2014 ، معهد الحضارة الاسلامية ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية ، جامعة وهران .

35- شبوط سعاد يمينة: " الولاية الرابعة في مواجهة ازمة صائفة 1962 " مجلة المصادر ، العدد :13 ، السداسي الاول 2006 ، اصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر.

36- سعد الله عمر: " الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي "، مجلة المصادر ، العدد 14 ، السداسي الثاني ،2006 ، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر

37- نقاز سيد أحمد :"الأسرة الجزائرية أثناء الإحتلال الفرنسي "، مجلة المصادر ، العدد 13، السداسي الأول ، 2006 ، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار الجزائر

38- نجاة بية: "الإنجازات الكبرى للثورة الجزائرية و تصدى الإستعمار الفرنسي لها ، إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة نموذجا "، مجلة المصادر, العدد 21 ، السداسي الأول ، 2010 ، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار الجزائر.

39- شحومي سليمان الساسي قابوسة لي: "إتحاد المغرب العربي...مسيرة ثلاثين عاما مابين الواقع والطموح "، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ، المجلد 2 ، العدد1، جانفي 2020 ، مخبر الإقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية و التحديات السياسية للدول العربية و الإفريقية ، جامعة الوادي.

الملتقيات و المؤتمرات :

1-شافو رضوان:" مظاهرات 27 فبراير بور قلة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية " ، أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة والثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول والثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر ,[د.ت].

2- (ـــــــ) : " تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962" دراسات و بحوث الملتقى الوطني الاول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، الابيار ، الجزائر .

3- كديدة محمد مبارك: "محاولات الولاية السادسة نشر ثورة التحرير في أقصى الجنوب الجزائري " أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة والثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول والثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، 2015 .

4- (ـــــــــ) :"وسائل الإعلام أثناء ثورة التحرير (1953-1962)" ، الملتقى الوطني حول الاعلام والإعلام المضاد أثناء الثورة ، الجزائر 24-25 سبتمبر 1996 ،إصدار المركز الوطني للدراسات والبحثفي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر [د.ت].
5-بوقريوة لمياء : "الاستراتجية الاعلامية للثورة الجزائرية " المؤتمر العلمي الأول حول وسائل الاعلام والمجتمع.28 -29 نوفمبر 2010 ، قسم العلوم الانسانية ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع ، القبة ، الجزائر.
6- ورتي جمال: " وسائل الدعاية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية الصحافة والفرق الادارية والخاصة نموذجا " ، المؤتمر العلمي الأول ، وسائل الاعلام والمجتمع يومي28- 29 نوفمبر 2010 ، قسم العلوم الانسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، دار الخلدونية للطباعة والنشر و التوزيع , القبة , الجزائر .
7- العربي أبو طارق محمد: « دور المرأة الجزائرية مشتلة الثورة و حاضنة الوطنية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة -كفاح المرأة الجزائرية- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
8- قديد هند: « دور المرأة أثناء الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة -كفاح المرأة الجزائرية- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر.
9-(ـــــــــ) : « مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة - كفاح المرأة الجزائرية -منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
10-غربي الغالي: « نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية » دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام - الأسلاك الشائكة المكهربة - منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
11-مريوش أحمد: «الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي استراتيجية جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها؟» ,دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و

الالغام – الأسلاك الشائكةالمكهربة– منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
12–ناصر محمد :"الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام– الأسلاك الشائكةالمكهربة– منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
13– كواتي مسعود:"محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة " فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت].
14– بن عمر الحاج موسى:" الصحراء الجزائرية في مواجهة مشروع الفصل الاستعماري الفرنسي" ، أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة والثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول والثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ,الأبيار ,الجزائر ,[د.ت] ، دار الآمال للطباعة والنشر و التوزيع ، بومرداس ، الجزائر ، 2015
15– بن القبي صالح: "الدبلوماسية بين الأمس و اليوم "، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830_1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، (د.ت).
16– بن جابو أحمد :' الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ",الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد أثناء الثورة ، الجزائر ، 24 –25 – سبتمبر 1996 ، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر .

17- كواتي مسعود : "مقارنة بين خطي ماجينو و موريس "، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام –الأسلاك الشائكة المكهربة- ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحثفي الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر .

18- قنطاري محمد :" سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود دورها وتأثيرها في الثورة"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام – الأسلاك الشائكة المكهربة – منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ،[د .ت]

19- (ـــــ):" الصحراء وسياسة فرنسا الاستعمارية" ، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار الجزائر ، [د/ت]

20- قن محمد:" فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962 " ,أعمال الملتقيات والندوات الوطنية حول المقاومة و الثورة في الجنوب الجزائري ، الجزء الأول و الثاني ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، [د/ ت]

21-سيدي موسى محمد الشريف :" قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر –فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية- إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، [د/ت].

الرسائل الجامعية :

1-دقة حسن فلاح فارس :العوامل السياسية التي واكبت عملية تحضير الدستور الفلسطيني ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إشراف : هلغيباومغارتن ، كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت ، فلسطين ، السنة الجامعية 2009

2-عبد الغني رميتة: التحولات الكبرى في الجزائر من خلال مجلة الجيش 1965-1978، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2012-2013،.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :

- OUVRAGES:

1- Plate forme de la Soumam ,Texte du congrés de Tripoli , Edition Anep 2005 , Alger .

2-HarbiMohamed: 1954, La guère commence en Algérie, imprimerie Mauguin, Blida, 2009.

3- Ben kheddaBen youcef: **Les Accords d'Evian**, office des publications universitaires, Alger, 2002.

4- James D.le sueur , betweenterror and dimocracyAlgériasince 1989 , forwoodpublishing , Zed books , london first published , 2010.

- REVUES ET JOURNEAUX:

1-Rouzeik Fawzi ; Algérie 1990-1993, La démocratie confisquée ?, Revue du MondeMusulman et de la Méditeranée, N°65, 1992, L'Algérie Incertaine.

2-Benachenhou Abdelatif ; L'économie algerienne entre l'autonomie et la dépendance, Revue de l'économie industrielle, volume, 14,4éme trimèstre, 1980

3- yefsah Abdelkader, l'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 , revue du monde Musulman et de la Mediterrnée , N 65 , 1992 , l'Algérie , incertaine .

فهرس الموضوعات

المقدمة :.....1-3

-المحاضرة الأولى :

-أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 4-14

المحاضرة الثانية :

-مظاهرات 8 ماي 1945 م.....15-19

المحاضرة الثالثة :

-إعادة بناء الحركة الوطنية 20-44

المحاضرة الرابعة :

-ثورة التحرير 1954-1962 م.....45-512

المحاضرة الخامسة :

-ظروف قيام الجمهورية الجزائرية.....126-140

المحاضرة السادسة :

-تطور الجزائر بعد 1962.....141-154

المحاضرة السابعة :

-التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بعد 1962م.....155-173

الخاتمة:.....174-175

قائمة المصادر والمراجع:.....176-192

فهرس الموضوعات:.....193-195